ÜÇÜNCÜ BÖLÜM

DÂVÛD-İ KARSÎ'NİN ŞERHU'L-KASÎDETİ'N-NÛNİYYE İSİMLİ ESERİNİN TAHKİKİ

معلومات عن الرسالة

هذه الدراسة دراسة التحقيق **لشرح القصيدة النونية** التي كتبها داود بن محمد القرصي الحنفي (1169هـ/1756م). داود القرصي كان أحد من أهم الشخصيات لعالم العلم العثماني في قرن الثامن عشر. وله مصنفات كثيرة في مجال مختلفة لعلوم الإسلامية، خاصة في علم الكلام. فمن الصعب العثور على معلومات واسعة عن حياته. وهو واصلَ خطَّ إمام بركوي (981هـ/1573م) من علماء قرن الرابع عشر. وهو دافع عن عقيدة الإسلام وسنة النبي كما اشتهر في زمانه وبعد.

وأما القصيدة النونية كتبها حضر بيك (861هـ/1459م)، وهو كان القاضي الأولى لإسطنبول بعد فتحها. القصيدة النونية رسالة منظومة التي تحتوي أسس عقائد مذهب الماتريدية وكل مسائل التي تشتمل كتب العقائد. كتب داود القرصي شرحا على هذه القصيدة في السنة التي توفي فيها سنة ألف ومائة وتسع وستون.

وتقع نسخ الرسالة في المكتبات المختلفة المحلية والدولية. وعدد النسخ أكثر من ثلاثين حسب ما تمكنا على الوصول إليها. ولم نعثر على نسخة المؤلف ونسخ أخر متعلق بمؤلفه. ولكن النسخ التي نعتمد عليها في تحقيق هذه الرسالة غير بعيد زمانا عن تاريخ كتابتها.

دراسة التحقيق التي قمنا بها تعتمد على ثلاثة نسخ أصلية ونسخة فرعية. أقدم النسخ من بينها نسخة مرموزة بحرف "ب". كُتب هذه النسخة بعد ثلاث سنوات من كتابة شرح القصيدة النونية، سنة 1172، وموجودة الآن في "مكتبة الدولة بايزيد"، قسم العمومي، رقم 18229. والنسخة الثاني التي استفدنا منها مرموزة بـ "ع"، وموجودة في "مكتبة المخطوطات بروسه اينه بيك"، رقم 1/2103، ونُسخ سنة 1175. والنسخة الثالث التي درسنا بها مرموزة بـ "ح" وموجودة في "مكتبة الدولة سليمانية"، قسم "حسنو باشا"، رقم 1171، ونُسخ سنة 1280. كل واحد من هذه الثلاثة نسخ أصلية في دراستنا. والنسخة الرابعة التي

مرموزة بحرف "م" أقدم نسخها كنسخة "ب" كتب أيضا بعد ثلاث سنوات من كتابة الرسالة سنة 1172، وتقع "مكتبة ولاية جمهورية مغنيسا"، قسم "زينل زادة"، رقم 121 Ak Ze 45.

[6ظ]**بسم الله الرحمن الرحيم**

الحمد لله الذي وفّقنا لتحقيق[210] العقائد الإسلاميّة، وكرّمنا[211] بتدقيق المباحث الكلامية، والصلاة والسلام على رسولنا محمّد المبعوث بخلاصة الأديان الإلهية، وعلى آله وأصحابه المتخلِّقين بمكارم الأخلاق النبويّة.

وبعد، فيقول العبد الفقير إلى الله الغني داود بن محمّد القارصيّ الحنفيّ عامله الله تعالى بلطفه الجليّ والخفيّ: لمّا كان علم الكلام أشرفَ العلوم الإسلاميّة وأفضلَها، وأتقنَ المسائل الدينيّة وأوثقها، لكونه مبنى[212] عقائد الإسلام وأساسها، وأجمع لجهات شرف العلم بأجمعها. وكانت[213] الرسالة الشريفة المنظومة **النونيّة** التي ألَّفها الفاضل المحقِّق والكامل المدقِّق خضر بك[214] محقِّق علماء الروم، وأستاذ الفاتح المرحوم، وكثير من الفحول والقروم[215] أحسنَ ما ألّف في الإسلام، وأقبلَ عند الفضلاء الكرام؛ أردت أن أشرحها شرحا جديدا، واهتم فيه بحيث يكون وحيدا وفريدا. والله أرجو أن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم،[216] ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

---

[210] ع: التحقيق.

[211] ب – الإسلامية وكرمنا.

[212] ع: مبنيّا.

[213] ب ح: وكان.

[214] المولى حضر بيك ابن جلال الدين، وهوناظم هذه القصيدة مسمى بقصيدة النونية. نشأ ببلدة سوريحصار من بلادالروم. وكان ابوه قاضيا بها وقرا مباني العلوم على والده ثم وصل إلى خدمة المولى الفاضل الشير يكان وقرا عنده العلوم العقلية والنقلية وسائر العلوم المتداولة. المولى مصلح الدين الشهير بخواجه زاده والمولى شمس الدين الشهير بالخيالي من أهم طلابه. وهو اول قاض بإسطنبول. وتوفي قاضيا فيها. عصام الدين طاشكبري زاده، دار الكتاب العربي – بيروت، 1975م، 55/1.

[215] القَرْمُ من الرجال: السيِّدُ المعَظَّم. والجمع: قرومٌ (ق ر م). المعجم الوسيط.

[216] يشير إلى قوله تعالى: ﴿يوم لا ينفع مال ولا بنون﴾إلا مَنْ أَتَى اللهَ بقلب سليم﴾ (سورة الشعراء، 26/88-89).

قال المصنّف رحمَه الله تبرّكا واقتداء بأسلوب الكتاب المجيد، وامتثالا بحديثي الابتداء[217]، وعملا بما وقع عليه الإجماع، وأداء لبعض حقوق ما استغرقه[218] من ضروب الإحسان التي[219] من جملتها التّوفيق لمثل هذا التّصنيف العظيم الشّان:

[217] أي البسملة والحمدلة.

[218] ع: ما استغرق.

[219] ع: الذي.

[المقدمة]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ عالي الوصفِ والشانِ ۞ منزَّه الحُكْمِ عن آثارِ بُطْلانِ

وأقول، وبالله التوفيق ومنه التحقيق والتدقيق: بحْث البسملة والحمدلة مشهور بين الطلبة، وطويل الذيل عند الكَمَلة فلا حاجة إليه؛ فنشرح باقي الكلام.

فقوله: **(عالي الوصف)** صفة كاشفة أو مادحة لله تعالى لكون الإضافة للدّوام، أي عاليةٌ كلُّ صفةٍ من صفاته تعالى الذاتيّة الثمانيّة الحقيقيّة القديمة، [7و]وما يلزمها في الظاهر من الصفات المعنويّة الاعتباريّة الحاليّة الواسطة، وما يلزم ذاته تعالى يقينا من الصفة النفسيّة الحاليّة الواحدة، والسلبيّة الاعتباريّة الخمسة. أي عظمية معنى أو منزّهة عن النقص قطعا.

وقوله: **(والشان)** عطف على الوصف، وعبارة عن الصّفة العظيمة العجيبة. والمراد به: كلّ واحدة من صفاته تعالى أو صفات صفاته كتعلّقات[220] صفاته تعالى.

وقوله: **(منزّه الحكم)** صفة ثانية لله، أي مُبعّدُ الحكم أوّلا، والمراد بالحكم هنا هو الإسناد الإخباريّ إيجابا أو سلبا؛ والإنشائيّ أمرا أو نهيا، أو ما ثبت بالكتاب والسنة كالوجوب والحرمة، لا خطاب الله تعالى المتعلّق بأفعال المكلّفين بالاقتضاء أو التّخيير أو الوضع؛ ولا إذعان[221] النسبة التّامّة الخبريّة[222] ولا أداء الواقع بالخبر، ولا مطلق الأثر المترتّب[223] على الشيء على ما لا يخفى.

وقوله: **(عن آثار بطلان)** متعلّق بالمنزّه، والمراد به عدم اللّياقة، لا عدم[224] الثبوت،[225] ولا عدم الوجوب، وبآثاره علائمه الدالَّة عليه كالجهل والكذب والعبث والظّلم والغدر ونحو ذلك. فإنّ حكمه تعالى ملابس بأضداد ذلك كلِّه من العلم والصدق والحكمة والعدل والإنصاف ونحو ذلك، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

---

220 ع: كمتعلّقات.

221 ح: ولا الاذعان.

222 ب ح + ولا النسبة التامة الخبرية.

223 ع : المترتبة.

224 ع – اللّياقة لا عدم.

225 ب: الثبوت.

منه الصَّلاةُ على مُبْدِي شرائعِه ۞ نبيّنا المصْطفى مِنْ نسْلِ عدْنانِ

وأقول: أي كائنة من الله تعالى فقط؛ الرّحمة المعهودة الكاملة غاية الكمال، أي الإحسان الكامل كذلك في الدّارين. فإنّ الصّلاة في اللّغة الدّعاء، وفي حقّه تعالى الرّحمة حقيقة[226] أو مجازا حملا على الغاية، ثم المراد الإحسان حملا على الغاية عند المحقّقين بناء على أنّها لغةً رقّةُ القلب. وكذا كلّ صفة يستحيل ظاهرها في حقّه تعالى كالغضب. فإنّه في اللّغة غليان الدّم للانتقام، وتشديد العذاب، وفي حقّه تعالى محمول على الغاية.

وقوله: (**على مبدي شرائعه**) متعلّق بالكون المقدّر. و(**على**) بمعنى اللّام. إذ الرّحمة حاصلة له عليه السلام من الجهات كلّها لا[227] من جهة الفوق فقط. واختيارها على اللّام لتوهّم نزول الرّحمة من الفوق عند العامّة. (**والمُبدي**) بمعنى المظهِر. (**والشرائع**) جمع شريعة.

واعلم أنّ الدّين في اللّغة بمعنى الطّاعة والجزاء. والملّة بمعنى الكتابة[228] أو الجماعة. والشّرع بمعنى بيان الطّريقة أو إتيان الشّاربة بالماء. والشّريعة بمعنى الطّريقة أو مورد الشّاربة.[229] وفي الشّرع كلّها بمعنى واحد عند الجمهور على أنّها متّحدة بالذّات ومختلفة بالاعتبار. وهو جميع الأحكام الشّرعية[230] الثّلاثة:[231] الاعتقاديّة والخُلقيّة والعمليّة التي جاء بها الأنبياء عليهم السّلام من[232] عند الله تعالى. أو قالوا باجتهادهم أو ببداهة عقولهم أو بإلهام قويّ من ربّهم. وعرّفها الشّريف المحقّق[233] في **حاشية المختصر** بأنّها: وضع إلهيّ سائق لذوي

---

[226] ب ح: حقيقيّة.

[227] ح: الا.

[228] من أملّ. (م ل ل) المعجم الوسيط.

[229] ع + بالماء.

[230] ع: الشريعة.

[231] ع: الثالثة.

[232] ح – من.

[233] علي بن محمد بن علي السيد الزين أبو الحسن الحسيني الجرجاني الحنفي عالم الشرق ويعرف بالسيد الشريف. ولد في شيراز، وذهب إلى القاهرة أولا ثم إلى بلاد الروم وبلاد العجم وعاد إلى بلاده شيراز. وله تصانيف، يقال إنها تزيد على الخمسين. له نحو خمسين مصنفا، منها "التعريفات"، "شرح مواقف الإيجي"، "شرح التذكرة للطوسي". ومات سنة ست عشرة وثمانمائة بشيراز. طبقات المفسرين، شمس الدين الداوودي المالكي، (دار الكتب العلمية، بيروت 1403هـ/1983م)، 432/1.

العقول باختيارهم المحمود إلى الخير بالذّات. وفرّق الفاضل البركوي[234] في **الرّسالة** الشّريفة: «بأنّ ما من قبيل العقائد دين وملّة، وما من قبيل الأعمال شرع[235] وشريعة.»[236]

ثم اعلم أنّ الإيمان في اللّغة التّصديق الاختياري، أي الحكم الذّهنيّ الجازم أو الرّاجح بصدق النّسبة التّامّة الخبريّة، وجعْل أحد أمينا. وفي الشّرع له ثلاثة معان عند أهل السّنّة، فعند جمهور المحقِّقين –وعليه الشّيخان–[237] هو التّصديق بالقلب بالاختيار. وقيل: باضطرار. وهو إذعان النّسبة التّامّة الخبريّة بجميع هذه الأحكام الشّرعيّة إجمالا فيما عُلم إجمالا[238] وتفصيلا فيما عُلم تفصيلا.[239] وعند جمهور[240] المتأخِّرين هو التّصديق بالقلب والإقرار[241] باللّسان بجميع ذلك. وعند جمهور المتقدّمين والمعتزلة[242] والخوارج[243] هو التّصديق بالقلب والإقرار[244] باللّسان والعمل بالأركان بجميع ذلك، على أنّ العمل الصّالح جزْء من كماله عند أهل السّنّة، ومن أصله عند المعتزلة والخوارج.

وأما الإسلام في اللّغة فالانقياد[245] والإخلاص مطلقا. وفي الشّرع له أربعة معان في المشهور: فعند[246] الجمهور مرادف للإيمان،[247] وعند البعض لازم مساو له على أنّه الانقياد الباطنيّ لأوامره ونواهيه تعالى بعد التّصديق بذلك، وكثيرا ما يطلق على إظهار شعائر الإسلام بشرط الإيمان كما في حديث جبرائيل عليه

---

[234] هو محمد بن بير علي البركوي الرومي الحنفي "تقي الدين" صوفي واعظ نحوي فقيه مفسر محدث فرضي مشارك في غير ذلك. ولد بباليكسر. من تصانيفه الكثيرة: الطريقة المحمدية (في الوعظ)، شرح لب الألباب (في علم الإعراب للبيضاوي)، دافعة المبتدعين وكاشفة بطلان الملحدين (في الكلام)، إنقاذ المهلكين (في الفقه)، والأربعون (في الحديث)، اظهار الاسرار (في النحو) الخ. معجم المؤلفين لكحالة، (مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت) 9/123-124.

[235] ع – شرع.

[236] الرسالة للإمام البركوي، (مترجم ومبسّط: محمد شوكت أيقي؛ أحمد أرسين يوجل، كتبة بدر، إسطنبول 1964م)، 26.

[237] القصد من كلمة (شيخان): إمام أبو الحسن الأشعري وإمام أبو منصور الماتوريدي.

[238] ع – فيما علم إجمالا.

[239] ع – فيما علم تفصيلا.

[240] ح: الجمهور.

[241] ح: وإقرار.

[242] ح: والمعتزلين.

[243] ح: والخوارجين.

[244] ح: وإقرار.

[245] ع: الانقياد.

[246] ح: وعند.

[247] ح: الإيمان.

السلام وعلى الدّين المحمّديّ الكّامل، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾[248] فتحفظ ولا تغفل.

وقوله: (**نبينا المصطفى من نسل عدنان**) بالجرّ عطف بيان للمُبدي. و(**المصطفى**) بمعنى المختار والممتاز بالنبوّة، وبكمال[249] الفضائل والفواضل. و(**من نسل عدنان**) متعلّق به و(**النسل**) بمعنى الذّريّة والأولاد، و(**عدنان**) اسم جدّه الأعلى في السّلسلة الصّحيحة في بيان أجداده العشرين، والله أعلم.

وقال المصنّف:

والآلِ والصحبِ ثم التابعينَ لهم ۞ ماجادتِ السُّحُبِ للمرْعَى بتَهْتانِ

وأقول: قوله (**والآل والصحب**) عطف على مُبدي. (**والآل**) له معنيان: أهل البيت، والأتباع الصّالحة، والمراد الأوّل، ويجوز إرادة الثّاني. (**والصحب**) من الصّاحب كالرّكب من الرّاكب، وهو لغة: الملازم للشّيء[250]، واصطلاحا عند[251] المحدّثين: مؤمن رأى النّبيّ صلى الله عليه وسلم أو رآه النّبيّ صلى الله عليه وسلم عند الجمهور. وقال بعضهم: لا بدّ من الصّحبة. وقال بعضهم: لا بدّ من الرّواية.

وقوله: (**ثم التابعين لهم**) عطف على الآل والصّحب.[252] و(**ثم**) للتّراخي الزّماني[253] والرّتبي. والمراد التّابعين لهم في العقائد والأخلاق والأعمال، فيخرج المتصوّفة المبتدعة، والفرق الضّالة، وكذا غلاة الفّسقة، وعتّاة الظّلمة عن كمال الرّحمة، وعن هذه السّلسلة الشّريفة.

وقوله: (**ما جادت السحب للمرعى بتهتان**). (**ما**) مصدريّة توقيتيّة. و(**جادت**) من الجود. و(**السحب**) بسكون الحاء، السّحاب. و(**المرعى**) محلّ الرّعي. و(**التهتان**) كسكران، مطر شديد الماء، أي مدة جود السحاب لوجه[254] الأرض بمطر شديد الماء، فهو[255] ظرف للكون المقدّر أيضا، وكناية عن الدّوام، والله أعلم.

---

[248] سورة آل عمران، 19/3.

[249] ع: وكمال.

[250] ح: لشيء.

[251] ح + المحقِّقين.

[252] ح: أو الصّحب.

[253] ع: الزّمان.

[254] ح: بوجه.

[255] ع: وهو.

قال المصنّف رحمه الله:

هذِي عقائدُ عبدٍ مذنبٍ جانٍ ۞ يوصِي بها كلَّ موصوفٍ بإيمانِ

وأقول: قوله (**هذِي**) أي هذه المجموعة المترتّبة الحاضرة[256] في ذهني توهّما، على ما هو مذهب المتكملّين المنكرين للوجود الذّهني؛ لا تحقّقا، كما توهّمه[257] الفلاسفة المثبتون له، جملةُ معتقداتِ عابدٍ لله تعالى أو بيّن العبادة له تعالى. فإن العقائد جمع عقيدة، [7ظ]وهي إمّا بمعنى المعتقَد، أو الاعتقاد،[258] وهو الحكم الذهنيّ الجازم أو الرّاجح بالاختيار على أنّه الإيقاع والانتزاع. وقيل: بالاضطرار، على أنّه إذعان النّسبة التّامّة الخبريّة. و(**مذنب**) و(**جان**) صفتان للعبد للترحّم ولهضم النّفس. و(**جان**) من الجناية بمعنى الذّنب هنا. والذّكر للتأكيد والسّجع، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

أُعدُّها ذُخرَ يومٍ لا ارتيابَ [259] به ۞ مستودِعًا عند ذي[260] عدلٍ وإحسانِ

وأقول: قوله (**أعدها ذخر يوم الارتياب به**)، أي أجعلها ذخيرة يوم لا شكَّ فيه عندنا معاشر أهل السّنّة بوجه من الوجوه لأنتفع بثوابها في ذلك اليوم، وأنجو[261] أيضا عن أهواله وشدائده.

وقوله: (**مستودعا عند ذي عدل وإحسان**) حال من فاعل أعدُّها، أي جاعلا لها وديعة وأمانة عند صاحب عدل وإحسان من الله تعالى أو من العلماء المحقِّقين. و(**العدل**) هنا وضع الشيء في موضعه اللائق له، كوضع هذه[262] الرسالة عند الأذكياء المستعدّين بأن يوفّق معرفتها لهم أو يعلّمها لهم. وهو ضدّ الظّلم بمعنى وضع الشيء في غير موضعه؛ كوضعها عند الأغبياء. و(**الإحسان**) هنا بمعنى الإكرام أو[263] جعل الشيء حسنا، أي بحيث يتعلّق به المدح عاجلا والثواب آجلا[264] كجعل تعليمها حسنا سهلا على الطالبين

[256] ح – الحاضرة.
[257] ح: توهم.
[258] ب – لا من جهة الفوق فقط ...... وهي إما بمعنى المعتقد أو الاعتقاد.
[259] ع: الارتياب.
[260] ع: ذوي.
[261] ب: ولأنجو؛ وفي هامش ح: وأنجوا بها.
[262] ح: هذا.
[263] ح – الإكرام أو.
[264] ع + له.

حسبة لله تعالى، وطلبا لمرضاته، وهو ضد القبيح،[265] وسيجيء التّفصيل. ولقد أصاب في هذين القيدين، والله أعلم.

واعلم [266] أنّه لا بدّ قبل الشروع في المقصود من معرفة ثلاثة أشياء في الأغلب: تعريفه وموضوعه وغرضه، ويسمّى فائدته ليكون على مزيد استبصار في طلبه. فعلم الكلام: علم يقتَدر معه على إثبات العقائد الدينيّة بإيراد الحجج ودفع الشبه. وموضوعه: المعلوم من حيث يتعلّق به ذلك الإثبات. وقيل: ذات الله تعالى. وقيل: الموجود من حيث هو موجود. وغرضه: خمسة أمور في الأغلب: التّرقّي من حضيض التّقليد إلى ذروة الإيقان [8و]في العقائد، وإرشاد المسترشدين بإيضاح الحجّة، وإلزام المعاندين بإقامة الحجّة في ذلك، وحفظ قواعد الدين عن أن يزلزلها شبه المبطلين، وبناء العلوم الشرعية عليها، وإخلاص النية في العقائد والأعمال. وغاية ذلك كلّه: الفوز بعظيم سعادة الدارين، وهو منتهى الأغراض، وغاية الغايات. وبذلك يظهر أشرفية علم الكلام على الكلّ، وكون صاحبه أشرف العلماء عند الكلّ، كذا في **المواقف وشرحه**.[267] ثم لما فرغ المصنّف رحمه الله من الديباجة شرع في الإلهيات، فقال:

---

[265] ب: القبح.

[266] ع – واعلم.

[267] شرح المواقف للجرجاني ومعه حاشيتا السيالكوتي والجلبي، (دار الكتب العلمية، بيروت 1419هـ/1998م)، 38/1-58.

[الإلهيات]

[إثبات واجب الوجود وحدوث العالم]

إلهنا واجبٌ لولاه ما انقطعتْ ۞ آحادُ سلسلةٍ حُفَّتْ بإمكانِ

وأقول: أي معبودنا بالحقّ المستحقُّ لعبادتنا، أي كمال تضرّعنا أو غاية تعظيمنا؛ واجب الوجود لذاته، أي لازم[268] الوجود لذاته بحيث يقتضي ذاته وجوده، فيمتنع إنفكاك الوجود عن ذاته تعالى عقلا بأن يزول الوجود عنه ويتّصف بالعدم بدله؛ لا أنّ وجوده موجود خارجي كذاته تعالى، على أنّه معلول لذاته بالإيجاب كسائر صفاته الذاتية، كما ظنّه كثير من الأشاعرة أو على أنّه عين ذاته، كما توهّمه الشيخ الأشعري[269] في المشهور. فإن الوجود في التّحقيق من قبيل الحال فلا يكون معلولا لعلَّة أصلا، ولا عين ذاته الحقيقي الموجود، وأيضا يلزم على هذا سبق العدم على ذاته سبقا ذاتيّا مستلزما لاجتماع النقيضين أو العدم والملكة والتّسلسل في الوجودات الموجودة، أو كون المعنى المصدري الاعتباري عين الذات الحقيقي الخارجي، والكلّ باطل بالضرورة.

وقوله: **(لولاه)** أي لولا[270] يكون واجب الوجود يكون ممكن الوجود، فيحتاج إلى علّة، وهلمّ جرا. فلا ينقطع آحاد سلسلة أحيطت أو زيّنت بإمكان، بأن كان كلّ منها[271] ممكنا إلى غير النهاية، فيلزم التسلسل،[272] فلولاه يلزم[273] التسلسل. واللازم باطل بالبرهان التطبيقي[274] ونحوه، وكذا الملزوم، فثبت المطلوب. وهو أنّه تعالى [8ظ]واجب الوجود. فهذا قياس خلفي مركَّب من اقتراني[275] أولا[276]، واستثنائي[277]

---

[268] ح: اللازم.

[269] علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن، من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري: مؤسس مذهب الأشاعرة. كان من الأئمة المتكلّمين المجتهدين. ولد في البصرة. وتلقى مذهب المعتزلة وتقدم فيهم ثم رجع وجاهر بخلافهم. وتوفي ببغداد. قيل: بلغت مصنفاته ثلاثمئة كتاب، منها: مقالات الإسلاميين، الإبانة عن أصول الديانة، استحسان الخوض في الكلام، اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع. جمال الدين الجوزي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، (دار الكتب العلمية، بيروت 1412 هـ/1992م)، 29/14.

[270] ع: لولاه.

[271] ع: منهما.

[272] ب – فيلزم التسلسل.

[273] ع ح: فيلزم.

[274] ع: الطبيعي.

[275] ب: الاقتراني.

[276] ع – أولا.

[277] ع: ولا استثنائي.

ثانيا. وقد اختاره السعدان.[278] واكتفى به عن الدور لظهور اعتباره مع التسلسل لكونهما متقارنين[279] في الأغلب، ولم يعكس لظهوره وأوفقيّته للسجع هذا.

واعلم أنّ في إثبات الواجب الوجود تعالى، أي في بيان وجوده أولا، ووجوب وجوده[280] لذاته[281] ثانيا، بالبراهين العقلية مسالك ستة كما في **المواقف وشرحه**:[282]

الأول للمتكلّمين:[283] وهو من[284] وجوه ثلاثة: لأنه إما بحدوث العالم، أو بإمكانه بشرط الحدوث، أو باختصاص بعضه بالبعض دون الآخر. فيقال: العالم حادثٌ وكلُّ حادث فله محدِث بالضرورة فالعالم له محدث، أو يقال: العالم ممكن حادث، وكلُّ ممكن حادث[285] فله علَّة بالضرورة، فالعالم له علَّة، أو يقال: العالم متخصِّص بعضه ببعض دون الآخر، وكلُّ متخصَّص فله مخصِّص بالضرورة، فالعالم له مخصِّص، ثم يقال بعد ذلك: فهذا المحدِث والعلّة والمخصِّص[286] واجب الوجود لذاته وإلا يلزم التسلسل أو الدور. واللازم باطل، وكذا الملزوم. فهذا واجب الوجود لذاته،[287] وهو المطلوب.

والثاني للحكماء: وهو أنّه[288] لا شكَّ في وجود موجود ما. فإن كان واجبا فهو المطلوب، وإن كان ممكنا احتاج إلى مؤثِّر، ولا بدَّ من الانتهاء إلى الواجب. وإلا يلزم التسلسل أو الدور. واللازم باطل، وكذا الملزوم. فالمؤثّر واجب الوجود، وهو المطلوب. وكلام المصنّف مبنيّ على هذين المسلكين في الظاهر كما لا يخفى.

والثالث لبعض المتأخِّرين، وهو صاحب التلويحات:[289] وهو أنّه لا شكَّ في وجود ممكن ما، فإن استند إلى الواجب بالذات أو بالواسطة[290] ثبت المطلوب، وإلا يلزم التسلسل أو الدور. فهذه الجملة المتسلسلة أو

---

[278] أي سعد الدين والسيد.

[279] ب ح: متقاربين.

[280] ح: وجود.

[281] ب – لذاته؛ ح: ذاته.

[282] شرح المواقف للجرجاني ومعه حاشيتا السيالكوتي والجلبي، 8/ 3-13.

[283] ب: للمتكلّم.

[284] ب: ومن.

[285] ع – وكل ممكن حادث.

[286] ح + بالضرورة.

[287] ب – والا يلزم التسلسل أو الدور واللازم باطل وكذا الملزوم فهذا واجب الوجود لذلته.

[288] ب – أنه.

[289] وهو شهاب الدين السهروردي المقتول.

[290] ب: الواسطة.

المتدائرة ممكن أيضا، فعلتها إما نفسها، أو جزؤها، أو خارج عنها. والأولان باطلان بالضرورة، فتعيّن الثالث. فالخارج عن جميع الممكنات واجب الوجود لذاته، وهو المطلوب. وهذا المسلك الثالث إثبات له بدون إبطالهما،[291] ومستخرج[292] من ملاحظة [9و]حال وجود المعلول بالقياس إلى علته. وفيه بحث؛ لأن هذه الجملة علتها[293] علّة آحادها لكونها نفس الآحاد فلا تحتاج إلى علّة أخري، فلا يمكن إثبات الواجب بدون إبطالهما.

والرابع لبعض آخر من المتأخِّرين، وهو العلامة العضد[294] صاحب المواقف: وهو أنّه لو كانت الموجودات بأسرها ممكنة لاحتاج الكلُّ إلى موجد مستقلٍّ في الإيجاد، يكون ارتفاع الكلِّ مرة ممتنعا[295] بالنظر إلى وجوده وإيجاده، فيكون خارجا عن المجموع، فيكون واجب الوجود بالذات، وهو المطلوب. وهذا المسلك الرابع، أيضا إثبات له بدون التعرُّض لهما[296] ولإبطالهما، ومستخرَج من ملاحظة حال عدم المعلول بالقياس إلى علَّته. وفيه ما مرَّ آنفًا، فتدبَّر.

والخامس لبعض المتأخِّرين أيضا: وهو قريب مما قبله. وهو أنّه لو لم يوجد واجب لذاته لم يوجد واجب لغيره. فيلزم أن لا يوجد موجود. واللازم باطل بالبداهة، وكذا الملزوم. فثبت المطلوب. أما الأول: فلأنه لو لم يوجد واجب لذاته، كانت الموجودات بأسرها ممكنة. ولا شكَّ أنّ ارتفاع الكلِّ مرة لا يكون ممتنعا بالذات، وهو ظاهر، ولا بالغير لما عرفت أنّ الغير الذي[297] يمتنع به رفع الجميع بالمرة هو الواجب[298] بالذات والمفروض عدمه، فيلزم أن لا يوجد. وأما الثاني فظاهر، فتبصَّر.[299]

---

[291] ب: إبطالها.

[292] ب: أو مستخرج.

[293] ح: عليتها.

[294] عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار بن أحمد الإيجي، قاضي القضاة عضد الدين الشيرازي: كان إماما في المعقولات عارفا بالأصلين والمعاني والبيان والنحو مشاركا في الفقه. وكان أكثر إقامته أولا بمدينة سلطانية وولي في أيام أبي سعيد قضاء الممالك، ثم انتقل بالآخرة إلى إيج. غضب عليه صاحب كرمان فحبسه بها فاستمر محبوسا إلى أن مات سنة ست وخمسين وسبعمائة. من تصانيفه: المواقف، العقائد العضدية، جواهر الكلام (في علم الكلام)، الرسالة العضدية (في علم الوضع)، الفوائد الغياثية (في المعاني والبيان). طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، 46/10.

[295] ع: ممتنعة.

[296] ع – وهذا المسلك الرابع أيضا إثبات له بدون التعرُّض لهما.

[297] ع – الذي.

[298] ح: واجب.

[299] ب: أما فظاهر فتبصَّر، صح هـ.

والسادس لبعض المتأخِّرين أيضا: وهو أنّ الممكن لا يستقلُّ بوجود ولا إيجاد، فلو انحصر الموجود في الممكن، لزم أن لا يوجد شيء. واللازم باطل بالبداهة، وكذا الملزوم. فثبت المطلوب. قال الشريف المحقِّق في **شرح المواقف**: «وهذا المسلك أخصر[300] المسالك وأظهرها.»[301] وههنا أسئلة ضعيفة وأجوبة قوية مذكورة في المطوّلات؛ كإثبات الواجب وحواشيه فإن أردت الاطِّلاع عليها، وتشخيص[302] الذهن بها، وتضييع الأوقات في توغُّلها فارجع إليها، واشتغل بها.[303] هذا وقال بعض المحقِّقين كالفاضل البيضاوي[304] والإمام الرازي:[305] وجود[306] الواجب [9ظ]تعالى بديهي يظهر بالنظر إلى هذا العالم المشاهد البديع والتأمل[307] بأدنى تأمل. ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ﴾﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾،[308] وقوله تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾،[309] ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾،[310] إلى نحو ذلك.

وإنما أطنبت الكلام في هذا المقام لكونه من أصول العقائد وأشرف مباحث الكلام، كما لا يخفى على ذوي الأفهام مع أنّه قد زلَّ فيه أقدام كثير من العظام، حيث قال المتكلّمون: «الله تعالى ذات موجود[311] واجب وجوده لذاته» كما[312] عرفت. وتوهّم الفلاسفة الكفرة أنّه وجود خاصٌّ متخصّص بسلب الإضافات

---

[300] ع: أقصر.

[301] شرح المواقف للجرجاني ومعه حاشيتا السيالكوتي والجلبي، 14/8.

[302] وفي هامش ب: تشحيذ.

[303] ح – بها.

[304] عبد الله بن عمر بن محمد بن علي أبو الخير القاضي ناصر الدين البيضاوي. صاحب الطوالع والمصباح في أصول الدين، والغاية القصوى في الفقه، والمنهاج في أصول الفقه، ومختصر الكشاف في التفسير، وشرح المصابيح في الحديث. كان إماما مبرزا نظارا صالحا متعبدا زاهدا ولي قضاء القضاة بشيراز. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، 150/8.

[305] محمد بن عمر بن الحسين ابن على القرشي التيمي البكري، أبو المعالي وأبو عبد الله المعروف بالفخر الرازي، ويقال له ابن خطيب الري، أحد الفقهاء الشافعية المشاهير بالتصانيف الكبار والصغار نحو من مائتي مصنف، منها التفسير الحافل والمطالب العالية، والمباحث الشرقية، والأربعين، وله أصول الفقه والمحصول وغيره. البداية والنهاية، لإبن كثير، 55/13.

[306] ب: ووجود.

[307] ب ع + فيه.

[308] سورة النازيات، 20/51-21.

[309] سورة إبراهيم، 10/14.

[310] سورة لقمان، 5/31.

[311] ب + لذاته.

[312] ع: لما.

كلّها. وزعم الوجودية الملاحدة أنّه وجود مطلق منبسط على هياكل الموجودات، متّحد معها في الحقيقيّة – حاش لله–[313] والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

كذا الحوادثُ والأركانُ شاهدةٌ ۞ على وجودٍ قديمٍ صانعٍ بانِ

وأقول: لعل هذا البيت إشارة إلى ما ذهب إليه كثير من المحقّقين من أنّه يستدلُّ على وجود الواجب والقديم بالذات، وعلى كمال قدرته تعالى وبالغ[314] حكمته وغاية رحمته، وكونه صانعا للعالم فاعلا مختارا في جميع أفعاله، متصفا بصفات الكمال منزّها عن سمات النقص، لاسيما على كونه تعالى واحدا لا شريك له في الواجبية[315] بالذات والخالقية للعالم والمعبودية بالحقّ للكل بهذه الحوادث العظام والأركان العلوية والسفلية المنظومة بهذا النظام، كما يدلُّ عليه أمثال قوله تعالى: ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ۞إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كلّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾،[316] أي لدلائل عظيمة أو لأمارات قويمة[317] دالّة على وجود خالقها،[318] ووجوب وجوده، [10و]واتصافه بعظيم[319] كمالاته القطعيّة، وأنواع وحدته اللاشريكية على ما لا يخفى هذا. ويجوز أن يكون إشارة إلى مذهب من قال: إن وجود الواجب تعالى بديهي يظهر بأدنى التوجُّه إلى هذا العالم المشاهد وأجزائه العظيمة العجيبة، على ما عرفت. بناء على أنّ البديهية[320] تختلف باختلاف الأشخاص والأزمان والأحوال. ويؤيده قوله: **(شاهدة)**، وقوله: **(بان)** ويجوز أن يكون البيت الأول إشارة إلى الاستدلّال بالإمكان بشرط الحدوث، وهذا إشارة إلى الاستدلّال بالحدوث على ما عرفت أيضا، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[توحيد الصانع]

---

[313] ب: الله.

[314] ح: وبالغ.

[315] ب: الواجبة.

[316] سورة البقرة، 163/2-164.

[317] ب: قوية.

[318] ب: خالقنا.

[319] ع: بعظم.

[320] ب ع: البداهة.

خلقُ الخلائقِ خِلوا عن مخالفةٍ ۞ إذ لا توارُدَ ينفِي القولَ بالثانِ

وأقول: لما فرغ من إثبات الواجب تعالى، شرع في بيان وحدته[321] اللاشريكية في الخالقية للعالم المستتبعة للعلم[322] بوحدته[323] اللاشريكية في الواجبية بالذات، والمستحقّة[324] لعبادة الكلِّ، وبسائر كمالاته العظيمة كشمول علمه وكمال قدرته. وهذه الوحدات الثلاثة أصول الوحدات اللاشريكية القطعيّة الاتفاقية بين أهل الحق.

وأما الوحدة[325] العددية بمعنى عدم الاثنينية فصاعدا فهي لازم بيِّن لكلِّ ما صدق عليه جزئي حقيقي، فلا تكون مختصة لله تعالى. ولذا قال الإمام الأعظم[326] في **الفقه الأكبر**: والله تعالى واحد لا من طريق العدد؛ بل من طريق أنه[327] لا شريك له. وقال الفاضل البركوي في **الامتحان**: ومراده نفي المراد به، لا نفي الوحدة العددية، فإنه كفر هذا. فقوله: (**خلق الخلائق**) مبتدأ وخبره (**ينفي القول بالثاني**).

وقوله: (**خلوا**) بالكسر بمعنى الخالي أو الخالية حال من[328] المبتدأ أو المفعول. وقوله:[329] (**إذ لا توارد**) اعتراض لدفع ما يقال: إنه لا يلزم من عدم وقوع المخالفة كون الخالق واحدا لجواز التوارد والاتفاق في الإيجاد، فالمعنى إيجاد إلهنا الموجودات الممكنة من الجواهر والأعراض حال كون[330] إيجاده خاليا عن مخالفة[331] إله آخر له في الإيجاد وعن موافقة إله آخر له فيه.

---

[321] ح: وحدة.

[322] ب – للعلم.

[323] ب: لوحدته.

[324] ب ع ح: المستحقّية.

[325] ح: وحدة.

[326] النعمان بن ثابت التيمي مولاهم الكوفي، فقيه العراق، وأحد أئمة الإسلام، والسادة الأعلام، وأحد أركان العلماء، وأحد الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتنوعة، وهو أقدمهم وفاة، لأنه أدرك عصر الصحابة. له مسند (في الحديث) –جمعه تلاميذه– والمخارج (في الفقه)، وصغير –رواه عنه تلميذه أبو يوسف– وتنسب إليه رسالة "الفقه الأكبر" ولم تصح النسبة. توفي ببغداد وأخباره كثيرة. البداية والنهاية، لإبن كثير، 107/10؛ الأعلام للزركلي، 36/8.

[327] ع – أنه.

[328] ح – من.

[329] ح – وقوله.

[330] ح: كونه.

[331] ب: مخالفته.

أما الأول فلأنّ المخالفة تستلزم[332] التمانع، [10ظ]وهو يستلزم[333] وقوع مرادهما، أو لا وقوع مرادهما، أو وقوع[334] مراد أحدهما دون الآخر، وهذا يستلزم إما اجتماع النقيضين أو ارتفاع النقيضين أو عجز من فُرض إلها. والكلُّ محال بالبداهة.

وأما الثاني فلأنّ الموافقة في الإيجاد تستلزم[335] اتفاق العلَّتين المستقلَّتين على معلول واحد مشخَّص[336] وهو محال بالضرورة. **(ينفي القول بالثاني)** أي بالإله الثاني الخالق مثل الأول، فضلا عن الثالث فصاعدا، فتدبَّر. ويجوز أن يكون البيت إشارة إلى برهان التمانع عند الخواصّ بقياس مركَّب خلفي، المشار إليه بقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾،[337] بأن يقال: **(خلق الخلائق خلوا عن مخالفة)** وتمانع بينه وبين إله غيره تعالى. **(ينفي القول بالثاني)** بناء على أنّ تعدّد الإله يستلزم إمكان التمانع، وهو يستلزم جواز وقوعه، ووقوعه يستلزم وقوع[338] أحد المرادات الثلاثة، ووقوع أحدها يستلزم أحد المحالات الثلاثة، فخلقه تعالى خال عن مخالفة مستلزمة لذلك، وناف للقول بالثاني فحينئذٍ لا يكون لقوله: **(إذ لا توارد)** معنى وفائدة، إلا أن يكون المعنى إذ لا توارد معتبر هنا مع التمانع والتخالف. ويجوز أن يكون إشارة إلى دليل إقناعي[339] عند العامّة بحكم العادة كما هو ظاهر قوله تعالى: ﴿لَوْ كَان فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾،[340] بأن يقال: (خلق الخلائق خلوا عن مخالفة ينفى القول بالثاني، بناء على أنّ تعدّد الإله يستلزم التخالف والتنازع في العادة، ويختل النظام المشاهد. وأما التوارد والاتفاق فهو منتف أيضا في العادة، وخلقه تعالى خال عن مخالفة مستلزمة لذلك ونافٍ للقول بالثاني، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[تنزيه الصانع عن سمات الحدث]

وذاتُه ليس مثل الممكناتِ فما ۞ حُكْمَا الوجوبِ مع الإمكانِ سِيَّانِ

---

[332] ب ع: يستلزم.

[333] ح: مستلزم.

[334] ع – مرادها أولا وقوع مرادهما أو وقوع.

[335] ب ع: يستلزم.

[336] ب ع: شخصي.

[337] سورة الأنبياء، 22/21.

[338] ب: وقوعه.

[339] ب: إقناع، صح هـ.

[340] سورة الأنبياء، 22/21.

أقول:[341] قوله[342] **(وذاته تعالى ليس مثل الممكنات)** أي وحقيقته[343] الخارجية الخاصَّة به تعالى الغير المعلومة لنا أصلا، وإن جازت معرفتها في ذاتها ليست مثل حقائق الممكنات [11و]الخارجية الخاصَّة بها المركبة من الجواهر[344] الفردة المتناهية والأعراض. كذلك عند جمهور[345] المتكلّمين في تمام الحقيقة، ولا في بعضها؛ لأن الوجوب الذاتي وما يلزمه من الكمالات الأزلية لازم ذاته[346] تعالى ومقتضاه. والإمكان الذاتي وما يلزمه من الصفات اللايزاليّة لازم ذوات الممكنات ومقتضاها. واختلاف اللازم والمقتضي بالذات يقتضي ويستلزم[347] اختلاف الملزوم والمقتضي بالذات بالضرورة، ضرورة أنّ الاتحاد في الماهية والاختلاف في كثير من اللوازم والأحكام غير معقول ومحال بالذات، بخلاف ما إذا كانت الذوات[348] متخالفة في الحقيقة كذات الجوهر والعرض، لا ذوات الجواهر والأعراض فإنها متَّحدة بالذات في الماهية النوعية العربية[349] عند جمهور المتكلّمين المنكرين للوجود الذهني والكلّي الطبيعي والأنواع العقلية المنطقية؛ بل الكلّيات الخمس ووجودها ولو في الذهن، فإنها أمور اعتبارية وهمية محضة عندهم. وسيجيء التفصيل إن شاء الله تعالى في قوله: **(كل العناصر والأفلاك حادثة وجزؤها جوهر فرد ببرهان)**. وإلى هذا التعليل القطعيّ الموافق للعقول السليمة والنصوص القويمة أشار بقوله: **(فما حكم الوجوب مع الإمكان سيان)** فلله دره. هذا وقد استدلّ كثير من علماء[350] الكلام على هذا، بأنه لو شارك غيره في الذات والحقيقة لخالف[351] بالتعين[352] والتشخّص، فيكون ما به الاشتراك غير ما به الامتياز، فيلزم تركّب الواجب مما به الامتياز ومما به الاشتراك، فيلزم الاحتياج إلى الجزء، فينافي الوجوب الذاتي ويرد عليه أنه لا يلزم منه تركّب الحقيقة؛ بل الاتصاف بما به الامتياز كالصفات السلبيّة والذاتية والمعنوية. ولو سلم فالتركّب عقلي لا خارجي، وكلامنا في حقيقة الخارجية. ولو سلم فالاحتياج عقلي؛ بل وهمي إلى الجزء لا خارجي إلى العلّة، فلا ينافي الوجوب الذاتي، كيف والصفات الذاتية واجبات

---

[341] ب – أقول.
[342] ح – قوله.
[343] ح: وحقيقة.
[344] ع: الجواهرة.
[345] ح – جمهور.
[346] ع: لذاته.
[347] ح: ويلزم.
[348] ب + يخالف الممكنات.
[349] في حاشية ح: كإضافة الخاص إلى العام، كحيوان الناطق مثلا.
[350] ح: العلماء.
[351] ع: يخالفه.
[352] ب ع: بالتعيين.

بالذات[353] عند السلف [11ظ]وكثير من الخلف، مع أنّها محتاجة إلى ذاته تعالى في القيام. فتدبَّر في هذا المقام، فإنه قد زلَّت[354] فيه كثير من أقدام علماء الكلام. هذا وقد زعم كثير[355] من المعتزلة كأبي علي الجبائي[356] ومن تبعه أنّ ذاته تعالى تماثل سائر الذوات الممكنة في تمام الحقيقة –حاش لله– وإنما يمتاز عنها بأحوال أربعة: الواجبية بالذات، والحيية الباقية، والعالمية التامة، والقادرية[357] التامة. وزعم أبو هاشم[358] منهم أنّ الامتياز بحالة خامسة موجبة لهذه الأربعة، وهي الإلهية.[359] وتمسكوا في ذلك بشبهات توهّمية فلسفية، ولا شكَّ أنّهم كفروا بذلك؛ لأن الاجتهاد في العقائد، لاسيما في أصولها غير معفوّ إذا أخطأ، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[نفي المماثلة والتشبيه]

نفَى غِناه عن الأغيارِ كثرتَه ۞ لحاجةِ الكلِّ فيما فيه جزآنِ

أقول: قوله **(نفي غناه عن الأغيار كثرته)** أي نفى ومنع استغناؤه التام عن جميع ما عداه من الممكنات كثرتَه وتركُّبُه في ذاته وحقيقته الخارجية الخاصَّة به تعالى من جزئين فصاعدا، بناء على أنّ تركّب حقيقة الواجب من الأجزاء يستلزم احتياج الواجب إلى كلٍّ منها، والجزء غير الكلّ. والاحتياج إلى الأجزاء ينافي الاستغناء التام عن جميع الأغيار، وهو ينافي الوجوب الذاتي. وإليه أشار بقوله: **(لحاجة الكلِّ)** الملحوظ **(فيما)** في ذات[360] وجد[361] **(فيه جزآن)**، فضلا عن حاجة الكلِّ فيما فيه أجزاء. وقد عرفت آنفا ما فيه فتبصَّر. وبالجملة إنّ التركّب والبساطة وكذا الكلَّ والجزء متبادران وشائعان في الأجسام وفي الجواهر والأعراض،

---

[353] ب – بالذات.

[354] ع ح: زل.

[355] ح –كثير.

[356] محمد بن عبد الوهاب أبو على الجبائي شيخ طائفة الاعتزال في زمانه، وعليه اشتغل أبو الحسن الأشعري ثم رجع عنه. وللجبائي تفسير حافل مطول، له فيه اختيارات غريبة في التفسير، وقد رد عليه الأشعري فيه وقال: وكأن القرآن نزل في لغة أهل جباء. له التعديل والتجويز، الأسماء والصفات، التفسير الكبير، وأشياء كثيرة. البداية والنهاية، لإبن كثير 125/11؛ الأعلام للزركلي 256/6.

[357] ح: والقادرة.

[358] عبد السلام بن محمد ابن عبد الوهاب بن سلام، وهو أبو هاشم ابن أبي علي الجبائي، المتكلم ابن المتكلم، المعتزلي بن المعتزلي، وإليه تنسب الطائفة الهاشمية من المعتزلة، وله مصنفات في الاعتزال كما لأبيه من قبله، مولده سنة سبع وأربعين ومائتين، توفي في شعبان منها. من مؤلفاته: الجامع الكبير، النقض على ارسطاليس في الكون والفساد، الطبائع والنقض على القائلين بها، الاجتهاد، والانسان. البداية والنهاية، لإبن كثير 176/11؛ معجم المؤلفين لكحالة، 230/5.

[359] ع: إلهية.

[360] ب: ذاته.

[361] ب: وجود.

وموهمان للاحتياج والحقارة، وغير واردين في الشرع في حقِّه تعالى، لا[362] نفيا ولا إثباتا. والمقام برهاني لا يُكتفى فيه بغلبة[363] الظن فضلا عن الظن، ولا بالتقليد المصيب فضلا عن الجهل المركب. وللقوّة الوهمية[364] تسلّط عظيم على القوة العاقلة مع ما بين مدركَاتهما[365] من الالتباس القوي. ولذا كثير [12و]من بداهة العقل تُتوهَّم[366] أنّها بداهة الوهم وبالعكس، فالواجب في أمثال ذلك من أصول دقائق[367] الكلام التوقف وإحالة العلم إلى الله تعالى، واعتقاد ما هو الأصوب عند الله.

وقد ذهب بعض المحقِّقين إلى جواز كون ذاته تعالى مركّبا من أجزاء واجبة بالذات لما مرَّ. وذهب جمهور الفلاسفة إلى كونه تعالى بسيطا حقيقيا على أنّه وجود خاصٌّ متخصَّص بسلب الإضافات كلِّها. وذهب جمهور الصوفية الوجودية إلى كونه تعالى بسيطا حقيقيا على أنّه وجود مطلق منبسط على الأشياء بلا مخالطة، متَّحدٌ معها في الحقيقة، بلا مغايرة. كذا في **شرح المواقف**.[368] وفي نسخة ففي غناه بالفاء على أنّه خبر مقدَّم، وكثرته مبتدأ مؤخر. والمآل واحد بطريق الكناية، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

وليسَ كلاً ولا جزْءًا ولا عرضًا ۞ ولا محلاً لأعراضٍ وأكوانِ

وأقول: قوله (**وليس كلاً**) ظاهرٌ مما سبق، وتأكيد له وتوطئة لما بعده. وهو قوله: (**ولا جزءًا**) أي بعضا من الكلِّ، وهو ظاهر؛ لأنه نقص عظيم مناف للألوهية بالبداهة. وكذا[369] كونه عرضا، فإنه ممكن موجود قائم بمتحيزّ محتاج إليه في الحصول والقيام.

وأما كونه تعالى ليس بمحلٍ لأعراض[370] فلأنّ الأعراض[371] ممكنات موجودة حادثة قائمة بمتحيّزات، والله تعالى منزّه عن ذلك لاستحالتها في حقِّه تعالى. وكذا[372] الأكوان الأربعة التي هي الحركة والسكون

[362] ح: ولا.
[363] ع: بغلب.
[364] ع ح: الواهمة.
[365] ع: مدركاتها.
[366] ع: نتوهم؛ ب: يتوهم.
[367] ب + ذلك.
[368] شرح المواقف للجرجاني ومعه حاشيتا السيالكوتي والجلبي، 8/ 17-21.
[369] ح: وكذلك.
[370] ب: للأعراض.
[371] ب – فلأنّ الأعراض.
[372] ب: وكذلك.

والاجتماع والافتراق. فإن الحركة عند المتكلّمين: كونان في آنين في مكانين، والسكون كونان في آنين في مكان، والاجتماع: اتصال الجسمين، والافتراق: انفصالهما. والله تعالى منزّه عن ذلك.

واعلم[373] أنّ هذه الأكوان الأربعة من[374] أقسام[375] العرض عندهم، مع أن الظاهر أنّها من الأمور[376] الاعتبارية الحقيقيّة أو الوهمية. وإنما ذكرها بعدها للتخصيص بعد التعميم للاهتمام في باب التنزيه، ولرعاية[377] الفاصلة، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[12ظ]ولا تقلْ جوهرًا أيًّا عَنيتَ به ۞ ونزِّهِ الاسمَ عن إيهامِ نقصانِ

وأقول: قوله[378] (**ولا تقل جوهرا**):[379] لما كان للجوهر معان ثلاثة[380] في المشهور؛ فإنه عند المتكلّمين ممكن موجود متحيّز بالذات، وعند الحكماء ماهية إذا وُجدت في الخارج لا تكون في موضوع. وقد جاء عندهما بمعنى الذات القائم بنفسه مطلقا. وكان الأولان محالين في حقه تعالى، والثالث جائز؛ لكنه كان موهما للنقص[381] أي للمعنيين الأوَّلين. قال:[382] (**ولا**[383] **تقل**)، أي لله تعالى أنّه جوهر (**أيًّا عَنيت به**)، أي أيَّ معنى قصدت بالجوهر. أما الأوَّلان فظاهر، وأما الثالث فلإيهامه النقص. ولذا قال: (**ونزه الاسم**)، أي: اسم الله عن إيهام نقصان.

واعلم أنّ المتكلّمين اختلفوا في أسمائه[384] تعالى المأخوذة من الأفعال والصفات، دون الأعلام الموضوعة في اللغات على ثلاثة مذاهب في المشهور:

---

[373] ب ع ح: لذلك واعلم.
[374] ب – من.
[375] ع: انقسام.
[376] ع: أمور.
[377] ب: والرعاية، صح هـ.
[378] ح – قوله.
[379] ب ح – ولا تقل جوهرا انتهى.
[380] ع: ثلثاء.
[381] ح: لنقص.
[382] ب + المص.
[383] ع – ولا.
[384] ب: أسماء الله.

فذهب المعتزلة والكرّامية إلى أنّها غير توقيفية إلى إذن من الشارع أصلا لصحَّة المعنى في نفسه، ولا عِبرة بالإيهام. وذهب الأشاعرة[385] إلى أنّها توقيفية مطلقا، ولو لم يوهم نقضا أصلا لعظم الخطر. وذهب الأستاذ أبو بكر الباقلاني[386] ومن تبعه –وأظن[387] أن[388] يكون مذهب الماتريدية– إلى أنّها توقيفية، إن أوهمت نقصا، وغير توقيفية إن لم توهّم،[389] وكلام المصنّف رحمه الله عليه.

ومن ذلك لم يجز أن يطلق عليه لفظ العارف؛ لأن المعرفة قد يراد بها علم قد سبقه غفلة، وقد يراد بها معرفة الجزئي فقط، وقد يراد معرفة البسيط فقط،[390] ونحو ذلك. ولا لفظ الفقيه؛ لأن الفقه عند بعض المتأخِّرين شائع في فهم غرض الم في[391] كلامه. وذلك مشعر بسابقية الجهل، وعند الفقهاء شائع في معرفة الأحكام من الأدلة بالاستدلّال،[392] ولا لفظ الفطن؛ لأن الفطانة شائعة في سرعة ادراك ما يراد تعريفه[393] على السامع من الكلام،[394] فتكون مسبوقة [13و]بالجهل، ولا لفظ الطبيب؛[395] لأن الطبَّ شائع في العلم،[396] مأخوذ من التجارب، إلى غير ذلك مما يوهم نقصا في حقِّه تعالى، فكيف ما يكون ظاهرا فيه

---

385 ع: فذهب ح – الأشاعرة.

386 محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر: قاض، من كبار علماء الكلام. انتهت إليه الرياسة في مذهب الأشاعرة. ولد في البصرة، وسكن بغداد فتوفي فيها. كان جيد الاستنباط، سريع الجواب. وجّهه عضد الدولة سفيرا عنه إلى ملك الروم، فجرت له في القسطنطينية مناظرات مع علماء النصرانية بين يدي ملكها. من كتبه: إعجاز القرآن، الإنصاف، دقائق الكلام، الاستبصار، التمهيد الى غير ذلك. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 364/3؛ الأعلام لزركلي، 176/6.

387 ع: فأظن.

388 ع: أنه.

389 ح + نقصا.

390 ح – فقط.

391 ب: من.

392 ب ع + ولا لفظ العاقل لأنه شائع في الفهم بالعقل.

393 ب ح: تعريضه.

394 ب: كلام.

395 ع ح: الطيب.

396 ب ح: علم.

كهذه الأسماء. وقد يُقال لا بدَّ مع[397] نفى ذلك الإيهام من الإشعار بالتعظيم كواجب الوجود وصانع العالم. وتوهَّم الغزالي[398] أنّه يُتوقف في الأعلام دون الصفات. فتبصَّر.[399] والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[نفي الاتحاد والحلول]

بكلِّ شيء محيطٌ لا اتحادَ له ۞ ولا حلولَ لدَى أصحابِ عرفانِ

وأقول: اعلم أنّ غلاة المتصوِّفة الملاحدة الباطنية أربعة: الوجودية والاتحادية والحلولية والظهورية. وغالب المتصوفة كالمولوية والخلوتية[400] والجلوتية[401] والسعدية[402] والقدرية والكلشنية وغيرها متشعِّبة من هذه الأربعة، ولذا يحبونها ويثنون عليها ويجعلونها من[403] العارفين الواصلين والمحقِّقين الكاملين.[404] أما الوجودية فيقولون:[405] الوجود المطلق مع كونه عين الواجب قد انبسط على[406] هياكل الموجودات وظهر فيها، فلا يخلو عنه شيء من الأشياء؛ بل هو عينها وحقيقتها. وإنما امتازت وتعدّدت بتقييدات[407] وتعيّنات اعتبارية. وهذا طور وراء طور العقل. ومن ثم قال رئيسهم ابن عربي الطائي[408] في **فصوصه** الردي: «سبحان الذي

---

[397] ب: في.

[398] أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي، المعروف بالغزالي، زين الدين، حجة الاسلام، حكيم، متكلّم فقيه، اصولي، صوفي، مشارك في أنواع من العلوم. أخذ من أستاذه الجويني. وندبه نظام الملك للتدريس بنظامية بغداد. وكان مولده ووفاته في الطابران (قصبة طوس، بخراسان). من كتبه: إحياء علوم الدين، تهافت الفلاسفة، الاقتصاد في الاعتقاد، المنقذ من الضلال، فضائح الباطنية إلخ. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، 191/6.

[399] ب + وللموفق، وفي هامش "ب" ونسخة "ح": والله الموفق.

[400] ب – والخلوتية.

[401] ع + والحلوتية.

[402] ب: والسدية؛ ع – والسعدية.

[403] ع – من.

[404] ب – والمحقِّقين الكاملين.

[405] ع – أما الوجودية فيقولون، صح هـ.

[406] ب – على.

[407] ب: بتقيّدات.

[408] محيي الدين أبو عبد الله محمد بن علي العربي الحاتمي الطائي المعروف بابن العربي الأندلسي، ولد سنة ستين وخمسمائة، ونشأ بمرسية من بلاد الأندلس، وانتقل إلى أشبيلية في سن ثمان وسبعين ثم دخل بلاد الشرق وطاف بلاد الشام ودخل بلاد الروم. وكان قد صحب الصوفية وأرباب القلوب وسلك طريق الفقر وحج وجاور، وصنف الكتب الكثيرة، منها: الفتوحات المكية، فصوص الحكم، مفاتيح الغيب، التدبيرات الإلهية الخ. نزهة الأنام في تاريخ الإسلام، صارم الدين إبراهيم العلائي القاهري الملقب بابن دُقْماق، 138/1.

أظهر الأشياء، وهو عينها»[409] «وكلّ من ادعى الألوهية فهو صادق في دعواه، وكلّ من عبد الأصنام فقد عبد الله لكن أخطأ الطريقة؛ لأنه قصر العبادة على الأصنام، ولم يعبد كلّ الأشياء:

والعبد رب والرب عبد ۞ يا ليت شعري من المكلف[410]

إن قلت عبد فهو رب، وإن قلت رب فهو عبد ۞ يا ليت شعري من المكلف

فتصرّف كيف شئت، ولو أختك وأمك،[411] ولا تقيد نفسك بقيد فيفوتك خير كثير، فاجعل نفسك هيولى لسائر[412] المعتقدات، فأين[413] خرج حق فاتّبعه»، إلى نحو ذلك من صريح الإلحادات وقبيح المحالات.[414]

وأما [13ظ]الاتحادية فيقولون: إنّ الشيخ السالك والعارف[415] الواصل إذا أمعن في السلوك وخاض لجّة الوصول واستغرق في بحر الفناء[416] في التوحيد، فربما يتحد الله معه بحيث لا اثنينية بينهما في الخارج،

---

[409] «...هي عين كل صورة وهكذا تجده في صور المعادن والنبات والحيوان والافلاك والاملاك **فسبحان من أظهر الأشياء وهو عينها** فما نظرت عيني إلى غير وجهه وما سمعت أذني خلاف كلامه فكل وجود كان فيه وجوده...»، هذه العبارة مأخوذة من الفتحات المكية ليس من فصوص الحكم. الفتوحات المكية، ابن العربي، (ت: جماعة من العلماء بأمر عبد القادر الجزائري)، المطبعة الميمنية بمصر التابعة لدار الكتب العربيّة الكبرى، مصر 1329 هـ، 459/2.

[410] «الرب حق والعبد حق يا ليت شعرى من المكلف

إن قلت عبد فذاك ميت أو قلت رب أني يكلف فهو سبحانه يطيع نفسه إذا شاء بخلقه وينصف نفسه مما تعين عليه من واجب حقه فليس إلا أشباح خالية على عروشها خاوية...»، . الفتوحات المكية، 2/1. وأكثر ما نسب إلى ابن عربي ليس له أصل. أوّله داود القرصي بما فهمه. الله أعلم.

[411] ب — وأمك.

[412] ع: بسائر.

[413] ع ح: فأين.

[414] وقد اعترض العلماء مثل الشارح وغيره على كلام الشيخ محي الدين ابن العربي لكن بعض المحققين من العلماء وجهوا كلام الشيخ المزبور وأجابوا عنه والأولى في هذا الباب السكوت وحسن الظن كما قال الخادمي وغيره. شرح القصيدة النونية، داود القرصي، مكتبة الوهبة، مصر، 1297هـ/1879م، 12-13؛ أنظر إلى مناقشات في أقوال ابن العربي مثلا: محمود جينار، تفسير الشعراني لأقوال ابن العربي في إطار مبحث النبوات، رسالة الدوكتورة، جامعة مرمرة، كلية الشريعة، إسطنبول 2011.

[415] ح: العارف.

[416] ع ح + في الفناء.

وحينئذ يقول: هو أنا وأنا[417] هو، هو يعبدني وأنا أعبده، هو يحمدني وأنا[418] أحمده،[419] إلى نحو ذلك. فيرتفع عنه الأمر والنهي، ويتصرف كيف يشاء.

وأما الحلولية فيقولون مثل ما يقول الاتحادية إلا انّهم يقولون: فربما يحلّ الله فيه بحيث لا يتمايزان في الخارج، فحينئذ يقول ما يقول، ويفعل ما يفعل، ولا قيد عليه. وعليه ظاهر قول الجنيد: «ليس في جبتي غير الله».[420]

وأما الظهورية فيقولون: إنّ الله قد يظهر في صورة بعض الكاملين العارفين، ويجئ[421] عند المريدين، فيعانقهم ويرشدهم إلى الحقّ. فاذا عرفت هذا فاعلم أنّ المصنّف رحمه الله أشار بهذا البيت إلى ردِّ هؤلاء الملاحدة إظهارا لقبائح الملحدين، وصونا لعقائد ضعفاء المسلمين فقال: **(بكل شيء محيط)**، أي: علما أو قهرا أو تصرفا كيف يشاء، فبهذه[422] الإرادة أشار[423] إلى ردِّ الوجودية، وبقوله: **(لا اتحاد له ولا حلول)** أشار إلى رد الاتحادية والحلولية، وبدلالة كلامه أشار إلى ردِّ الظهورية؛ بل إلى ردِّ جميع الملاحدة الباطنية الإباحية. وبقوله: **(لدى أصحاب عرفان)** أشار إلى أنّ العارفين في الحقيقة هم علماء أهل السّنّة ومحقّقوهم، لا مشايخ الطريقة ومقلّدوهم. ويحتمل أن يكون إشارة إلى أنّ الصوفيين المتقدِّمين المتشرّعين على ظنّهم المشهورين بالعرفان لا يقولون بشيء من ذلك. وقد قال الخيالي جلبي[424] بعد بيان هؤلاء الملاحدة الأربعة من غلاة المتصوفة: «وههنا مذهب الآخر، وهو الحقّ بيننا. وهو أنّ السالك إذا انتهى سلوكه إلى الله وفي الله يستغرق في بحر التوحيد والعرفان بحيث يضمحلّ ذاته في ذاته وصفاته في صفاته [14و]ويغيب عنه كلّ ما سواه. ولا يري في الوجود إلا الله. وهذا هو الذي يسمونه الفناء في التوحيد. وربما يصدر عن السالك حينئذ عبارات توهّم بالحلول والاتحاد لقصور العبارة عن بيان تلك الحال، وتعذر الكشف عنها بالمقال. ربنا اجعلنا

---

[417] ب – وأنا.

[418] ب – يحمدني وأنا.

[419] ب: يحمده.

[420] ينسب هذا القول إلى الحلاج بلفظ «ما في جبتي الا الله».

[421] ب: وقد يجئ.

[422] ب: فهذه؛ ع: بهذه.

[423] ب – أشار.

[424] المولى شمس الدين احمد بن موسى الشهير بالخيالي، العالم العامل الكامل الفاضل. كان ابوه قاضيا قرأ عنده بعض العلوم ثم وصل الى خدمة المولى حضربك جلبي وهو مدرس بسلطانية بروسه وصار معيد لدرسه، وله من المصنفات حواش على شرح العقائد النسفية، وحواش على اوائل حاشية التجريد وله شرح لنظم العقائد لاستاذه المولى حضر بك. الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، عصام الدين طاشكبري زاده، 85/1.

من الواصلين إليك والمنخرطين في سلك سلوك طريقتك»[425] انتهى. وأقول: ولا يخفى عليك أيها المتديّن بالشّريعة الغرّاء، أنّ هذا مجرد احتمال عقلي، غير معلوم الثبوت ظنا فضلا عن ثبوته قطعا يقينا.[426] وظاهر في مذهب الاتحادية والحلولية إذ لا معنى لاضمحلال الذات في الذات والصفات في الصفات في الظاهر. إلا هذا وأيضا عدم رؤية الوجود إلا الله ظاهر في مذهب الوجودية، وجهل مركب في الواقع. وفتح لباب الإلحاد على المتصوفة الملاحدة المخلوطة بضعفاء الإسلام كجهلة العوام. ودعائه هذا تقديم للطريقة الإفراطية الواهمية[427] على الشريعة المتوسطة القطعيّة. وبناء على جعل الشريعة قشرا والطريقة لبّا، والفقهاء المجتهدين غافلين وجاهلين والمشايخ المقلدين واصلين وعارفين –حاش لله– هذا بهتان عظيم. ومن ثم قالوا: فساد العالم فساد العالم اللهم اجعلنا من الثابتين على شريعة خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى طريقة الصحابة والتابعين رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

واعلم أنّه قال الإمام الجوزي[428] من كبار المحدثين الثقات في كتاب **تلبيس ابلس** على الصوفية المتشرعة على ظنهم المفرطة غاية الإفراط: إنّ سبب إفراطهم وشدة رياضتهم ثلاثة أمور تلبيسية:

«الأول: ظنهم أنّ التوكل قطع الأسباب بالمرة، والإخراج عن الأموال بالكلّية حتى شبهوها بالحيات والعقارب.[429] وقالوا: "من خرج إلى الكسب، فليس بمتوكل"، "ومن قال من[430] أين[431] اطعم عيالي فهو مشرك" [14ظ]إلى نحو ذلك.»[432]

---

425 شرح قصيدة النونية للخيالي جلبي، (طابع وناشر: الحاج محمد طالب بن حسين الفاتسوي، دار الخلافة العلية، إستانبول 1318هـ)، 25.

426 ب ع: يقينيا.

427 ب ح: الوهمية.

428 عبد الرحمن بن علي بن محمد بن جعفر الجوزي. يكنى ابن الجوزي بأبي الفرج. ولد ابن الجوزي بدرب حبيب ببغداد. أخذ ابن الجوزي علومه من كبار علماء بغداد في عصره، منهم: إبراهيم بن دينار النهرواني، أحمد بن أحمد المتوكلي، أحمد بن عبيد الله بن محمد السلمي. وله تصانيف كثيرة، منها: دفع شبهة التشبيه، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تلبيس إبليس، الإنصاف في مسائل الخلاف. البداية والنهاية، لإبن كثير، 28/13.

429 ع: والعقاريب.

430 ب – من.

431 ح – من أين؛ صح هـ.

432 تلبيس إبليس لأبو الفرج ابن الجوزي، (دار القلم، بيرت 1403هـ)، 180-155.

«والثاني: ظنهم أنّ قهر النفس بالمرة وتحقيرها بالكلّية هو المجاهدة الكبرى والوصلة إلى المولى حتى قال شبلي:[433] «عطل ذلي ذل اليهود».[434] وقال أبو سليمان الداراني:[435] "لو أراد جميع الخلق أن يضعوني[436] أدنى مما في نفسي[437] من الضعة ما قدروا عليه". ومن ثم قالوا: "ينبغي للصوفي أن يري نفسه أدنى من كلّ مخلوق، ولو من فرعون وإبليس". وبعضهم بالغوا في تحقيرها حتى اقتحموا الذنوب لتسلم[438] عن آفات الرياء والعجب. وسموا أنفسهم "بالملامية" إلى غير ذلك.»[439]

«الثالث: ظنهم أنّ المقصود هو العمل دون العلم، لأنه وسيلة إليه. فيكفي في العمل أدنى المعرفة الشيخية المأخوذة من الله تعالى[440] بالمكاشفة. حتى كانوا يمنعون مريدهم عن تعلم العلوم الشرعية، ويدعون أنّها مانعة عن الوصلة. وأن[441] الشرعية قشر والحقيقة لب، وأن الفقهاء غافلون والمشايخ واصلون. وأن من ارتقى إلى العلم الباطن والسر النافع فقد انحط عنه أعباء التكليف، ومن قنع بظواهر النصوص فقد غفل عن الحق، وينتحج[442] عن[443] غفلاته.

وقد كان في ناحية أبي يزيد البسطامي سيد الطائفة الصوفية على الإطلاق عالم فقيه، فقصد أبا يزيد، وقال له: ما علمك يا أبا يزيد؟ فقال: علمي علم الباطن والسر النافع، وعلمك علم الظاهر وهو رحمة في الجملة على عباده. فقال الفقيه: علمي عن الثقات عن الرسول عن جبريل عن الله. وعلمك عمن؟ فقال أبو يزيد: علمي عن الله بلا واسطة بالمكاشفة والتجلي. فقال الفقيه: ما الدليل على ذلك؟ فسكت الشيخ،

---

433 أبو بكر دلف بن جحدر الشبلي بغدادي المورد والمنشأ وأصله من أسروشنة صحب الجنيد ومن فِي عصره وكان شيخ وقته حالا وظرفا وعلما، مالكي المذهب عاش سبعا وثمانين سنة ومات سنة أربع وثلاثين وثلاث مائة، وقبره ببغداد. الرسالة القشيرية، عبد الكريم القشيري، 116/1.

434 أصل هذا الكلام " ذلي عطل ذل اليهود".

435 عبد الرحمن بن أحمد بن عطية أبو سليمان العنسي الداراني من أهل داريا، وهي ضيعة إلى جنب دمشق. كان أحد عباد الله الصالحين، ومن الزهاد المتعبدين. ورد بغداد وأقام بها مدة، ثم عاد إلى الشام، فأقام بداريا حتى توفي. مات أبو سليمان سنة خمس ومائتين. تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، 523/11.

436 ع: يضوني.

437 ب: نفس.

438 ب: ليسلم.

439 تلبيس إبليس لابن الجوزي، 320-365.

440 ع ح: تعالى.

441 ب – أن.

442 ب: ينجح؛ ع: نجح.

443 ع: في.

وبهت. ثم قال الفقيه: فلان أخذ عن فلان وفلان عن فلان، وكذا سائر العلماء. وممن أخذت أنت؟ فقال أبو يزيد: مساكين أخذوا علمهم[444] عن ميت، وأخذنا علمنا عن الحى الذي لا يموت.»[445]

وهذا هو الذي أغرّ أبا حامد الغزالي حيث قال في **الإحياء**: "ليس العلم هو العلم الذي تأخذه[446] من الكتاب والسنة. [15و]فإذا نسيته تكون جاهلا؛ بل هو العلم الذي تأخذه من ربك أي وقت تشاء بلا قراءة أستاذ ولا مطالعة كتاب."[447]

ثم صنفوا كتبا ووضعوا فيها أحاديث موضوعة واصطلاحات مصنوعة[448] للترغيب[449] إلى طريقهم الإفراطية مما لم يوجد لها نظير في الشرائع الإلهية والطرائق النبوية مثل الفناء والبقاء والقبض والبسط والحال والوجد والسكر والذوق والشوق والصحو والمحو والإثبات والمحاضرة والمراقبة والمكاشفة والتجلي[450] والروايح والطوالع واللوامع والحقيقة والطريقة ووحدة الوجود والوحدة المطلقة والفناء في الفناء في التوحيد إلى نحو ذلك من الترّهات وأنواع الخرافات. ثم جعلوها أسرارا باطنية وكلمات قدسية وهذا كلّه مع مخالفته[451] للشريعة الشريفة مخالفة بيّنة على[452] ما لا يخفى[453] حال أسلاف[454] الصوفيين المفرطين فكيف حال أخلاف[455] المتصوفين المفرطين.

وقد اشتهر في عصرنا طائفة نقشبندية من المبتدعة حيث أحدثوا من عندهم بدعا علمية[456] لم تكن في عصر الصحابة والتابعين. وجعلوها طريقة علية جامعة بين الشريعة والطريقة والحقيقة. فمال اليهم غفلة

---

[444] ب ح: ميّت؛ ع: ميّتا.

[445] تلبيس إبليس لابن الجوزي، 310-320.

[446] ب: تأخذ.

[447] ما نقل المؤلف هنا أقوال العلماء وأقوال المتصوفين لفظيا الا نقلها معنى. لذلك لم أجد المصادر لأقوالهم كما في قول أبي حامد الغزالي.

[448] ع: موضوعة.

[449] ح: لترغيب.

[450] ب: والجلي.

[451] ح: مخالفة.

[452] ب + الفطن.

[453] ب – ما لا يخفي.

[454] ع: أخلاق.

[455] ب ع: أخلاق.

[456] ع ح: عملية.

الفريقين. وقد[457] قال عليه السلام[458] في رواية مسلم عن جابر رضي الله عنه: «أما بعد: فإنّ خير الحديث كتاب الله، وخير الهدى هدى محمّد، وشر الأمور محدثاتها، وكلّ محدثة بدعة، وكلّ بدعة ضلالة، وكلّ ضلالة في النار.»[459] وقال عليه السلام أيضا في رواية الشيخين عن عائشة رضي الله عنها: «من أحدث في أمرنا هذا، ما ليس منه فهو رد.»[460] وقال عليه السلام أيضا في رواية بن ماجة عن حذيفة:[461] «لا يقبل الله تعالى لصاحب البدعة صوما ولا حجا ولا عمرة ولا جهادا ولا صرفا ولا عدلا يخرج من الدين كما يخرج الشعر من العجين»[462].

ومن ثم سمعت عن بعض مشايخ[463] النقشبندية أنّه [15ظ]يقول: «عندنا أصول أربعة:[464] الأول: إنّ قراءة القرآن لقلقة لسانية –حاش للّه– وإنما الاعتبار لذكر[465] الورد[466] القلبي. والثاني: أنّ معنى لا اله إلا الله، لا موجود إلا الله بناء على أن كلّ شيء هالك أزلا وأبدا، لا أنّه هالك في وقت من الأوقات. والثالث: أنّ الله تعالى هو حقيقة النور المنور للأشياء. لا أن النور بمعنى المنور مجازا. والرابع: أنّ الشريعة قشر والحقيقة لب، وأن الفقهاء غافلون والمشايخ واصلون إلى آخره.[467]

وقد انتمى إليها بعض العلماء بمجرد تحسين الظن بهم، وطلبا للرياسة بين العوام المحبّين[468] لهم مع أنهم[469] في المقام البرهاني لا الخطابي فضلا عن الجدلي[470] والشعري أو المغالطي. وقد قال عليه السلام: «احترسوا

---

[457] ع: قد.

[458] ب – عليه السلام.

[459] صحيح مسلم، (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت 1412هـ/1991م) الجمعة 43، بدون لفظ "وكل ضلالة في النار".

[460] صحيح البخاري، (دار ابن كثير، بيروت1423هـ/2002م) الصلح 2697؛ صحيح مسلم، الأقضية 17.

[461] ب ع: رضي الله عنه.

[462] «لا يقبل الله لصاحب بدعة صوما، ولا صلاة، ولا صدقة، ولا حجا، ولا عمرة، ولا جهادا، ولا صرفا، ولا عدلا، يخرج من الإسلام كما تخرج الشعرة من العجين»، سنن ابن ماجة، (تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت 1430هـ/2009م) السنة 49.

[463] ح: المشايخ.

[464] ب: الاربعة.

[465] ب: بذكر.

[466] ب ع: الولد.

[467] ب: آخيره.

[468] ب: المحسبين؛ ع: المعتيبين.

[469] ب ح: أنه.

[470] ع: جدلها.

من الناس بسوء الظن»[471] فضل ضلالة العجزة، وأضل كثيرا من الطلبة فضلا عن الجهلة والبطلة. وإنما أطنبت الكلام في هذا المقام إظهارا للحق للكرام، وإرشادا للخلق من ضعفاء الأنام. والله ولي التوفيق وبه العون والاعتصام، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[نفي الاتصال والاتصاف بالأشياء المختلفة]

ولا اتّصالَ بأحْيازٍ وأوْقاتٍ ۞ ولا اتّصافَ بأشْكالٍ وألْوانِ

وأقول: قوله (**ولا اتّصال بأحياز وأوقات**)، لأن الحيّز عند المتكلّمين فراغ موهوم، يشغله الجسم[472] أو الجوهر الفرد توهّما،[473] والمكان عندهم بُعد موهوم يشغله الجسم توهّما، والله تعالى منزّه عن ذلك. وكذا منزّه عن الجهات الست؛ لأنها عندهم كما في **شرح العقائد** للعلامة السعد[474] «إما نفس الأمكنة باعتبار عروض الإضافة إلى شيء.»[475] كالدار الواقعة بين الدارين، فإنها فوق بالنسبة إلى ما تحتها، وتحت بالنسبة إلى ما فوقها. وإما أطرف الأمكنة متصلة بها. والله تعالى منزّه عن الأمكنة وعن أطرفها المتصلة، لكونه تعالى موجودا في الأزل فيما وراء العالم في العدم المحض. والظرفية التوهّمية اللغوية لا تضرّ كما في قولنا: الله تعالى موجود في الأزل وموجود[476] الآن وغدا. فإنّا لم نرد بأمثال ذلك أنّ وجوده تعالى واقع فيها؛ [16و]بل أردنا أنّه مقارن لها وثابت دائما، كذا في **شرح المواقف**.[477] وكذا منزّه عن الزمان والأوقات؛ لأن الزمان عند المتكلّمين أمر موهوم متجدّد يقدّر به أمر موجود متجدّد، أو موهوم متجدّد. وبالجملة الحيّز والمكان والجهة[478]

---

[471] السنن الكبرى للبيهقي، الاحتياط في قراءة الكتاب، 20416 (دار الكتب العلمية، بيروت–لبنات، الطبعة الثالثة، 1424 هـ – 2003 م)، 218/10.

[472] ع + توهما.

[473] ع – توهما.

[474] مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازاني، الإمام العلامة. عالم بالنحو والتصريف والمعاني والبيان والأصلين والمنطق وغيرها، شافعي. قال ابن حجر: ولد سنة ثنتي عشرة وسبعمائة، وأخذ عن القطب والعضد. وله تصانيف، منها: شرح العضد، التلويح على التنقيح في أصول الفقه، شرح العقائد، المقاصد في الكلام، شرحه، شرح الشمسية في المنطق، وغير ذلك. مات بسمرقند سنة إحدى وتسعين وسبعمائة. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، 285/2.

[475] شرح العقائد النسفية مع حاشيته جمع الفرائد بإنارة شرح العقائد ويليهما شرح ميزان العقائد، (مكتبة المدينة، كراتشي–باكستان 1433هـ/2012م)، 132.

[476] ع – في الأزل وموجود.

[477] شرح المواقف للجرجاني ومعه حاشيتا السيالكوتي والجلبي، 22/8–29.

[478] ع: والجهات.

والزمان كلّها معتبر عندهم في هذا العالم لا فيما وراءه في العدم المحض، ولا[479] في الأزل، والله تعالى موجود في الأزل وفيما وراءه في العدم المحض، ومنزّه عنها كلّها. فإذا قلنا الله تعالى منزّه عن الجهات الست نريد أنّه تعالى موجود في الأزل فيما وراءه، وإنما الجهات في العالم أو في أطرافه المتصلة به، ولا جهة فيما وراء العالم في العدم المحض. ولا نريد[480] أنّه تعالى ليس بموجود فيما وراءه إلى ما لا نهاية له[481] من الجوانب الموهومة كما يعتقده[482] كثير من الجهلة وقليل من الكملة، فإنه إنكار لوجود الواجب بالبداهة على ما لا يخفى. وهذا هو المسلك القويم[483] والطريق المستقيم في هذا المقام في حقّه تعالى، فلا[484] تفرِّط وابتغ بين ذلك سبيلا.

هذا وأما قول **صاحب المواقف**: «أنّه تعالى ليس بداخل في العالم ولا خارج عنه.»[485] فكلام بعض الأشاعرة في محلّ الجواب عن المجسّمة الزاعمة أنّ الخروج عن العالم يستلزم كونه تعالى في جهة بناء على أنّ الجهة تُتصوّر فيما وراء العالم، ومبنيّ على تسليم ذلك. والحقّ أن الجهة عندهم لا تُتصوّر إلا في العالم وفي أطرفه المتصلة كما حقَّقه السعد في **شرح العقائد**.[486] وأنّ كونه لا داخلا ولا خارجا مخالف[487] لبداهة العقل لا بداهة الوهم. وأنه إنكار لوجود الواجب بالبداهة العقلية على ما لا يخفى. فإن قلت لِمَ لَمْ[488] يصرح في النصوص القرآنية والأحاديث النبوية بنفي الأمكنة والأزمنة والجهات الست؛ بل صرح في كثير منها بها على ما لا يخفى. قلت نفي هذه الثلاثة بالمعاني التي سبق بيانها مع كونه ظاهرا عند الخاصَّة خفيٌّ على العامّة. فيُخاف عليهم بنفيها صريحا إنكار الباري تعالى بالكلّية مع أنّه أشير إلى نفسها بأمثال قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾،[489] [16ظ]ولذا قال عليه السلام للجارية الخرساء: «أين الله تعالى؟ فأشارت إلى السماء.»،[490] فلم ينكرها عليه السلام؛ بل حكم بإسلامها لإقرارها بوجود الواجب، وخطئها في تعيين

[479] ح – لا.

[480] ع: يرد.

[481] ع – له.

[482] ع: يعتقد.

[483] ب: القديم.

[484] ب: ولا.

[485] شرح المواقف للجرجاني ومعه حاشيتا السيالكوتي والجلبي، 8/ 27.

[486] شرح العقائد النسفية للتفتازاني، 132-135.

[487] ب: مخالفة.

[488] ح – لم.

[489] سورة الشورى، 11/42.

[490] صحيح مسلم، المساجد ومواضع الصلاة 33؛ مسند أحمد، (ت: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ببيروت 1421هـ/2001م)، 23/8.

الفوق. والأول من ضروريات الدين. والثاني من دقائق الكلام مع أنّه يحتمل الجهة التوهّمية اللغوية. فتبصَّر في هذا المقام،[491] والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[صفات الله تعالى]

حيٌّ سميعٌ بصيرٌ عالمٌ شاءٍ ۞ ذو قدرةٍ وكلامٍ غيرِ ألحانِ

وأقول: لما فرغ من بيان الصفة النفسيّة القطعيّة التي هي الوجود الواجبي، ومن بيان[492] الصفات السلبيّة القطعيّة التي أصولها خمسة: القدم بمعنى عدم الأولية، والبقاء بمعنى عدم الآخرية، والقيام بنفسه بمعنى عدم الاحتياج إلى المكان في القيام، والوحدة بمعنى عدم الشركة في الواجبية بالذات، والخالقية للعالم، والمستحقّية لعبادة الكلّ، والمخالفة للحوادث بمعنى عدم الموافقة لها بوجه من الوجوه؛ أراد أن يبين الصفات الذاتية الثمانية أو السبعة الظنية والصفات المعنوية الثمانية القطعيّة اللازمة لها بحسب الظاهر فقال: **(حيّ)** إلى أخره، أي متصف بالحياة المصدرية المعنوية الاعتبارية وبما تقتضيه[493] في الظاهر من الحياة المبدئيّة[494] المعانية[495] الحقيقيّة[496] الظنية[497] أيضا، فإن الحيَّ يدلُّ قطعا على ثبوت مأخذ الاشتقاق لورود النصوص القطعيّة بذلك، وظنًّا على ثبوت[498] صفة حقيقيّة مقتضاة لذلك لظهور أنّ حياتنا بالمعنى المصدري قطعا بسبب اتصاف أنفسنا بالحياة الحقيقيّة ظنًّا بحسب الوجدان، وقياس الغائب على الشاهد جائز؛ بل ظاهر في فروع العقائد[499] الظنية، أي في المقام[500] الخطابي دون البرهاني، وقس البواقي على الحيّ.

---

[491] ح + والله الموفق.

[492] ع – الصفة النفسية القطعية التي هي الوجود الواجبي ومن بيان.

[493] ع: يقتضيه.

[494] ح – المبدئية.

[495] ح: المعاني.

[496] ع – الحقيقية.

[497] ح + المبدئية.

[498] ح: ثبوته.

[499] ب ح + وفي العقائد.

[500] ب ح: مقام.

فيفهم[501] من هذا البيت أربع عشرة صفات[502] لله في ضمن هذه الأسماء السبعة المشتقة سبعة منها قطعيّة اعتبارية مصدرية لا قديمة ولا حادثة، وسبعة منها [17و]ظنية حقيقيّة[503] مبدئيّة قديمة.[504] كذا حقَّق الفاضل الجلال[505] في **شرح العقائد العضدية**، ولم يذكر التكوين هنا لكثرة[506] الاختلاف فيه بين الماتريدية والأشاعرة، وسيذكره مستقلًّا وستعرف ما هو الصواب. ثم اختلفوا في هذه السبعة الظنية الذاتية على تقدير ثبوتها. فقال جمهور السلف وكثير من الخلف: إنّها واجبات بالذات بمعنى أنّ وجوداتها مقتضَيات[507] ذواتها لا من علّة أصلا، وأنها غير مسبوقة بالعدم[508] أصلا، وأن كلّ ممكن حادث، وكلّ قديم واجب بالذات، وأن الله تعالى فاعل مختار في جميع أفعاله، وأن الاحتياج إلى الذات في القيام لا ينافي الوجوب الذاتي؛ بل المنافي هو الاحتياج إلى العلّة في الوجود؛ بل في الذات الموجودة، وهذا كلُّه ظاهر. وظن بعض الأشاعرة أنّها ممكنات بالذات واجبات بالغير صادرة عن الله تعالى بالإيجاب، ولزمهم مخالفة هذه الأصول بلا صارف قطعيّ، وسبْقُ عدمها على وجودها سبقا ذاتيا مستلزما لاجتماع النقيضين أو العدم والملكة على مالا يخفى. وجوز الآمدي كونها صادرة عن الله تعالى بالاختيار على أنّ تقدم الاختيار عليها ذاتي فلا يلزم الحدوث. هذا وزعم المعتزلة والفلاسفة أنّ هذه[509] الصفات عين ذاته تعالى، وأوِّل هذا بأن مرادهم أنّها غير موجودة أصلا. وهذه المعاني المصدرية مترتبة على ذاته تعالى. ومن ثم قال الشريف[510] المحقِّق: «وغرضهم بذلك إنكار الصفات، وإثبات ثمراتها للذات.» وبالجملة نحن نقول: هو تعالى حي بحياته الحقيقيّة،[511] عليم بعلمه الحقيقي، سميع بسمعه الحقيقي إلى آخره. وهم يقولون: حيٌّ بذاته، عليم بذاته، سميع بذاته، إلى آخره. وهذا المقام يجب أن يُعلم هكذا، والله أعلم.

---

[501] ب ع: ففهم.

[502] على أنها بدل، كقوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾، سورة الأعراف 160/7.

[503] ب + اعتبارية.

[504] ع – ولا حادثة وسبعة منها ظنية حقيقية مبدئية قديمة.

[505] محمد بن أسعد الملقب جلال الدين الدواني، الشافعي. أخذ العلم عن المحيوي والبقال، وأخذ عنه أهل تلك النواحي وارتحل إليه أهل الروم وخراسان وما وراء النهر. وله مصنفات كثيرة مقبولة منها شرح التجريد للطوسي وشرح التهذيب وحاشية على العضد. ومات سنة 918 ثمان عشرة وتسعمائة. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني اليمني، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ، 130/2.

[506] ع: كثرة.

[507] ب: مقتضات.

[508] ح: بعدم.

[509] ح: هذا.

[510] ب – الشريف.

[511] ع: الحقيقة.

قال المصنّف رحمه الله:

وكثرة القدماء غير لازمة ❁ إذا لم تكن غيرُها في عين يقظان

وأقول: لما شنَّع المعتزلة علينا في إثباتنا للصفات الذاتية؛ أنّ هذا إبطال [17ظ]للتوحيد لما[512] أنّها موجودات قديمة مغايرة[513] لذات الله تعالى في الحقيقة، فيلزم قدم غير الله وتعدّد القدماء؛ بل تعدّد الواجب بالذات على ما عرفت، وقد كفر النصارى في إثباتهم للأقانيم الثلاثة، فما ظنّك[514] بمن أثبت الأكثر؛ أشار إلى الجواب بقوله: (**وكثرة القدماء غير لازمة**) أي لنا في إثباتنا لها إلى آخر. وهذا الجواب[515] إجمالي ومشهور بين المشايخ، وغير صحيح في الواقع. فإن تعدّد القدماء في إثباتنا لها لازم قطعا، وإنها غير الذات ومباين لها بداهة. فالصواب في الجواب أن يقال: إنما المنافي للتوحيد هو تعدّد الذوات القديمة المستقلِّة المنفصلة المتصفة بصفات الألوهية كما توهّمه[516] النصارى، لا مطلق الذوات[517] القديمة فضلا عن ذات وصفات قديمة لازمة غير منفكّة أصلا. ولذا أوّلوا كلام الشيخ أنّ صفاته ليست عين ذاته ولا غيره تعالى بأن مراده ولا منفكّة عن ذاته أصلا، وعليه بيت **الأمالي**:

«**صفات الله ليست عين ذات❁ولا غيرا سواه ذا انفصال**».[518]

ولقد صدق الفاضل الجلال في قوله: «ولا وجه لتكلّف الشيخ ههنا[519] وجعل الغير بمعنى المنفكّ بعد إثبات الصفات الذاتية القديمة الزائدة على ذاته تعالى. فهو[520] إقرار تعدّد[521] القدماء، ولا في إدخاله في

---

[512] ح: كما.

[513] وفي النسخ: متغايرة.

[514] ب: ظنكم.

[515] ب ح: جواب.

[516] ح: توهم.

[517] ب: الذات.

[518] انظر بكر توبال اوغلو، شرح الأمالي، جامعة مرمرة وقف كلية الشريعة، اسطانبول 2015، 30.

[519] ب: هناك.

[520] ب ع – فهو.

[521] ب: بعدد، وفي هاش ب: بتعدد.

المسائل الكلامية». والعجب من بعض العلماء أنّه اعتقد ظاهر أنّها لا هو ولا غيره، ولم يفهم أنّه بحسب الظاهر اجتماع للنقيضين[522] وارتفاع لهما كما صرّح به العلامة[523] السعد في **شرح العقائد**.[524] والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[القدرة]

نَفْيُ التَّسلسلِ جمعًا أو معاقبةً[525] ۞ أفادَ قدرةَ ذِي صُنْعٍ وإتقانِ

أقول: لما كان في بعض الصفات الذاتية تفاصيل مهمّة واختلافات كثيرة بين أهل السّنّة وغيرها؛ أراد أن يبيّن بعض أهمٍّ منها. فقال: (**نفيُ التسلسلِ**) وهو ترتُّب أمورٍ غيرِ متناهية، وهو باطل عند المتكلّمين في الأمور الموجودة والاعتبارية الحقيقيّة، سواء كانت مجتمعة أو متعاقبة لجريان برهان التطبيق [18و]والتضايف في مطلق الأمور الموجودة والاعتبارية الحقيقيّة وإليه أشار بقوله: (**جمعا أو معاقبة**[526]) على خلاف الفلاسفة، فإنهم شرطوا في البطلان ثلاثة أمور: الوجود والترتُّب[527] والاجتماع، بناء على أنهما لا يجريان إلا فيها.

وقوله: (**أفاد قدرة ذي صنع وإتقان**) أي ذي صنع للعالم وذي إتقان في خلقه بقدرته، حيث قلنا: الله تعالى خالق للعالم بتعلّق قدرته، بالاختيار على وفق تعلّق إرادته، وتخصيصها بذاتها للوجود في وقت معين، لا موجب بالذات في خلقه كما يزعمه الفلاسفة؛ لأنه لو كان موجبا بالذات، لزم قدم الحوادث، وإلا لتوقف على تسلسل بشروط حادثة مجتمعة أو متعاقبة، وهو باطل، وكذا قدم الحوادث. فتعيّن أنّه تعالى قادر مختار في جميع أفعاله ولم نأخذ[528] تخلّف المعلول عن علّته الموجبة، وانتفاء[529] الواجب لبعدهما جدا، فتدبر. واستدلّوا أيضا على كونه تعالى قادرا مختارا؛ لا موجبا بالذات بأنه لو لم يكن[530] قادرا مختارا؛ بل موجبا بالذات، لزم

---

[522] ب: النقيضين.

[523] ح: علامة.

[524] شرح العقائد للتفتازاني، 143-153.

[525] ح: متعاقبة.

[526] ع ح: متعاقبة.

[527] ب: المترتبة؛ ع ح: الترتب.

[528] ع: تأخذ.

[529] ب ح: أو انتفاء.

[530] ع: تكن.

أحد الأمور الأربعة: إما نفى الحادث بالكلّية، وإما عدم استناده إ لى المؤثّر أصلا، وإما التسلسل، وإما تخلّف الأثر عن المؤثّر الموجب التام. واللوازم كلّها باطلة، وكذا الملزوم. فتبصَّر،[531] كذا في **شرح المواقف**.[532]

ثم اعلم أنّ إعطاء الإيجاد، وكذا الإعدام للقدرة مذهب الأشاعرة المنكرين لكون التكوين صفة حقيقيّة مبدأ لهما. وأما عند الماتريدية الجاعلين لذلك[533] فشأن القدرة التقريب إلى الإيجاد أو الإعدام.

ثم اعلم أنّ تعلّقات هذه الصفات الثلاثة لايزاليّة في المختار عند وجود الحادث،[534] لا قديمة بمعنى موجود غير مسبوق بالعدم، ولا حادثة بمعنى موجود ومسبوق بالعدم، لكونها أمور اعتبارية حقيقيّة من قبيل الحال في التحقيق، والا يلزم بحسب الظاهر: إما قدم العالم، وإما كونه تعالى محلّا للحوادث. نعم، قد يقال: إنّها حادثة، لكن بمعنى أنّها متحقّقة فيما لا يزال [18ظ]بتبعية الغير، كما أنه قد يقال لتعلّق الأوّلين: إنها قديمة، ولكن بمعنى أنها متحقّقة في الأزل بتبعية الغير أيضا. وللمعتزلة هنا جهالات بيّنة فلا فائدة في ذكرها وتطويل الردّ الضعيف فيها، كما طوّله[535] المحشي الخيالي جلبي هنا[536]، وضعَّفه بما لا طائل تحته سوى توهين عقائد الضعفاء، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[العلم]

كما استدلّ على عِلْمِ المؤثّرِ مِنْ ❁ إتقانِ أفعالِهِ أربابُ إيقانِ

وأقول: أي هذا[537] الاستدلّال بنفي التسلسل على قدرة الله تعالى واختياره مثل الاستدلّال على علم المؤثّر تعالى في العالم من إتقان أفعاله. وقوله: **(أرباب إيقان)** فاعلُ استدلّ. فإن كبار المتكلّمين من علماء أهل السنّة الذين هم أصحاب الإيقان، أي أتقن اليقين بالبراهين اليقينية. استدلّوا كذلك عقلا على ذلك[538] حيث قالوا: الله تعالى عالم بجميع السموات والأرض وما فيهما تفصيلا جزأ جزأ؛ لأن الله تعالى خلقها متقَنة

---

531 ب: فتدبر، صح هـ.

532 شرح المواقف للجرجاني ومعه حاشيتا السيالكوتي والجلبي، 8/ 57-84.

533 ب ح: كذلك.

534 ب ع: الحوادث.

535 ع: حقّقه.

536 انظر إلى شرح قصيدة النونية للخيالي جلبي، 33.

537 ع: هذه.

538 ع – على ذلك.

محكَمة مشتملة على حكم[539] عظيمة ومنافع كثيرة، وعلى صور عجيبة وخواص غريبة، والكبرى ضرورية على ما لا يخفى.

واعلم أنّ علمه تعالى الحقيقي القديم، له تعلّقان أزلي ولايزالي، على أنّ التعلّق نفس العلم بالمعنى المصدري أو سبب لحصوله. فإنه[540] قد تعلّق في الأزل بذاته وصفاته الذاتية الموجودة القديمة وبوجوده الحالي وبجميع المعدومات الأزلية دفعة، ولا نعلم كيفية علمه بها، ويتعلّق[541] فيما لا يزال والموجودات المتعاقبة تعاقبا، فإنه تعالى يعلم المعدوم معدوما، ويعلم الموجود موجودا، كما يعلم معدوما، كما[542] قال الله تعالى: ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾.[543] هذا وقال بعضهم: إنّ صفة العلم قديمة وتعلّقها حادث كسائر الصفات، وهو المشهور، [19و]وقد عرفت تأويله، وفيه ما فيه بعد، فتبصَّر.[544] قال بعضهم: إنّ صفة العلم قديمة، وله تعلّقات قديمة غير متناهية وتعلّقات حادثة متناهية، وقد عرفت تأويله أيضا،[545] وإلا يلزم تعدّد قدماء غير متناهية، وبطلانه اتفاقي بين المتكلّمين. وكذا كونه تعالى محلًّا لحوادث[546] الكثيرة[547] جدًّا، وبطلانه بديهي قطعا. وههنا جهلياتٌ قبيحةٌ للمعتزلة والفلاسفة وغيرهم في حقّه تعالى؛ بل كفريات شنيعة. قبّحهم الله ولعنهم، فلا فائدة لذكرها أيضا سوى ما ذُكر. وإن أردت الاطلاع عليها فارجع إلى المطوَّلات، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

وعلمهُ بالزَّمانيَّاتِ قاطبةً ۞ لا يقتضِي فيه توْقيتًا بأزْمانِ

وأقول: واعلم أنّ المتكلّمين اتفقوا على أنّ الله تعالى يعلم الكلّيات على الوجه الكلّي والجزئيات على الوجه[548] الجزئي أيضا. وما صدق عليه الجزئيات من الأفراد الخارجية هي الزمانيات، والتغيّر فيها لا يوجب التغيّر في علمه الحقيقي؛ بل يوجب تغيّر تعلّقه بها. والتعلّقات أمور اعتبارية، وكذا تغيّر علمه الإضافي، سواء

---

[539] ع: حكمة.

[540] ع: فإنها والمقصود العلم.

[541] ع: تعلق.

[542] ب – يعلم معدوما كما.

[543] سورة العنكبوت، 3/29.

[544] ح – فتبصر.

[545] ب: أي.

[546] ب: للحوادث.

[547] ع ح: كثيرة.

[548] ح – الكلي والجزئيات على الوجه؛ ح: وجه.

كان نفس التعلّق أو غيره مسبّبا عنه. وقال بعض المشايخ المعتزلة وكثير من أئمة الأشاعرة: كما أنّه لا تغيّر[549] في علمه الحقيقي المتعلّق بها،[550] فإن العلم بأنه وجد[551] الشيء وبأنه يوجد الآن أو فيما سيأتي واحد عند الله تعالى، فلا يلزم من تغيّر المعلوم تغيّر العلم به. وهذا مأخوذ من كلام الفلاسفة حيث قالوا: إنّ علمه تعالى ليس زمانيا واقعا في الزمان كعلم أحدنا بالحوادث الزمانية، فإن العلم بهذه الحيثية يتغيّر، وعلمه تعالى لا يتغيّر. فإنه تعالى يعلم الكلّيات على الوجه الكلّي، والجزئيات المجرّدة على الوجه الجزئي، والجزئيات المادية على الوجه الكلّي لا على الوجه الجزئي، وإلا يلزم التغيّر في علمه تعالى، وهذا تحقيق قولهم. إنّ الله تعالى يعلم الكلّيات دون الجزئيات عند البعض، وعلى هذا كلام المصنّف على ما لا يخفى. ولكن الحقّ هو الأول؛ لأن هذا يقتضي أن يعلم الله تعالى[552] المعدوم معدوما، ويعلم الموجود معدوما؛ لا موجودا مع أنّ الظاهر من النصوص القرآنية وإجماع العلماء أنّه تعالى يعلم المعدوم معدوما، ويعلم الموجود موجودا؛ كما يعلمه معدوما. [19ظ]ولا نعلم كيفية علمه تعالى، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[الإرادة]

وليس يخرجُ شيء عن إرادتِهِ ۞ لكنَّه قطُّ لا يَرْضَى بكُفرانِ

وأقول: اعلم أنّ إرادته تعالى صفة حقيقيّة قديمة، ولها تعلّق لايزالي في المختار وقت وجود الحادث. وقيل: أزلي بشرط الوجود فيما لا يزال[553] في وقته. ومن شأنها تخصيص أحد المقدورين من الوقوع واللاوقوع[554] في وقت معيّن بذاتها كما ستعرف، وأنه تعالى يريد الخير والشر والطاعة والمعصية[555] أي[556] بمعنى تعلّق إرادته القديمة بها[557] بعد تعليق العبد إرادته بها[558] بعدية ذاتية لئلا يلزم الجبر؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا

[549] ع: تتغير.
[550] ب ح + لا تغير في علمه الإضافي الاعتباري المتعلّق بها.
[551] ب: بوجود.
[552] ب: أن لا يعلم الله تعالى
[553] ب ح: لا يزالي.
[554] ع — واللاوقوع.
[555] ع: الحقيقة.
[556] ع ح – أي.
[557] ع ح: بها.
[558] ع ح: لها.

أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾،[559] خيرا كان أو شرًّا. ولقوله تعالى: ﴿خَالِقُ كلِّ شَيْءٍ﴾،[560] ولقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾،[561] ولقوله عليه السلام: «ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن»،[562] إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث المصرِّحة بعموم مشيئته تعالى وخلقه. ولما زعم المعتزلة أنّه تعالى لا يريد الشرور[563] والمعاصي؛ لأنها لو كانت مرادة تكون بقضائه فيجب الرضاء بها؛ لأنّ الرضاء بالقضاء واجب، واللازم باطل؛ لأن الرضاء؛ لاسيما بالكفر[564] لا يجوز؛ أشار إلى جوابه بقوله: **(لكنه قط لا يرضى بكفران)** أي بكفر ومعصية؛ بل بإيمان وطاعة. وتحقيقه أنّ[565] الإيمان والطاعة والكفر والمعصية مقضيات،[566] لا قضاء. فلا يلزم من الرضاء[567] بالقضاء -أي بخلقه تعالى لها أو بأمره التكويني بها- الرضاء بالمقضي، وهو ظاهر لكونه بكسب العبد واختياره أولا، وبخلقه تعالى واختياره[568] ثانيا، فإن الخلق تابع للكسب، كما أنّ العلم تابع للمعلوم دفعا للجبر بالكلّية، فإنه كما سيجيء: لا جبر ولا تفويض بل أمر بين أمرين،[569] والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

ليس الإرادةُ أمرًا وابْتغاءً بلْ ❁ وصفٌ يخصِّصُ مقدورًا برُجْحانِ

وأقول: لما زعم المعتزلة أيضا أنّ الإرادة نفس الأمر أو لازمه المساوي، [20و]فلا أمر بالشرور والمعاصي، فلا إرادة لها؛ أشار إلى جوابه أيضا بهذا البيت. وحاصله أنّ الإرادة الإلهية ليست أمرا إلهيا ولا طلبا إلهيا، وهو عطف تفسير له للموزون فإن الله تعالى يأمر الكفار[570] بالإيمان والعصات بالطاعة، ولا يريدهما منهم، والا لوقعا لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾،[571] ولقوله عليه السلام: «ما شاء الله

---

[559] سورة يس، 82/36.

[560] سورة الرعد، 16/13؛ وفي مواضع أخرى.

[561] سورة الصفات، 96/37.

[562] سنن أبي داود، الأدب، 5075 (دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، 1430 هـ - 2009 م)، 409/7.

[563] ب: شرور.

[564] في هامش ب: بالكف.

[565] ب - أن.

[566] ب: مقتضيات.

[567] ع: فيلزمن الرضا.

[568] ح: واختاره.

[569] ب ع: الأمرين.

[570] ب - الكفار.

[571] سورة النحل، 9/16.

كان، وما لم يشأ لم يكن»، وأيضا يريد الكفر والعصيان منهم، ولا يأمرهم بهما لنهيه عنهما وهو ظاهر. وجعل الإرادة قسمين: قسرية[572] وتفويضية، وتجويز التخلف في الثانية من تدقيقات المعتزلة، ومخالف للنصوص[573] الكثيرة، بلا صارف ظني فضلا عن قطعيّ، على ما لا يخفى.

وقوله: (**بل وصف**) أي صفة حقيقيّة[574] يخصِّص،[575] أي يرجّح بذاتها بناء على أنّ الترجيح والاختيار من مقتضى ذاتها. (**مقدورا**) أي ممكنا من شأنه تعلّق القدرة المؤثّرة له. (**برجحان**) أي بوقوع أو لا وقوع في وقت معين، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

يجوزُ ترجيحُ ما يُنْفَى[576] تَرَجُّحُهُ ۞ كفَى إنائَيْنِ مِنْ ماءٍ لعطْشانِ

وأقول: أي يجوز اختيار شيء (**يُنفى ترجّحه**) أي أولويته[577] على آخر بمجرّد ذات الإرادة لكونه من مقتضاه (**كفي إنائين**)[578] كترجيح أحد ما[579] في (**إنائين**) متساويين من ماء على آخر (**لعطشان**) متعلّق بالترجيح، وكترجيح[580] أحد الرغيفين المتساويين على آخر لجوعان، وكترجيح أحد الطريقين المتساويين على آخر لهارب من السبع، وبالجملة الترجيح بلا مرجح، بمعنى الاختيار بلا داع أصلا بمجرد ذات الإرادة جائز عند المتكلّمين من أهل السنّة ببداهة الوجدان، كما في هذه الأمثلة ونحوها، خلافا للمعتزلة والحكماء. وأما الترجيح بلا مرجِّح بمعنى التخصيص بلا مخصِّص أصلا أو بمعنى الإيجاد[581] بلا موجد أصلا فمحال اتفاقا، فتحفظ هذا فإنه ينفعك في مواضع شتّى، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[التكوين والمكوّن]

---

[572] ع: قصرية.

[573] ح: لنصوص.

[574] ع: حقيقة.

[575] ب – يخصص.

[576] ع: يفني.

[577] ع: الالوهية.

[578] ع: إنين.

[579] ب ع: ماء.

[580] ب: كترجيح.

[581] ع: الإيجاب.

تكوينُه أزليٌّ لا زمانَ له ۞ لكنْ مكوَّنُهُ في الوقْتِ والْآنِ

وأقول: اعلم أنّ مذهب الأشاعرة أنّ التكوين بمعنى نفس الإيجاد الاعتباري [20ظ]المصدري؛ داخل في القدرة على أنّه أثر لها؛[582] لظاهر قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كلّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ في مواضع لا تحصى، مع أنّ القدرة صفة حقيقيّة اتفاقا، متعلّقة[583] بالفعل أيضا.

وذهب جمهور الماتريدية إلى[584] أنّ التكوين أيضا: إما صفة حقيقيّة مبدأ للإيجاد، وإما صفة اعتبارية نفس الإيجاد، على أنّ شأن القدرة التقريب إلى الوجود أو العدم، وشأن التكوين[585] الإيجاد أو الإعدام[586] لظاهر قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾،[587] وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كلّ شَيْءٍ﴾،[588] وفيه أنّ الظاهر أنّ الأول عبارة عن سرعة لإيجاد، وترتّب الوجود عند المحقِّقين، والثاني عبارة عن الإيجاد بالقدرة، مع أنّ التقريب في القدرة لا يعقل. فالظاهر مع الأشاعرة على ما لا يخفى.

فالتكوين في قوله: (**تكوينه أزلي**) بمعنى مبدأ الإيجاد؛ لا نفس الإيجاد؛ لمحالية تحقُّق الإيجاد بلا موجد كمحالية بلا موجد.[589] فإن الأمر الإضافي في[590] الحقيقي لا تتحقق بدون المضافين، كما أنّ النسبة لا يتحقق بدون المنتسبين، ومبنيّ على مذهب الماتريدية.

وقوله: (**لكن مكوَّنه**) بفتح الواو. أي موجده ومخلوقه تعالى (**في الوقت والآن**)، أي لا يزالي، فلا يكون التكوين الأزلي عين المكون اللايزالي. وهذا إشارة إلى ردّ ما اشتهر من الشيخ الأشعري أنّه قال: إنّ التكوين عين المكون، فحادث ولا[591] يزالي، لا قديم وأزلي كما قاله الماتريدية. ولعلَّ مراده أنّه لا ينفك عن المكوِّن، فكأنه نفسه. كما اشتهر منه أنّه قال: الوجود عين الواجب، والتكوين عين[592] الممكن الموجود. أي

---

[582] ع: لهما.

[583] ب: متعلّق.

[584] ع: على.

[585] ع + نفس الإيجاد على أنّ شأن القدرة التقريب إلى الوجود أو العدم و شأن التكوين.

[586] ب ح: والعدم.

[587] سورة يس، 82/36.

[588] سورة الرعد، 16/13؛ وفي مواضع أخرى.

[589] ع – كمحالية بلا موجد.

[590] ب ع ح – في.

[591] ب: فلا.

[592] ب ع ح – التكوين عين.

لا ينفك عنهما ما داما موجودين، فكأنه عينهما. لأن[593] المعنى الاعتباري عين الوجود[594] الخارجي. فإن هذا التوهّم لا يصدر عن عالم فضلا عن إمام في العقائد.

ثم اعلم أنّ أنواع التكوين بمعنى الإيجاد؛ كالإحياء والإماتة والترزيق والتقتير والإنشاء والإبداع والإعزاز والإذلال إلى نحو ذلك مما لا يحصى، تسمى صفات فعلية إعتبارية لا قديمة ولا حادثة [21و] كالصفة النفسيّة والصفات السلبيّة والمعنوية. وأما التكوين بمعنى مبدأ[595] الإيجاد فصفة حقيقيّة ذاتية قديمة.

هذا وذهب بعض مشايخ ما وراء النهر من الضعفاء إلى أن التكوين بمعنى الإيجاد وأنواعه كثيرة[596] جدا قديمات قائمات بذاته تعالى في الأزل، وعليه غالب المتفقِّهة المعاصرة، ولا يخفى فساده من وجوه. فتبصَّر ولا تغفل، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[الكلام]

كلامُنا صفةٌ نفسيَّةٌ فَبِهَا ۞ نمتازُ عنْ أخْرسٍ أوْ عُجْمِ حيوانِ

وأقول: تفصيل هذا المقام يقتضي بسطا في الكلام. وهو أنّ الفرق الإسلاميّة اختلفوا في كلامه تعالى لا بالمعنى المصدري الذي هو التكلُّم بأي طريق كان، فإنه قطعيّ واتفاقي؛ بل المعنى[597] الذي يستلزم ذلك في الظاهر. فإنه ظني يحتمل الاختلاف كسائر الصفات الذاتية السبعة على ما عرفت.

فقال جمهور الأشاعرة والماتريدية: إنّ كلامه تعالى نفسي فقط، وقديم قائم بذاته تعالى في الأزل. وهو معنى[598] واحد قديم يعبّر عنه بالنظم المنزّل فيما لايزال[599] بأن يكون أحد أقسامه[600] النظم باعتبار التعلّقات اللايزاليّة، فينقسم إلى الأمر والنهي والخبر والاستخبار ونحوها فيما لايزال باعتبارها. وقال بعضهم: إنّ ذلك

---

[593] ب ح: لا أن.

[594] ب ع ح: الموجود.

[595] ب – مبدأ.

[596] ب: كثيرة؛ ع ح: الكثيرة.

[597] ب ع ح: بالمعنى.

[598] ب: بمعنى.

[599] ع: يزال.

[600] ب ع ح: أقسام.

المعنى القديم هو الخبر فقط، ومرجع الكلّ إليه، ولا يخفى ما فيهما[601] من الخفاء والتكلّف، ويستلزم[602] كون المعنى الواحد القديم عين الكلمات اللفظية الحادثة.

وقال جمهور السلف والعلامة العضد والمحقِّق الشريف: إنّ كلامه تعالى نفسي فقط، وقديم وهو هذه[603] الكلمات المنطوقة النازلة على الأنبياء عليهم السلام، والترتيب[604] عندنا لا عند الله، ولا يخفى ما فيه من الخفاء والتكلّف، وكون الكلام النفسي القديم مركّبا من حروف وأصوات حادثة غير قادرة[605] بالضرورة وتعدّد قدماء لا تحصى.[606]

وقال الجلال الدواني: الظاهر أنّ كلامه تعالى نفسي فقط، وهو الكلمات العلمية[607] الأزلية التي رتّبها الله في الأزل بصفة الأزلية، ويعبّر عنها فيما لا يزال بكلمات لفظية لايزاليّة، وهي[608] باعتبار وجودها الأزلي [21ظ]لا قديم ولا حادث وباعتبار وجودها [609] اللايزالي حادث، ويسمى حينئذ الكلام[610] اللفظي أيضا، ولا يخفى ما فيه من الخفاء والتكلّف. ويستلزم[611] كون المعاني الاعتبارية عين الألفاظ الحقيقيّة.[612]

وأقول: الظاهر من الواقع ومن كلام المصنّف هنا، أنّ كلامه تعالى قسمان: نفسي قديم، وهو معنى واحد حقيقي، هو مبدأ الترتيب اللفظي فيما لايزال، ولفظي حادث، وهو النظم المنزَّل على الرسل، ومعنى

---

601 ع: فيها.
602 ب ع ح – يستلزم.
603 ب: هذا.
604 ب ح: والترتب.
605 ب ع ح: قرة.
606 ب: يتحصى.
607 ع – العلمية.
608 ع: وهو.
609 ح – الأزلي لا قديم ولا حادث وباعتبار وجودها.
610 ب ع ح: بالكلام.
611 ب ع ح – ويستلزم.
612 ع: الحقيقة.

تكلُّمه تعالى بالنفسي ترتيب المعاني به أولا في نفسه، ثم خلق الألفاظ المرتبة[613] على طبقها، كما هو الظاهر في[614] تكلّمنا[615] النفسي، وهذا أظهر فهمًا،[616] وأقلُّ تكلُّفا ومطابق للواقع في الجملة على مالا يخفى هذا.

وزعم المعتزلة أنّ كلامه تعالى لفظي فقط، وهو النظم الحادث القائم بغيره. ومعنى تكلُّمه به إيجاده في الغير. وزعم الكرامية أنّ كلامه تعالى لفظي فقط، وهو هذا النظم الحادث القائم به تعالى. وهم جوَّزوا قيام الحوادث[617] بذاته تعالى.

وزعم الحنابلة من الفرق الضالة أنّ كلامه تعالى لفظي فقط، وهو هذا النظم القديم القائم بذاته تعالى، وهم جعلوا هذه الأصوات المرتبة قائمة[618] بذاته تعالى، حتى قال بعضهم بقدم الجلد والغلاف أيضا، ولا يخفى ما فيها من الخفاء والتكلُّف، ولزوم الاستكمال، وتعدُّد القدماء الغير المتناهية، ومخالفة بداهة العقول السليمة، ونحو ذلك. ففي الكلام ثمانية مذاهب: خمسة لأهل السّنّة،[619] وثلاثة للفرق[620] الضالة.

فإذا عرفت هذا فنقول: حاصل كلام المصنّف أن يقال: كلامنا، أي ما نتكلّم به على الحقيقة أولا في أنفسنا صفة نفسية، أي معنى واحد حقيقي قائم بأنفسنا مبدأ لترتيب[621] المعاني فيها، ثم نتكلّم: الألفاظ[622] على طبقها، كما يدلُّ عليه الوجدان السليم، أو معنى واحد كذلك، ولكن يكون أحد أقسام الكلام اللفظي باعتبار التعلُّق على ما سبق من جمهور الأشاعرة، كما تقول لصاحبك: إن في نفسي كلاما أريد أن أذكره لك، ويدلُّ عليه قول الشاعر:

«إن الكلام [22و]لفي الفؤاد۞وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا»[623]

---

[613] ب ع: المرتبة.

[614] ح: من.

[615] ب ع ح: تكلّمنا.

[616] ب ع: فيهما.

[617] ح: الحادث.

[618] ب ع ح + قائمة.

[619] ح: الاسلام.

[620] ع ح: لفرق.

[621] ب: لترتب؛ ع ح: لترتيب.

[622] ب: بالألفاظ.

[623] "لا يعجبنّك من خطيب خطبة ۞ حتى يكون مع الكلام أصيلا
إنّ الكلام لفي الفؤاد وإنّما ۞ جعل اللسان على الفؤاد دليلا"

فبها[624] فقط نمتاز معاشر المتكلّمين بالكلام النفسي عن أخرس أو عجم حيوان بناء على أنّ الكلام نفسي ليس بموجود فيهما.[625] ولذا لا يقدّران على[626] التكلّم بالكلام اللفظي أيضا. وهذا ما قالوا: إن الكلام اللفظي[627] مناف للسكوت والآفات الباطنيين، ثم لا يخفى أنّ هذا في الكلام النفسي بمعنى الصفة التي هي مبدأ للترتيب في المعنى[628] الذي يكون أحد الأقسام اللفظية حين التعلّق بها، كما ذهب إليه الأكثر. ثم هذا البيت توطئة لجعل كلام الله تعالى نفسيا حقيقة بناء على أنّ قياس الغائب على الشاهد ظاهر ومعتبر عند الكلّ في المقام الخطابي دون البرهاني، والمقام خطائي[629] في الحقيقة لا برهاني، على ما لا يخفى. فتبصَّر، والله الموفق، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

فليْس علمًا بشيءٍ أو إرادتَهُ ❁ لِفَرْقِهَا بافْتراقٍ عندَ وِجْدانِ

وأقول: لما وقع الاشتباه بين الكلام النفسي وبين العلم والإرادة حتى توهّمت المعتزلة أنّ الكلام النفسي الذي نثبته هو نفس العلم في الخبر، ونفس الإرادة في الأمر، ونفس الكراهة في النهي؛ أراد دفعه والتنبيه على افتراق هذه الثلاثة عند الوجدان،، فقال: **(فليس علما)** وذلك لأنا نجد في أنفسنا أنا نعلم الشيء أولا بالعلم التصوُّري، ثم نخصص تكلُّمَه بالإرادة، ثم نتكلّم بالكلام النفسي ثم باللفظي. وهذا ظاهر عند الوجدان[630] لا ينكر ولكن لا يتصوّر كون ذلك الكلام النفسي عين الكلام اللفظي[631] في الخارج[632] عند التعلُّق به،[633] كما ذهب إليه الأكثر، على ما لا يخفى. هذا وقد استُدلَّ على كونه مغايرًا للعلم بأن الرجل قد يخبر عما لا يعلمه؛ بل عما يعلم خلافه كذبا وعلى كونه مغايرا للإرادة بأن الرجل قد يأمر لعبده عند

نسبوا البيتين للأخطل – غياث بن غوث – وليسا في ديوانه. وذكرهما ابن هشام في شذور الذهب؛ ليستدل بهما على أن لفظ الكلام يطلقه العرب على المعاني التي تقوم في نفس الإنسان، ويتخيّلها قبل أن يعبر عنها بألفاظ تدلّ عليها. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1427هـ-2007م، 217/2.

624 ب ح: فبها.

625 ع: فيها.

626 ب ع ح – أن.

627 ب ع ح + النفسي .

628 ع: معنى.

629 ب ع: الخطابي.

630 ع: وجدان.

631 ح – اللفظي.

632 ب: اللفظي الخارج؛ ح: الكلام في الخارج.

633 ع: بها.

امتحانه أو اعتذاره بعصيانه بما لا يريده؛ بل يريد خلافه وفيه أنّ الموجود هنا صورة الخبر وصورة الأمر في اللفظ لا حقيقتهما في النفس، والمقصود ذلك. وبالجملة المسألة ظنية، والوجدان السليم شاهد عدل، مفيد لغلبة الظنّ، والمقام خطابي [22ظ]يُكتفي فيه بأمثال ذلك، لا برهاني حتى يطلب المقدمات اليقينية. فتبصَّر، ولا تغفل، والله الموفق، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

لا يقتضِي خلقَ نفْسيٍّ وكثْرَتَهُ ۞ خلْقُ اللُّغَاتِ كإنْجيلٍ وفُرْقانِ

وأقول: لما كان الكلام اللفظي حادثا ومخلوقا وكثيرا بحسب الأجزاء لكونه مركَّبا من الحروف والأصوات الحادثة بالبداهة، ودالًّا على الكلام النفسي بالدلالة اللفظية العقلية الغير الوضعية، كدلالة زيد المسموع من وراء الجدار على اللافظ، كما لا يخفى؛ كاد أن يُتوهّم أنّ مخلوقية اللفظي وكثرته تقتضي مخلوقية[634] النفسي وكثرته،[635] وليس كذلك؛ فقال دفعا لذلك التوهّم: (**لا يقتضي خلقَ نفسيٍّ وكثرتَه**) بنصب خلقَ على أنه[636] مفعول[637] يقتضي. وقوله: (**خلقُ اللغاتِ**) بالرفع فاعله، أي وكثرتها، حذفها للوزن.

وقوله: (**كإنجيلٍ وفرقانٍ**) مثالان للغات المخلوقة الكثيرة.

واعلم أنّ القرآن، وكذا الفرقان والإنجيل والتوراة والزبور والصحف[638] متبادرة في الكلام اللفظي الحادث والكثير، والكلام[639] في النفسي القديم الواحد، وقد يعكس بالقرينة. ومن ثمَّ قال عليه السلام في حديث تُكُلِّم عليه: «القرآن كلام الله غير مخلوق»،[640] ولم يقل القرآن غير مخلوق، كذا قال العلامة السعد في **شرح العقائد**[641] وكثير[642] في كلام المشايخ أنّ كلامه اللفظي دالٌّ على كلامه النفسي، والمراد عند التحقيق أنّ دلالته عليه بالدلالة اللفظية العقلية الغير الوضعية؛ لا بالدلالة اللفظية الوضعية المطابقية أو

---

[634] ب: مخلوقيته؛ ع: خلق.

[635] ع + مخلوقية النفسي و كثرته.

[636] ع – على أنه.

[637] ب ع ح + لا.

[638] ب ع ح: الصحائف.

[639] هامش ح: متبادر.

[640] نقله السخاوي بلفظ "القرآن كلام الله غير مخلوق، فمن قال غير هذا فقد كفر"، وحكم عله أنه "لا عصل له". المقاصد الحسنة، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، (ت: محمد عثمان الخشت)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ/1985م، 486/1.

[641] شرح العقائد للتفتازاني، 164.

[642] ب ع ح: وكثر.

التضمنية[643] أو الإلتزامية، كما توهّمه[644] عوامُ العلماء، حتى زعموا أن لفظ القرآن حادث، ومعناه قديم. ولا يخفى ما فيه من[645] البطلان الصريح المستلزم لقدم السماوات والأرض وما فيهما على ما لا يخفى. وهذا المقام يجب أن يُعلم هكذا، فإنه قد زلّ فيه أقدام كثير من الفضلاء، وكثر تعارك[646] الآراء كما عرفت،[647] والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

الشرْعُ ليْس بفرْعٍ للكلامِ لِماَ ۞ يكفِي لإثْباتِهِ إعْجازُ قرآنِ

وأقول: لما استدلّ المتكلّمون على كونه تعالى متكلِّما بالكلام النفسي أولا واللفظي [23و]ثانيا؛ على أنّ التكلُّم هو ترتيب المعاني أو الألفاظ بالنصوص القرآنية، وبإجماع الأنبياء عليهم السلام، وكان مرضيا للمصنّف أيضا؛ توجّه عليهم أنّ ثبوت الشرع يتوقَّف على كونه تعالى متكلِّما فلا يصحُّ هذا الاستدلّال لاستلزامه الدور، أشار إلى الجواب عنه بقوله: (**الشرع**) أي الأحكام الشرعية، وكذا الأدلة الشرعية من نصوص القرآن، وإجماع الأنبياء عليهم السلام (**ليس بفرع للكلام**)، أي ليس بمتوقِّف ثبوته عندنا، أي علمنا له على ثبوت صفة الكلام النفسي واللفظي عندنا، أي على علمنا إياها، وإن توقَّف ثبوته في الواقع على ثبوتها في الواقع، وهذا منشأ توهّم الدور، (**لما يكفي لإثباته**)، أي لإثبات الشرع وتصديق حقيقته[648] عندنا. (**إعجاز قرآن**)، فإن البلغاء جميعا لما عجزوا عن إتيان[649] مثل أقصر[650] سورة في كمال البلاغة، وما يقرب منه؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾،[651] وقال الله تعالى أيضا: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾[652] الآية، صدق الله العظيم؛ علمنا أنّ القرآن العظيم كلام الله تعالى. ثم علمنا حقيقة[653] الشرع، أي

---

643 ع: التضمينية.

644 ب: توهم.

645 ع: في.

646 ب ح: معارك؛ ع: تعارك.

647 ح – كما عرفت.

648 ب ح: حقّيته.

649 ع: إثبات.

650 ب ع ح: أقصر ب ع ح + من.

651 سورة الإسراء، 88/17.

652 سورة البقرة، 23/2.

653 ب ح: حقّية.

الأحكام الثابتة به بإعجازه ثم استدللنا على ثبوت الكلام اللفظي ثم على النفسي بالشرع، فلم يلزم الدور. وهذا كلام حقٌّ ولا محيد ولا ميل[654] عنه أصلا. لكن لا يدلُّ قطعا على أنّ الكلام النفسي ما هو، وأن التكلّم به وباللفظي كيف هو، وهكذا الأمر في إثبات سائر الصفات الذاتية القديمة وغيرها بالشرع، بلا لزوم دور من الصفات التي تتوقف على[655] الشرع في الواقع؛ كالحياة والعلم والقدرة والإرادة ونحوها، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[رؤية الله تعالى]

ورُؤْيةُ اللهِ بالأبْصارِ واقعةٌ ۞ للمؤمنين ولكن لالِعُمْيَانِ

أقول: المراد بالعميان الكافرون جميعا، والتعبير به للذم[656] ولرعاية الوزن. واعلم أنّ رؤية الله تعالى بالأبصار جائزة عقلا، لكونه تعالى موجودا خارجيا. [23ظ]وكلّ موجود خارجي يجوز رؤيته في ذاته ضرورة، على ما لا يخفى، واستدّلالا[657] كما ستعرف. ومن ثم جوَّزنا رؤية أعمى الصين بَقَّةَ أندلس، ورؤية جميع الأعراض الغير[658] المرئية عادة، ولأن الله تعالى علَّق الرؤية باستقراء الجبل، وهو ممكن في نفسه، والمعلَّق على الممكن ممكن بالبداهة، على مالا يخفى، ولأن موسى عليه السلام طلب الرؤية من الله تعالى ولو كانت ممتنعة بالذات لما طلبها، لكونه عبثا أو[659] جهلا بما لا يجوز في حقِّه تعالى، وهو على الأنبياء عليهم السلام محال، وواقعة للمؤمنين فقط نقلا في الجنة، بلا كيف حقيقي مختصٍ بالأجسام ولا مكان ولا جهة حقيقيين مختصين بها؛ لقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ۞إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾،[660] فإن النظر الموصول بـ(إلى) بمعنى الرؤية والإبصار في الظاهر؛ ولقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهم عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾،[661] فإن فيه تحقيرًا لشأن[662] الكفار بتبعيدهم[663] عن رؤيته تعالى. فلزم أن لا يكون[664] المؤمنون محجوبين عن رؤيته تعالى؛ ولقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ

---

[654] ع ح – ولا ميل.

[655] ب: عليه.

[656] ع: للام؛ ح: بالذم.

[657] ب ح: أو استدلالا.

[658] ع: بغير.

[659] ع: و.

[660] سورة القيامة، 22/75.

[661] سورة المطففين، 15/83.

[662] ع: شأن.

[663] ع: بتقييدهم.

[664] ع + يومئذ.

أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾،[665] فإن المراد بالزيادة هو الرؤية على ما فسره رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ ولقوله عليه السلام: «إنّكم سترون ربّكم كما ترون القمر ليلة البدر»،[666] أي بلا شبهة في الرؤية؛ لا كالقمر فوقكم. وهو حديث صحيح مشهور رواه واحد وعشرون من أكابر الصحابة رضى الله عنهم؛ ولقوله عليه السلام في رواية الترمذي وأحمد عن أبي هريرة رضي الله عنه: «إنّ أدنى أهل الجنة منزلة لمن ينظر إلى جنانه وأزواجه ونعمه وخدمه وسرره مسيرة ألف سنة، وأكرمهم على الله لمن ينظر إلى وجهه تعالى غدوة وعشية، ثم قرأ عليه السلام: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ۝إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾».[667]

هذا والمعتزلة أنكروا رؤية الله بالكلّية؛ بل حكموا باستحالتها بشبه[668] عقلية ونقلية: أما العقلية فأقواها أنّ الرؤية مشروطة بكون المرئي مكيَّفا بكيفية[669] وفي مكان وجهة ومقابلة وثبوت مسافة بين الرائي والمرئي. والكلّ محال على الله تعالى [24و]اتفاقا. والجواب أنّ هذه شروط عادية ودنيوية وقياس الغائب على الشاهد في المقام البرهاني لا يفيد.

وأما النقلية فأقواها أيضا قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾،[670] والجواب: أنّ الإدراك هو الإبصار مع الإحاطة بجوانب المرئي. فلذا يقال رأيته فما[671] أدركته.[672] ولو سلِّم فالنفي لنفي العموم لا لعموم النفي، ولو سلم فلا يدلُّ على عموم الأوقات والأحوال. ولو سلِّم فيجوز تخصيصه بالكفار جميعا بين الأدلة.

واعلم أيضا أنّ رؤية الله تعالى قد وقع في الدنيا لنبينا عليه السلام مرَّة في المدينة حين مكاشفة جميع الأشياء كما وقعت لإبراهيم عليه السلام في تلك الحالة عند الأكثر. كما قال الله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾،[673] ومرة في ليلة المعراج. وقيل: رآه بقلبه لا بعينه وقيل

---

[665] سورة يونس، 26/10.

[666] مسند أحمد، 526/31؛ الجامع الكبير للترمذي، (تحقيق بشار عواد المعروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1996م)، صفة الجنة 2554.

[667] مسند أحمد، 17/5؛ الجامع الكبير للترمذي، صفة الجنة 2553.

[668] ب: بشبهة.

[669] ع: بكيفيته.

[670] سورة الأنعام، 103/6.

[671] ب: فيما؛ ع – فما.

[672] ع: فأدركته.

[673] سورة الأنعام، 75/6.

[674]بقلبه أولا ثم بعينه[675] ثانيا. ويؤيده ظاهر قوله تعالى: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾،[676] ثم لم يعرف وقوعها لنبي أصلا، فضلا عن ولي كما زعمه[677] الصوفية الجهلة. ومن ثم اثبتوا التجليات[678] للمشايخ. كيف وقد قال الله تعالى لموسى عليه السلام بعد أنّ طلب الرؤية بعد المكالمة بالذات: ﴿لَنْ تَرَانِي وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ﴾[679] الآية، وبالجملة إثباتها للولي في الدنيا مرّة فضلا عن مرات خرق للإجماع،[680] وتفضيل الولي[681] على النبي كما هو زعم الأوليائية منهم. وهو كفر بالاتفاق. وأما الرؤية في المنام فمنعه الجمهور، وشنعوا على من قال برؤيته فيه بناء على أنّ الرؤية فيه تستلزم الكيفية الحقيقة، مع أنّها أصعب من خرط القتاد، والله تعالى منزّه عن ذلك، وعن الحكم برؤيته بالظنّ. وهذا هو الظاهر والصواب على ما لا يخفى. وجوّزها بعض المحقِّقين كالعلامة السعد بناء على أنّها نوع مكاشفة تكون بالقلب دون العين، ولا تستلزم الكيفية، وليس للظنّ مدخل فيها. ومن ثم قد حكيت عن بعض السلف، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[24ظ]**يُرَى الهويَّةُ لا من جوهريَّتِهِ ۞ أو كوْنِه عرضًا أو سبْقِ فِقْدانِ**

وأقول: أي يرى الموجودَ الخارجي، وهو المراد بالهوية؛ ولذا أَرجع[682] ضمير المذكور إليه. قال الشريف[683] المحقِق في **شرح المواقف**: الماهية والحقيقة ما به الشيء هو هو، والهوية الحقيقة الجزئية وقد تطلق على الوجود الخارجي. وقال العلامة السعد نقلا عن الغير في **شرح العقائد**: «إن ما به الشيء هو هو باعتبار تحقُّقه حقيقة، وباعتبار تشخصه هوية، ومع قطع النظر عن ذلك ماهية»،[684] فتبصَّر.

وقوله: (**لا من جوهريته**) أي لا لأجل كونه تعالى جوهرا، (**أو كونه عرضا أو سبق فقدان**)، أي عدم، أي لكونه ممكنا حتى لا يجوز رؤيته تعالى لتنزهه عن ذلك؛ بل لكونه موجودا بالضرورة، أو لأنا إذا رأينا

---

[674] ع – بقلبه لا بعينه وقيل .
[675] ع: عينه.
[676] سورة النجم، 11/53.
[677] ع: يزعمه.
[678] ح: للتجليات.
[679] سورة الأعراف، 143/7.
[680] ح: الإجماع.
[681] ب ح: للولي.
[682] ع: رجع.
[683] ع: الشارح؛ ب– الشريف.
[684] شرح العقائد للتفتازاني 23.

شبحا من بعيد فإنا ندرك منه هويةً ما لا غير دون خصوصية الجوهرية أو العرضية أو الممكنية أو نحو ذلك مما يختص بالممكنات دون الواجب تعالى. فلا وجه لزعم الامتناع العقلي للمعتزلة، على ما لا يخفى. وبالجملة المسألة ظنية، والمقام خطابي، وقياس الغائب على الشاهد جائز في الإثبات دون النفي، فإنهم يدعون القطع في النفي، ولذا حكموا بالامتناع. ونحن ادعينا الظن الغائب في الإثبات، ولذا جوَّزنا عقلا وأوجبنا نقلا. وما أوَّلنا ظواهر النصوص بدون[685] صوارف قطعيّة على ما هو المقرَّر[686] عندنا، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

حقيقةُ الحقِّ لمْ تُعْقَلْ بعالمَنا ۞ لكن تردُّدُهم في دارِ رضْوانِ

وأقول: اِختلفوا في معرفة حقيقته تعالى وكنهه. فذهب جمهور المتكلّمين إلى جوازها عقلا لعدم الدليل على الامتناع فإنه يصح أن يعلمها الله تعالى لبعض أنبيائه بالعلم الضروري أو بالمكاشفة اليقينية. ثم اختلفوا في وقوعها فنفاه المحقِّقون منهم[687] نقلا بمثل قوله عليه السلام: «تفكروا في آلاء الله ولا تفكروا في ذات الله فإنّكم لن تقدّروا قدره»[688] وبقول[689] [25و]أبي بكر الصديق رضي الله عنه: «العجز عن درك الإدراك إدراك ۞ والبحث عن سر ذاته إشراك»،[690] إلى نحو ذلك، وتردّد بعضهم بعد رؤيته في الآخرة، وهو المختار عند المصنّف.

وذهب جمهور الفلاسفة وتبعهم إمام الحرمين والغزالي وجماعة من الصوفية إلى امتناعها، واستدلّوا عليه بأن تعقل ما لا يدرك بالبداهة لا يكون إلا بالحدّ. والله تعالى منزّه عنه[691] لاستلزامه التركيب[692] المنافي للوجوب الذاتي. وردَّ بمنع الحصر لجواز[693] أن يكون ذلك بطريق الفيض والمكاشفة لبعض الأنبياء عليهم

---

[685] ع: دون.

[686] ب: مقرر.

[687] م – منهم.

[688] ...وللطبراني في الأوسط والبيهقي في الشعب عن ابن عمر مرفوعا: "تفكروا في آلاء الله, ولا تفكروا في الله" كشف الخفاء للعجلوني، 357/3.

[689] ع: ويقول.

[690] لم نطلع علي سند الأثر.

[691] ح: عن ذلك.

[692] ع: الترتيب.

[693] ب ح: بجواز.

السلام، وبجواز بساطة الحد، وبجواز التركب[694] من الأجزاء الواجبة،[695] وبمنع منافاته للوجوب الذاتي لما[696] عرفت أنّ المانع هو الاحتياج الخارجي في الوجود؛ بل في الذات الموجودة؛ إلى العلّة الموجودة لا مطلق الاحتياج؛ ولو عقليا كاحتياج الكل[697] في التصور إلى الجزء؛[698] كما في المركبات، أو خارجيا كاحتياج الصفة[699] في القيام إلى الموصوف، كما في الصفات القديمة على المختار، وبجواز إفادة الرسم الكنه[700] في البعض بأن يكون من لوازمه البيّنة بالمعنى الأخص وإن لم يطرد، والله أعلم. قال المصنّف:

[خلق أفعال العباد]

اللهُ خالقُ أفعالِ العبادِ وما ۞ يُظَنُّ توْليدُه من فعْلِ إنسانِ

أقول: اعلم [701] أنّ أفعال العباد الاختيارية بمعنى الآثار الخارجية الموجودة الحواصل بالمصادر؛ لا بالمعاني الاعتبارية المصدرية -كما صرَّح به في **شرح العقائد[702]**- مخلوقةٌ لله[703] تعالى فقط ابتداء. وكذا (**ما يُظن توليده من فعل إنسان[704]**) كالأثر الخارجي[705] الحاصل من حركة المفتاح[706] المترتِّب[707] على حركة اليد، فإنه مخلوق لله تعالى فقط ابتداء، أيضا لترتبه في الحقيقة على خلق الله تعالى، لا على حركة اليد، إذ هي سبب لترتُّبه على خلق ألله تعالى؛ كسببية النار لترتب الإحراق على خلق الله تعالى، كما زعمه جمهور المعتزلة القائلة[708] بأن العباد خالقون بقدرتهم لأفعالهم الاختيارية المباشرية بالذات، والتوليدية بالواسطة.

---

694 ب: التركيب.

695 ب: الواجبية.

696 ح : كما.

697 ب ع ح - كاحتياج الكل.

698 ح: الجزئي.

699 ع - ولو عقليا كاحتياج الكل في التصور إلى الجزء كما في المركبات أو خارجيا كاحتياج الصفة؛ ب ح - كاحتياج الصفة.

700 ب: لكنهه؛ ع: الكنهه.

701 ب — اعلم.

702 شرح العقائد للتفتازاني 200 - 205.

703 ع ح: لله.

704 ب ع: إنسان.

705 ب ع ح: الخارجي.

706 ب: للمفتاح.

707 ع: المرتب.

708 ع: العائدة.

وأما أفعال العباد بمعنى المعاني المصدرية الاعتبارية فمكسوبة للعبد، بأن تعلق قدرته لإيقاعها كسبا، وتعلّق قدرة الله لإيقاع الحواصل منها خلقا. فلم يقع مقدور واحد بين القدرتين، ولم يلزم [25ظ]خالقية لعبد[709] أصلا، ولو بالاشتراك اللازم لمذهب الأستاذ والقاضي أبي بكر، فإن المؤثّر في فعل العبد بالمعنى الحاصل بالمصدر[710] كما في الخيالي على **شرح العقائد[711]** قدرةُ الله فقط بلا قدرة من العبد أصلا عند الجبرية، وقدرةُ الله فقط بلا تأثير لقدرة العبد عند الأشاعرة، وقدرةُ العبد فقط بدون إيجاب عند المعتزلة، ومع الإيجاب عند الفلاسفة، ومجموعُ القدرتين على أنّ تؤثرا في أصل الفعل عند الأستاذ أبي إسحاق الاسفرايني، ومجموعُهما على أنّ تأثير[712] قدرة الله في أصله وقدرة العبد في وصفه، أي في كونه طاعة ومعصية عند القاضي أبي بكر الباقلاّني. فتبصَّر، ولا تغفل، والله الموفق.

لنا دلائل عقلية ونقلية. أما العقلية فأقواها: أنّه لو كان العباد خالقين لأفعالهم الاختيارية لكانوا عالمين بتفاصيلها، واللازم باطل بالضرورة وكذا الملزوم والملازمة ضرورية على ما لا يخفي.

وأما النقلية فكثيرة جدا، وأقواها أيضا قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾،[713] وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كلّ شَيْءٍ﴾،[714] أي مشيء وجودَه؛ بل ذاتَه الموجودة. فإن أثر العلّة هو الذات الموجودة[715] الحقيقيّة دون الوجود الحالي الاعتباري،[716] على مالا يخفى. وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾[717] فإن المعنى وما تشاؤون فعلا إلا أن يشاء الله[718] ذلك الفعل بعد مشيئتكم بعدية ذاتية. فإن الحقَّ أنّ الخلق تابع للكسب، كما أنّ العلم تابع للمعلوم، دفعا للجبر بالكلّية، لا مشيئتكم[719]كما ظنه[720] البيضاوي القائل

---

709 ب ع ح: العبد.

710 ب ع ح: بالمصدر.

711 حاشية على شرح العقائد النسفية، خيالي جلبي، مطبعة حاجي محرم أفندي، إسطنبول 1279هـ، 102.

712 ب ع ح: تؤثر.

713 سورة الصفات، 96/37.

714 سورة الرعد، 16/13؛ وفي مواضع أخرى.

715 ب: الموجود.

716 ح: الاعتبارية.

717 سورة الإنسان، 30/76.

718 ع – فإن المعنى وما تشاؤون فعلا إلا أن يشاء الله.

719 ع + بعدية ذاتية.

720 ب: ظن.

بالجبر المتوسط. وأما قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾[721] فبمعنى[722] أحسن المقدّرين والمعيَّنين كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي﴾.[723]

وأما قول المعتزلة: بداهة الفرق[724] بين حركة المختار وحركة المرتعش حاكمة بكون العبد خالقا لفعله[725] الاختياري دون الاضطراري؛ فمردود بأن هذا بداهة الوهم، وأما بداهة العقل فيه فحاكمة بكون العبد كاسبا في فعله الاختياري دون الاضطراري. [26و]كما أنّ قولهم: إنّه لو كان الكلّ بخلق الله تعالى لزم بطلان قاعدة التكليف واستحقاق المدح والذم والثواب والعقاب بالضرورة يَرِد على الجبرية المحضة والمتوسطة، لا علينا كما ستعرف، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[الهدى والإضلال]

هادٍ مُضِلٌّ حقيقيٌّ وإن نُسِبَا ۞ على المجازِ إلى رُسُلٍ وشيطانِ

وأقول: لما قال المصنّف: الله خالق أفعال العباد جميعا؛ خير كانت[726] أو شرا، وكان[727] عند الأشعري ومن تبعه في ذلك أن[728] الهداية بمعنى خلق الاهتداء، أي الإيمان والطاعة؛ والإضلال خلق الضلالة أي الكفر والمعصية؛ أشار بهذا البيت، أي إلى اختيار مذهبه، وإلى أن الله[729] خلق الخير من أفعال العباد هداية، وخلق الشرَّ منها إضلالاً. وأنّ نسبةَ الهداية إلى الرسل وكذا إلى الكتب الإلهية وسائر الناس مجازية،[730] ونسبة الإضلال إلى الشيطان، وكذا إلى الكتب السحرية وسائر الناس مجازية،[731] من قبيل النسبة إلى السبب. ولكن الجمهور من الماتريدية والأشاعرة ذهبوا إلى أنّ[732] الهداية لغة وشرعا إعلام طريق البغية بلطف، ويسمّى

---

[721] سورة المؤمنون، 14/23.

[722] ع: فمعنى.

[723] سورة المائدة، 110/5.

[724] ح – الفرق.

[725] ح: بفعله.

[726] ب ع: كان.

[727] ع ح: وكان.

[728] ب ع ح – ان.

[729] ع ح – الله.

[730] ب ع ح – مجازية.

[731] ب ح: مجازية؛ ع: إلى المجازية.

[732] ح – أنّ.

الإرشاد، فيُسند إلى الله تعالى وإلى الأنبياء والكتب الإلهية وإلى العلماء وكتبهم حقيقة. والاهتداء: قبول الهداية بدخول الطريق وَصَلَ[733] البغية أو لا. يقال: هديته[734] فاهتدى. والإضلال: الإخراج عن طريق البغية بكلفة فيسند إلى جميع ما سبق حقيقة. والضلال:[735] قبول الإضلال بالخروج عنها. ثم هداية الله للإنسان تتنوع أنواعا لا يحصيها عدُّ لكنها[736] تنحصر في أجناس أربعة[737] مترتبة:[738]

الأول: بإفاضة القوى التي يتمكن المرء بها من[739] الاهتداء إلى مصالحه؛[740] كالقوة العاقلة والعاملة والحواس الظاهرة والمشاعر الباطنة. وإليه أشار بقوله تعالى: ﴿أَعْطَى كلّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾.[741]

والثاني: بنصب الدلائل الأنفسية والآفاقية الفارقة بين الحقّ والباطل، والمحِقُّ والمبطل، والصلاح والفساد، والمصلح والمفسد. وإليه أشار بقوله تعالى: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾.[742]

والثالث: [26ظ]إرسال[743] الرسل وإنزال الكتب. وإليه أشار بقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾.[744]

والرابع: بالكشف على القلوب والأبصار، وإراءة[745] الأشياء كما هي عليه بالوحي والإلهام والمنامات[746] الصادقة، وإزالة الحجب المانعة. وإليه أشار بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾،[747] كذا حقّقه الفاضل البيضاوي وغيره في سورة الفاتحة.

---

733 ح: بمعنى مع وصول.

734 ح: هداته.

735 ح: والإضلال.

736 ب: لكنهما.

737 ح – أربعة.

738 ح: مرتبة.

739 ح: إلى.

740 ب: الإهتداء المصالحه.

741 سورة طه، 50/20.

742 سورة البلد، 10/90.

743 ب ع ح: بإرسال.

744 سورة الأنبياء، 73/21.

745 ب: وإرادة.

746 ب: المنافات.

747 سورة العنكبوت، 69/29.

واشتهر أيضا أنّ الهداية عند الأشاعرة الدلالة على ما يوصل إلى المطلوب. وعند المعتزلة الدلالة الموصلة إلى المطلوب. وقيل: بالعكس. وقيل: مشترك[748] بين هذين المعنيين وبين عدم الإهلاك. وقيل:[749] المتعدية إلى المفعول الثاني بـ(إلى) أو (اللام) بمعنى الدلالة، وبنفسها بمعنى الإيصال. ولا بدّ من التجريد[750] أو التأكيد في مواقعها. فتحفَّظ، ولا تغفل، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[الحسن والقبح]

الحسنُ والقبْحُ شرعيَّانِ لكنَّا ۞ نقول بالعقلِ أيضا قدْ يُنالانِ

وأقول: هذه المسئلة من أمهات مسائل[751] الأصول، ومن مهمات مباحث المعقول والمنقول. فنقول: وبالله التوفيق: الحسن والقبح يطلق كلّ منهما على ثلاثة معان في المشهور، كما في **التوضيح والتلويح**.[752] الأول: الحسن: كون الشيء ملائما للطبع كالحلو، والقبح: كون الشيء منافرا له كالمرّ. والثاني: الحسن: كون الشيء صفة كمال كالعلم، والقبح: كون الشيء صفة نقصان كالجهل. وهما معنيان إضافيان يختلفان باختلاف الطبائع والعقول. ولذا صارا عقليين اتفاقا. وزاد صاحب المرآة معنى رابعا وهو كون الشيء موافقا للغرض كالعدل، وكونه مخالفا له كالظلم، ولعله داخل في الأول أو الثاني، على ما لا يخفى. والثالث كون الفعل الاختياري للعبد متعلَّق المدح عاجلا والثواب آجلا، وكونه متعلّق الذم عاجلا والعقاب آجلا.[753] فهذا المعنى مختلف فيه.

فعندنا معاشر جمهور الماتريدية وبعض الأشاعرة أنهما شرعيان وعقليان. أما كونهما شرعيين فبمعنى: أنّ الحاكم بهما والموجب لهما هو الشارع بالأمر والنهي؛ لا العقل،[754] وأما كونهما عقليين فبمعنى: أنّ الفعل [27و]حسن أو قبح لذاته، أو لصفة من صفاته، على أنهما مدلولا الأمر والنهي التزاما؛ لا موجَبهما[755]

---

[748] ع: مشتركة.

[749] ح – وقيل.

[750] ع: التجريد.

[751] ع – مسائل.

[752] شرح التلويح على التوضيح، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، مكتبة صبيح بمصر، بدون طبعة وبدون تاريخ، 332/1.

[753] ع – والعقاب آجلا.

[754] ع ح: لعقل.

[755] ب ع: موجبا هما.

إثباتا للظهور عقلا ولحكمة[756] الأمر؛ ولقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾[757] الآية، وللعقل[758] أن يدركه في البعض قبل ورود الشرع به بعينه بداهة، كما في الإيمان، وتعظيم الشارع بإثبات صفات كمالية، والصدق النافع وأضدادها، أو كسبا كما في الصلاة والصوم والجهاد والكذب النافع وأضدادها. وإن توقف في الأكثر على ورود الشرع،[759] أي الأمر والنهي، كما في أكثر المقدِّرات الشرعية. وكلام المصنّف مبني عليه، على ما لا يخفى.

وذهب جمهور الأشاعرة وبعض الماتريدية إلى أنهما شرعيان فقط، على[760] أنهما موجبان للأمر والنهي، ثابتان بهما فقط، وليسا لذات الفعل ولا لصفة من صفاته، ولا[761] لأمر خارج عنه.[762] فليس للعقل الإدراك قبل ورود الشرع أصلا. والحاكم بهما هو الشرع. ونحن نقول: حسن الفعل لذلك فأمر، وقبح لذلك فنهى، ولا[763] يعكس في الحسن أو القبح[764] لذاته أو لصفة لازمة له. وهم يقولون: أمر الفعل فحسن لذلك، ونهى فقبح لذلك، ولو[765] عكس لعكس مطلقا، ولا يخفى ما فيه، فتبصَّر.

وذهب جمهور المعتزلة في الكلّ والشيخ أبو منصور الماتريدي[766] وأكثر العراقيين في معرفة وجود الله تعالى وكمالاته العظيمة إلى أنهما مدلولاهما أيضا، ولكن الحاكم بهما والموجب لهما هو العقل، وأما الشارع فمؤيّد لحكمه بشرعه، وكاشف عنه، ولا يخفى فساده في الكلِّ. وقيل: مدلوله في المفهوم موجبه[767] في

---

[756] ع: والحكمة.

[757] سورة النحلز، 90/16.

[758] ع ح: والعقل.

[759] ع: الشارع.

[760] ع – انهما شرعيان فقط على.

[761] ع – لا.

[762] ب – عنه.

[763] ح: فلا.

[764] ع: القبيح.

[765] ع: أو.

[766] محمد بن محمد بن محمود أبو منصور الماتريدي، وإليه ينسب مذهب الماتوريدية، تخرج بأبي نصر العياضي، كان يقال له: إمام الهدى. له كتاب التوحيد، وكتاب المقالات، وكتاب رد أهل الأدلة للكعبي، وكتاب بيان أوهام المعتزلة، وكتاب تأويلات القرآن، مات سنة ثلاث وثلاثين وثلاث مائة، وقبره بسمرقند. الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن محمد محيي الدين الحنفي، 130/2.

[767] ب: موجب.

غيره.[768] ففيه أربعة مذاهب. كذا لخصه[769] الفاضل المحقِّق ملا خسرو[770] في **المرآة**. وللخيالي جلبي هنا[771] تعسفات فارغة وتبجُّحات عارية كما لا يخفى على الناظر فيها. ولنا **رسالة شريفة على المقدمات الأربعة**. وقد حقَّقنا[772] فيها مذهبنا، ووزيفنا غيره،[773] فنعمت هي فعليك بها، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[الأفعال الاختيارية والكسب]

وللعبادِ اختيارٌ وهو كسبُهم ۞ فيوصفون بطَوْعٍ أو بعصْيانِ

[27ظ]وأقول: واعلم أنّ مسألة الاختيار الجزئي للعباد، كما قال في **التوضيح**، مما «زلَّت في بواديها أقدام الراسخين، وضلَّت في مباديها[774] أفهام المتفكرين، وغرقت في بحارها عقول المتبحِّرين. وحقيقة الحقّ فيها،[775] أعنى الحاقَّ بين[776] الإفراط والتفريط، سرٌّ من أسرار الله التي لا يطلع عليها إلا خواصّ عباده»[777]، انتهى. فأقول، وبالله التوفيق، ومنه التحقيق والتدقيق:

إنّ الاختيار الجزئي على ما وجدت في وجداني، ودلَّت عليه ظواهر النصوص وكلمات المحقِّقين هو:[778] توجّه النفس وميلها القوي نحو توجيه القدرة الحادثة إلى إيقاع الفعل الجزئي، أو إلى الكفِّ عن إيقاعه. والمراد

---

[768] ب: في غير، وفي هامش ب: لا غير.

[769] ب: خصصه.

[770] الإمام العلامة الشهير بملا خسرو، واسمه في الأصل محمد، قرأ على المولى بُرهان الدين حيدر الهروي، مُفتي الديار الرومية، فوض إليه بعد موت المولى خضر بيك قضاء قُسطنطينية، وله تصانيف مقبولة عند الفاضل، منها: حواش على المطول، وحواش على التلويح، وحواش على أوائل تفسير القاضي، ومتنٌ في الأصول، سماه مرقاة الوصول، وشرحه شرحا سماه مرآة الأصول، ومتن مشهور بالدرر، وشرحه المعروف بالغرر. الطبقات السنية في تراجم الحنفية، تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الغزي، 268/1.

[771] أنظر إلى شرح قصيدة النونية للخيالي جلبي، 55.

[772] ب: حقّقها.

[773] ح + فيها.

[774] ع: مواديها.

[775] ح – فيها.

[776] ح: فيها.

[777] شرح التلويح على التوضيح، 331/1.

[778] ب: وهو.

بالفعل والكف[779] المعنى[780] المصدري الحالي، لا الحاصل بالمصدر[781] الموجود في الخارج، وإلا يلزم الاشتراك في الإيجاد كما عرفت، فتذكَّر. ومن ثمَّ يسمى[782] جزئيا، وذلك مبنى على أنّ الرأي الكلّي لا ينبعث عنه الشوق الجزئي بالضرورة. وعرَّفه المحقِّق البركوي في **شرح حديث[783] أربعينه**[784] بأنه: حالة قوية في القلب، باعثة على العمل مقارنة له، على أنّها حاصلة من تصور الأمر الملائم أو المنافر أو التصديق بفائدة ما في الفعل، ومرادفة للنية،[785] وأنها اضطرارية في الحقيقة، ولكنها كالاختيارية بالاعتبار، لكونها[786] مما تقتضيه الجبلية الطيّبة أو الخبيثة.[787] وفسَّره الجلال[788] بتأكّد الشوق حيث قال: الأفعال الاختيارية تستند إلى الاختيار، والاختيار إلى أسباب[789] غير اختيارية. فإن تصوَّر الأمر الملائم مثلا[790] يوجب انبعاث الشوق، والشوق[791] يوجب بسبب كثرة التصور وتكرُّره وتأكُّدَه، وهو نفس الاختيار. وهذا ما قال الفاضل البركوي في **الطريقة** أيضا[792].

وأما قول الأشعري: فيلزم أن يكون للاختيار اختيار، أي لو كان الاختيار اختياريًّا؛ لا اضطراريا كما هو المشهور من الماتريدية فيدور أو يتسلسل؛[793] فمنقوض باختيار الله تعالى، فجوابه[794] وحلُّه أنّ المختار،

---

[779] ع ح: أو الكف.

[780] ب: بمعنى.

[781] ح: المصدر.

[782] ح: سمي.

[783] ع – حديث.

[784] ب ع: أربعين.

[785] ب: للنسبة.

[786] ع ح: ولكونها.

[787] شرح الأحاديث الأربعين للإمام البركوي والأقكرماني، (طابع وناشر: سرويلي حافظ محمد، إقدام مطبعسي، در سعادت 1323هـ)، 26.

[788] ع: الجبال.

[789] ب: الاختياري والأسباب؛ ع: الاختبار والأسباب.

[790] ع – مثلا.

[791] ب: التشوق.

[792] الطريقة المحمدية والسيرة الأحمدية للإمام البركوي، (تحقيق: الدكتور محمد حسني مصطفى؛ ترجمه وعلق عليه: محمد فاتح كونش، دار القلم، طرابزون 2004م)، 120.

[793] ح: تسلسل.

[794] ع ح + جوابه.

أي الفعل المختار بالمعنى الأعم، إن كان قصدا وأصالة، أي كالأفعال الاختيارية،[795] فلا بدّ[796] من اختيارٍ مغاير له سابق [28و]عليه بالضرورة أي الوجدانية.

وأما إن كان ضمنا، أي التزاما كما ستعرف، وتبعا، أي كالاختيار، فلا، أي فلا يلزم، أن يكون له اختيار مغاير له سابق عليه حتى يلزم الدور أو التسلسل؛ بل يكون اختيارا[797] مقصودا، أي[798] بالذات اختيارا لنفسه، أي مثل اختيارٍ[799] للاختيار في الاستلزام. ولذا قال: ضمنا واستلزاما كما يشهد له الوجدان.

ثم اعلم أنّ في إثبات الاختيار ونفيه أربعة مذاهب في المشهور. الأول: مذهب الأشاعرة: وهو أنّه موجود خارجي ومخلوق للّه[800] تعالى كأفعاله، وكون أفعاله[801] اختيارية مقارنتُها لاختياره، وهو الجبر المتوسط. ولا فرق بينه وبين الجبر المحض في استلزام كون العباد كالجمادات في الحقيقة، على ما لا يخفى. فلا يخفى بطلانه لمخالفة النصوص القطعيّة، فتبصَّر.

والثاني: مذهب المعتزلة: وهو أنّه موجود خارجي ومخلوق للعبد كأفعاله الاختيارية. وهو القدر[802] المحض. ولا يخفى بطلانه أيضا لذلك.

والثالث: مذهب الجبرية: وهو أنّه لا تحقُّق للاختيار من أصله؛ بل حركات العباد وسكناتهم كحركات الجمادات وسكناتها. ولا يخفى بطلانه أيضا، لذلك بحيث يؤدي إلى إنكار النصوص المحكَمة. ولذا حكموا بكفرهم في ذلك.

والرابع: مذهب الماتريدية المحقِّقين: وهو أنّه لا موجود ولا معدوم؛ بل واسطة بينهما لكونه من قبيل الحال. وأنه مكسوب العبد ومقتضى جبلية الطيبة أو الخبيثة؛ لكونه من[803] الأمور الاعتبارية التبعية،[804]

---

[795] ع: الاختياري.

[796] ع ح + له.

[797] ع: اختيار.

[798] ب – أي.

[799] ح: الاختيار.

[800] ح: الله.

[801] أي أفعال العباد.

[802] ب: قدر.

[803] ب – قبيل الحال وأنه مكسوب العبد ومقتضى جبليه الطيبة أو الخبيثة لكونه من.

[804] ح: البقية.

وغير مخلوق لله تعالى؛[805] لكونه غير موجود في الخارج، والخلق إيجاد الموجود بذلك الإيجاد، فما لا يوجد لا يكون مخلوقا، فيكون مريده كاسبه لا خالقه.

ولذا قال الفاضل البركوي في **الطريقة**: وللعباد اختيارات جزئية، وإرادات قلبية قابلة للتعلّق بكل من الضدين الطاعات والمعاصي، وليس لها وجود في الخارج، فلا يكون مريدها خالقها؛[806] إذ الخلق[807] إيجاد المعدوم. [28ظ]والصواب إيجاد الموجود، فما لا يوجد لا يكون مخلوقا، وهذا هو الحقّ الحقيقي المطابق للنصوص القطعيّة، والموافق للعقول السليمة، كما لا يخفى على الأذكياء المتتبعين[808] والأجلّاء المتأمِّلين؛ ولما قال كثير من السلف والخلف: لا جبر ولا تفويض، ولكن[809] أمر بين الأمرين. وقد قال صدر الشريعة في أوائل **المقدمات الأربع**:[810] وهذا «سرٌّ من أسرار الله تعالى، لا يطلع عليه إلا خواص عباده».[811] وفي أواخرها: «وقد ثبت بالوجدان أنّ للعبد[812] صنعا ما، فلا يكون إلا في أمر لا موجود ولا معدوم»[813]. فتبصَّر، ولا تغفل، والله الموفق.

تنبيهات: **الأول**: أن الفرق بين الخلق والكسب هو أنّ الخلق إيجاد الموجود بذلك الإيجاد، وبطلان تحصيل الحاصل إذا كان بغير ذلك التحصيل. ومن ثمت قال الفاضل البركوي في **حاشية الامتحان**:[814] قوله عليه السلام: «من قتل قتيلا فله سلبه»[815] حقيقة لذلك، لا مجاز أوّلي أو استعدادي[816] على ما هو المشهور. بناء على عدم الفرق بين التحصيلين.

وإن الكسب هو توجيه القدرة الحادثة إلى إيقاع الفعل الجزئي بالمعنى المصدري في التحقيق، وبالمعنى الحاصل بالمصدر في المشهور، كما عرفت وستعرف، أو إلى الكفِّ عن إيقاعه أو نفس الإيقاع والكفِّ. وقال السعد في **شرح العقائد**: «وتحقيقه أنّ صرف العبد قدرته وإرادته إلى الفعل –أي بالمعنى الحاصل بالمصدر

---

[805] ح – لكونه من الأمور الاعتبارية البقية وغير مخلوق لله تعالى.

[806] ع: خالقا.

[807] ب ع: اذ الخالق؛ وفي هامش ب: الخلق.

[808] ب: المتبعين.

[809] ب ع: بل.

[810] هذا قسم من أوائل كتابه "التلويح". "يوضح فيه مسئلة الحسن والقبح على أربعة مقدمات".

[811] شرح التلويح على التوضيح، 331/1.

[812] ب: للعباد.

[813] شرح التلويح على التوضيح، 360/1.

[814] ع – في حاشية الامتحان.

[815] صحيح البخاري، فرض الخمس 3142؛ الجامع الكبير للترمذي، السير 1562.

[816] ب : أو استعدادي.

كما صرَّح به قبل وستعرف –كسبٌ،[817] وإيجاد[818] الله الفعل – أي بهذا المعنى– عقيب ذلك خلق،[819] والمقدور الواحد داخل تحت قدرتين لكن بجهتين مختلفتين.[820] فالفعل مقدور[821] للّه[822] بجهة الإيجاد، ومقدور للعبد[823] جبهة الكسب. وهذا القدر من المعنى ضروري، وإن لم نقدر[824] على[825] أزيد من ذلك في تلخيص[826] العبارة[827] المفصحة[828] عن تحقيق كون فعل العبد بخلق[829] الله تعالى وإيجاده، مع ما للعبد فيه من القدرة والاختيار، ولهم في الفرق بينهما عبارات، مثل: أنّ الكسب وقع بآلة والخلق لا بآلة، والكسب مقدور وقع في محلّ قدرته والخلق، [830]لا في[831] محلّ قدرته، والكسب لا يصحّ انفراد القادر به، والخلق يصحُّ»[832] [29و]انتهى. ونحن فالحمد للّه قدرنا على أزيد وأوضح وأخصر من ذلك كما عرفت وسوف تعرف بعد[833] تتبع تقريرات علماء الكلام ههنا.

والثاني: أنّ كون أفعال العباد الاختيارية بعلم الله تعالى وتقديره وخلقه لا يستلزم الجبر كما توهّم جمهور الأشاعرة وكثير من الماتريدية، وذلك لأن معنى الجبر أن يقع الفعل بلا اختيار أصلا أو بلا اختيار من العبد. وقد علم الله في الأزل أن فلانا سوف يفعل الفعل الفلاني في وقت الفلاني على هيئة فلانية باختياره، وأنا أخلقه بعد أنّ قصده بعديّة ذاتيّة وقدّره في الأزل أيضا، أي حكَم في الأزل بوقوعه على تلك الهيئة فيما لا

---

[817] ح: كسبه.

[818] ب: إيجاد.

[819] ب: الخلق.

[820] ع: مختلفين.

[821] ب : المقدور.

[822] ب: لله.

[823] ب: للعبد.

[824] ب: تقدر.

[825] ح + أن.

[826] ع: تلخيصه.

[827] ع: العباده.

[828] ب: المفحصة؛ ع: المفضحة.

[829] ب: مخلوق.

[830] ع + يصح.

[831] ع – في.

[832] شرح العقائد للتفتازاني 213-214.

[833] ع: وبعد.

يزال. فهذا محقّق للاختيار لا مناف له، على ما لا يخفى. ومن ثمّ قالوا:[834] العلم تابع للمعلوم، والتقدير للمقدور، والخلق للكسب دفعا للجبر بالكلّية.

والثالث: سرُّ أنّ فعل القبيح وكسبه كان قبيحا سفها موجبًا لاستحقاق الذمّ والعقاب، مع أنّه مستند إلى اختيار مستند[835] إلى أسباب غير اختيارية على ما عرفت دون خلقه وإيجاده؛ هو أنّ الفعل القبيح لما كان منهيا عنه من قبل الله تعالى، ومذموما به من قبله تعالى، وموعدا عليه بعقاب أخروي أيضا، وكان تصورات هذه الثلاثة والتصديق بها مما يكون داعيا قويا على كفِّ النفس من قصده بحسب الجبلية الخبيثة، كان قصده واختياره بعد ذلك قبيحا، كذلك بخلاف خلقه بعد ذلك انتقاما عليه بعقاب دنيوي وأخروي، مع أنّه متصرّف[836] في ملكه وحكيم في خلقه ولا ناهي له تعالى عن فعله، يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، وهو العزيز الحكيم. وإنما أطنبت[837] الكلام[838] في هذا المقام لكونه من مزالق الأقدام، ومضايق الأفهام. والله وليّ التوفيق، وبه العون والاعتصام، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[تعليل أفعال الله تعالى بالأغراض]

لا دخْلَ للعقلِ في حُكْمِ الإلهِ وفي ۞ تجْويزِ تعليلِه في البعْضِ قولانِ

وأقول: قوله (**لا دخل للعقل في حكم الإله**)، أي بحسن أفعال العباد وقبحها [29ظ] بالمعنى الثالث، فإن الحاكم[839] بهما والموجب لهما كما عرفت هو الله تعالى والرسول أيضا بإذنه في الكل، وإن كانت الأفعال حسنة أو قبيحة لذواتها أو لصفاتها أو لأمور خارجة عنها: لا العقل[840] كما ظنه جمهور المعتزلة في الكلّ، والشيخ أبو منصور الماتريدي وأكثر العراقيين في معرفة وجوده تعالى ووجوب وجوده واتصافه بكمالاته العظيمة، وهذا تصريح بالردِّ على المعتزلة وعليهم، بعد الردِّ الضمني عليهم بقوله: (**الحسن والقبح شرعيان**) للتأكيد لما قبله وللتوطئة لما بعده.

---

[834] ع: ثمه قالوا إن.

[835] ع – اختيار.

[836] في النسخ: تصرف.

[837] ح: أطنبنا.

[838] ح – الكلام.

[839] ب: الحكم.

[840] ب ع: لعقل.

واعلم أنهم اِختلفوا في أفعال الله تعالى وأحكامه على أربعة مذاهب -كما في **شرح المواقف**[841]-
فقالت جمهور الأشاعرة: جميع أفعاله وأحكامه تعالى غير معلَّلة بالأغراض ومصالح العباد؛ لأنه يستلزم الاستكمال بالغرض، وكونه تعالى متأثرا عنها بناء على أنّ الغرض علّةٌ فاعليةٌ في فاعلية الفاعل، وهذان يدلّان على عموم السلب، ولأنه لا بدّ من الانتهاء إلى ما لا يكون غرضا ولا يكون لغرض دفعا للتسلسل. وهذا يدلُّ على سلب العموم، وأوَّلوا اللام التعليلية في النصوص القرآنية كما في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾[842] بالحمل[843] على العاقبة، والجواب أنّ فائدة الغرض راجعة إلى العباد كما هو ظاهر النصوص، وأنه[844] أمر اعتباري تصوري باعث في الجملة لإقدام الفاعل المختار على الفعل الاختياري، فلا يكون مؤثرا في العباد فضلا عن كونه مؤثرا في الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا، وهو ظاهر، ولأن[845] الغرض لا يجب أن يكون فعلا ملحوظا مع الغرض حتى يحتاج إلى الغرض، ونحن لا ندَّعي الكلّية، ونقول أيضا: الغرض قد يكون غير فعل، نحو جئتك للمسمن[846] وندعي الكلّية. فلعلَّ[847] كلام المصنّف مبنيٌّ على الأول، على ما لا يخفى، فتبصَّر.

وقالت جمهور المعتزلة: جميع أفعاله وأحكامه معلَّلة بالأغراض ومصالح العباد وجوبًا[848] عليه تعالى، بناء على قاعدة[849] وجوب الأصلح، ولا يخفى بطلانه.

وقالت جمهور الفلاسفة: إنّها غير معللة بها كالأشاعرة؛ [30و]إلا أنّهم قالوا: لأنه تعالى فاعل موجب في أفعاله، والغرض إنما يكون في فعل الفاعل المختار، ولا يخفى فساده.

وقالت جمهور الماتريدية، وعبَّر عنهم الشريف بالفقهاء: أفعاله تعالى وأحكامه معلَّلة بالأغراض ومصالح العباد تفضلا وكرما،[850] يدلُّ على ذلك ظواهر النصوص بلا صارف قطعيّ كما عرفت، وملاحظات العقول. فإن العقل يقتضي ويحكم أنّه تعالى لو لم يفعل لغرض ومصلحة أصلا يلزم العبث في فعله حين خلقه قطعا،

---

[841] انظر شرح المواقف للجرجاني ومعه حاشيتا السيالكوتي والجلبي، 8/201-216.

[842] سورة البقرة، 2/29.

[843] ب: بالجملة.

[844] ب: فأنه.

[845] ح: وأن.

[846] ب: للسمن.

[847] ب: فلعله.

[848] ع: وجوبا.

[849] ع: فائدة.

[850] ب + لما.

على ما لا يخفى. كذا في **التوضيح**، حتى شنَّع على منكر[851] التعليل بقوله: «وما أبعد عن الحقّ قول من قال: إنّها غير معلَّلة بها، فإن من أنكر التعليل فقد أنكر النبوّة، وأنكر أمثال قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾»،[852] ووافقه العلامة السعد في **التلويح** حتى قال: «فإن إنكار اللازم يستلزم إنكار الملزوم، وذلك لأن بعثة النبي لأجل تبليغ الأحكام إلى عباده وهذه العلّة لازمة لها، وإنكار العلّة إنكار المعلّل».[853] وقال في **شرح المقاصد**: «والحقّ أنّ تعليل بعض أفعاله وأحكامه، لاسيما شرعية الأحكام لحِكَم ومصالح»[854] لا يمكن إنكاره على ما يشهد به ظواهر النصوص والأحاديث. ولعلّ تخصيص البعض لدفع التسلسل على ما عرفت. فإن قيل: فإذا كان إنكار التعليل إنكارا للنبوّة يلزم أن نكفّر الأشاعرة، وهو باطل، قلت: التزام[855] الكفر كفر باتفاق، وأما لزوم الكفر إنما يكون كفرا إذا كان بيّنًا وغير اختلافي. والقيدان منتفيان[856] هنا، على ما لا يخفى. وهذا معنى ما يقال: التزام[857] الكفر كفر دون لزومه، فتبصَّر. وهذا المقام يجب أن يعلم هكذا،[858] والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[التكليف ما لا يطاق]

ولا يُكلَّفُ عبدٌ فوقَ طاقتِه[859] ۞ لكنّه لا لعقْلٍ عاجزٍ عانِ

وأقول: واعلم أنّ ما لا يطاق اثنان عند الماتريدية محال ذاتي، كإدخال الجَمَل في سمّ الخياط، وعادي كالطيران في الهواء. وثلاثة عند الأشاعرة، والثالث: محال عارضي، وهو ما يتعلّق[860] علمه تعالى بخلافه،

---

[851] ب ع: منكري.

[852] شرح التلويح على التوضيح، 126/2. سورة الذاريات، 56/51.

[853] ع: للمعلل؛ شرح التلويح على التوضيح، 127/2.

[854] شرح المقاصد للتفتازاني، (تحقيق: الدوكتور عبد الرحمان عميرة، عاله الكتب، بيروت 1419هـ/1998م)، 302/4.

[855] ع: الشارم.

[856] ح: متنافيان.

[857] ع: الالتزام.

[858] ع: هذا.

[859] ب ع: طاعته.

[860] ح: وما تعلّق.

كإيمان الكافر وطاعة العاصي،[861] والتكليف [30ظ]بالأولين غير واقع؛ كقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾،[862] وبالثالث واقع لكونه ممكنا في نفسه، وبالنظر إلى قدرة العبد.

وأما الجواز فيجوز بالثاني عندنا، وعند الأشاعرة[863] لإمكانه في نفسه أيضا. وأما بالأول فيجوز عند الأشاعرة بناء على أنه لا يقبح منه[864] تعالى شيء. وعلى أنّه لا يلزم أن يكون المطلوب حصول الفعل، وكذا عند أكثرنا لذلك. وعند بعض مشايخنا لا يجوز؛ إذ حقيقة التكليف تقتضي كون المطلوب حصول الفعل، وهو محال. وهذا هو الظاهر،[865] على ما لا يخفى. وزعم المعتزلة أنّه لا يجوز التكليف بالأولين للقبح العقلي، أي لكونه قبيحا في ذاته بحكم العقل بامتناعه من الله تعالى، ولوجوب الأصلح للعباد على الله، تعالى عن ذلك علوا كبيرا.

فمعنى البيت: (**ولا يكلف عبد فوق طاقته**[866]) أي بما لا يطاق مطلقا؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[867] لا لحكم[868] العقل بأنه لا يجوز لكونه قبيحا من الله تعالى، لكونه خلاف الأصلح. ولذا قال: (**لكنه لا لعقل عاجز**) عن فهم الحقّ كما[869] ينبغي (**عان**) متكلّف في فهم بعض الأمور، لمعارضة القوة الواهمة له، فإنها تعارض للعقل في غالب المعاني؛ بل تغلبه كما للفلاسفة والفرق الضالة والملاحدة الصوفية. ولذا قالوا: العقائد لا تَعْتَدُّ به ما لم تؤخذ من الشرع الذي لا يخالطه شائبة وهم، ولا يعارضه في محكماته وهم[870] ولا عقل، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله عليه:

[الأصلح]

لوْ كان أصلحُ فرضًا ما ابْتلَى أحدًا ۞ بالكفْرِ والفقْرِ والبلْوَى وأحْزانِ

---

[861] ع – العاصي.

[862] سورة البقرة، 286/2.

[863] ح – لا مكانه في نفسه أيضا. وأما بأوّل فيجوز عند الأشاعرة.

[864] ح: من الله.

[865] ح: ظاهر.

[866] وفي النسخ: طاعته.

[867] سورة البقرة، 286/2.

[868] ب ع: الحكم.

[869] ح + لا.

[870] ح – وهم.

وأقول: ولما كان زعم المعتزلة في البيت السابق مبنيّا على وجوب الأصلح على الله تعالى؛ أشار إلى ردِّه ليتم ردّ[871] الأول فقال: (**لو كان أصلح**)، أي[872] أنفع للعباد في الدين والدنيا أو في أحدهما كما هو[873] زعم غالب المعتزلة، (**فرضا**)، أي واجبا لازما[874] على الله تعالى بحكم العقل وإيجابه عليه تعالى، بناء على أنّه يقبح خلافه منه تعالى، فيجب عليه رعاية الأصلح بحيث يمتنع تخلُّفه عنه، تعالى عن ذلك علوًّا كبيرا (**ما ابتلى** [31و]**أحدًا**) من العباد (**بالكفر والفقر والبلوى وأحزان**)، وأيضا لما كانت[875] له مِنَّة على العباد، واستحقاق الشكر في الهداية وإفاضة النعم، ولما كان امتنانه على النبي فوق امتنانه على[876] آحاد الأمة، ولما كان لسؤال العصمة والتوفيق وكشف الضراء والبسط في الخِصب والرخاء معنى، ولما بقي في قدرة الله تعالى بالنسبة إلى مصالح العباد شيء، واللوازم كلّها باطلة، وكذا الملزوم، والملازمة بديهية،[877] ولذا قال العلامة السعد في **شرح العقائد** بعد ذكر هذه الأدلة على بطلان وجوب الأصلح على الله تعالى: «ولعمري إنّ مفاسد هذا الأصل، -أعني وجوبَ الأصلح؛ بل أكثر أصول المعتزلة- أظهر من أن تخفى وأكثر من أن تُحصى، وذلك لقصور نظرهم في المعارف الإلهية، ورسوخ قياس الغائب على الشاهد في طائعهم في الأحكام اليقينية، وغاية تشبثهم في ذلك، أن ترك الأصلح يكون قبيحا وبخلا أو جهلا، وهي محال على الله تعالى. والجواب: أنّ منع ما يكون حقًّا للمانع يكون محض حسن وعدل وعلم.»[878] والكلّ ملكه لا يقع في ملكه إلا ما يشاء. وله التصرف في ملكه كيف يشاء، و﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾،[879] والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[الأرزاق]

والرِّزقُ ما سِيقَ للحيوانِ يأْكله ۞ محرَّمًا أو مباحًا فهو قسْمانِ

---

[871] ب: رده.

[872] ع + أن.

[873] ع – هو.

[874] ح: لازما واجبا.

[875] ح: كان.

[876] ب ع – النبي فوق امتنانه على.

[877] ع: بديهة.

[878] شرح العقائد للتفتازاني 236-237.

[879] سورة الأنبياء، 23/21.

وأقول: اعلم أنّ الرزق في اللغة: الإعطاء. وكثيرا ما يطلق على الحظِّ المعطى حلالا كان أو حراما، مأكولا كان أو مشروبا أو ملبوسا أو غيرها. وعليه قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾.[880] وفي الشرع عند أهل السّنّة: ما ساقه الله تعالى للحيوان[881] لينتفع به بالفعل بالأكل[882] أو الشرب حلالا كان أو حراما؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾،[883] أي طول عمرها على ما هو الظاهر من مقام التعظيم، ولأنه تعالى خالق الخير والشر. وقال صاحب **الأبكار**:[884] المختار أنّ الرزق ما ساقه الله تعالى للحيوان[885] لينتفع به بالفعل حلالا كان أو حراما، ومأكولا كان[886] أو مشروبا أو ملبوسا أو غيرها، وهذا هو الأوفق للتعظيم واللغة، ولظواهر النصوص [31ظ]أيضا.

فقول المصنف: **(يأكله)** أي مثلا، والأولى ينفعه، ومن أجل اشتراط الانتفاع بالفعل قالوا: وكلٌّ يستوفي رزق نفسه ولا يأكل أحد رزق أحدٌ، ولا يزيد ولا ينقص. وأما بالمعنى اللغوي فيجوز أن لا يستوفي[887] وأن يأكل وأن يزيد وينقص.[888] هذا وزعمت المعتزلة أنّ الرزق لا يكون إلا حلالا؛ وإلا لما جاز الذم والعقاب على آكله والجواب أنّ ذلك لسوء مباشرة أسبابه باختياره السوء، وارتكابه للمنهي عنه، ولأنه[889] يلزم أنّ من لم يملك طول عمره إلا الحرام أو أكل في بعض الأوقات حراما؛ أن لا يرزقه الله تعالى شيئا. وهو خلاف النص القطعيّ وخلاف الإجماع على ما لا يخفى. فتبصَّر، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[الآجال]

---

[880] سورة البقرة، 3/2؛ وفي مواضع أخرى.

[881] ع: إلى الحيوان.

[882] ب: وبالأكل.

[883] سورة هود، 6/11.

[884] أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي الآمدي، كان أذكى أهل زمانه وأكثرهم معرفة بالعلوم الحكمية والمذاهب الشرعية، كان قد خدم الملك المنصور ناصر الدين أبا المعالي، ولسيف الدين الآمدي من الكتب كتاب دقائق الحقائق، كتاب رموز الكنوز، كتاب لباب الألباب، كتاب أبكار الأفكار في الأصول، كتاب غاية المرام في علم الكلام. عيون الأنباء في طبقات الأطباء، أحمد بن القاسم أبو العباس ابن أبي أصيبعة، 650/1.

[885] ع: إلى الحيوان.

[886] ح – كان.

[887] ع – رزق نفسه ولا يأكل أحد رزق أحد ولا يزيد ولا ينقص وأما بالمعنى اللغوي فيجوز أن لا يستوفي.

[888] ح: وأن ينقص.

[889] ح: وأنه.

ولا يُقَدَّمُ حيوانٌ على أجلٍ ۞ وإنْ تقطَّعَ في أنْيابِ غِيلانِ

وأقول: اعلم أنّ الأجل في الشرع هو الوقت المقدَّر للموت فيه المعلوم له تعالى في الأزل. ومن ثمَّ قلنا: إنّ الأجل واحد ولا يتقدَّم ولا يتأخر[890] في آن أصلا كما في الآية،[891] وأن المقتول ميّت بأجله؛ فلو لم يقتل لجاز أن يموت وأن[892] يعيش بحسب علمه[893] تعالى. وأن[894]كونه مسمى بمقدار[895] بأن يقول: الله تعالى عمَّر فلانا مائة أو خمسين أو معلَّقا بشيء بأن[896] تقول:[897] عمر فلان مئة على تقدير إعطاء الصدقة مثلا، وخمسون على تقدير عدمه؛ لا ينافي كونَه واحدًا عند الله وفي الواقع، على ما لا يخفى. فيكون إعطاءٌ الصدقة سببا لتقدير الله تعالى[898] لزيادة العمر، وعدمُه لتقدير نقصانه، فيكون نسبة ردِّ البلاء وزيادة العمر إلى الصدقة مجازا من قبيل الإسناد إلى السبب، كما في الحديث المشهور،[899] وكذا نسبة النقصان إلى عدمها. وهذا كلّه ضروري بعد القول بأن الله تعالى يعلم الأشياء قبل وقوعها هذا، وزعم[900] جمهور المعتزلة أنّ الأجل اثنان في حقّ[901] المقتول:[902] القتل والموت، حتى أنّه لو لم يُقتل لعاش إلى أجله بالموت، ولا يخفى فساده. وزعم[903] أبو الهذيل[904] منهم أنّ الأجل واحد وأن المقتول ميت بأجله، إلا أنّه قال: فلو لم يقتل ليموت البتة، لأنه علم بالقتل أنّه وقت موته وفيه على تقدير عدم القتل لا يعلم موته يقينا على ما لا يخفى. وزعم بعضهم: إنّ الأجل [32و]واحد، ولكن القاتل قد قطع أجله، ولا يخفى فساده أيضا. ولهم شبهات ضعيفة في ذلك

---

[890] ب: يأخر.

[891] كما ذكر في المواضع المختلفة، مثل: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾، سورة الأعراف، 34/7.

[892] ح: أو.

[893] ح: علم الله.

[894] ع: انه.

[895] ع: بمقدر.

[896] ح: وبأن.

[897] ع ح: يقول ح + الله.

[898] ح: على تقديره تعالى.

[899] «إن الصدقة وصلة الرحم يزيد الله بهما في العمر»، مثل هذه المرويات كثيرة في الهيثمي. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، (ت: حسام الدين القدسي)، مكتبة القدسي، القاهرة 1414هـ/1994م، 151/8.

[900] ح: وذهب.

[901] ح: حقه.

[902] ب: للمقتول.

[903] ح: وذهب.

[904] محمد بن الهذيل بن عبيد الله بن مكحول أبو الهذيل العلاف، مولى عبد القيس، شيخ المعتزلة، ومصنف الكتب في مذاهبهم وهو من أهل البصرة، ورد بغداد. وتوفي أبو الهذيل في أول خلافة المتوكل في سنة خمس وثلاثين ومائتين وكانت سنوه مائة سنة. تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، 582/4.

بحيث لا تحتاج إلى الأجوبة عنها. **(والغيلان)** بالكسر، جمع غول بالضم. وهو كلّ ما اغتال الإنسان، أي أهلكه كالسبع والذئب، وقيل: جني البريّة كما يتوهّم[905] العرب. والأنياب جمع ناب، وهو سن معروف، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[إثبات حدوث العالم]

كلّ العناصرِ والأفلاكِ حادثةٌ ۞ وجزْؤُها جوهرٌ فردٌ ببُرهانِ

وأقول: تحقيق هذا المقام يقتضي بسطا في الكلام. فاعلم أنّ الحقيقة الخارجية للجسم البسيط، أعني ما لا يتركب من أجسام مختلفة[906] الطبائع كالعناصر الأربعة والأفلاك التسعة؛ فيها خمسة مذاهب. فقال جمهور المتكلّمين من أهل السّنّة وغيرهم: إنّها جواهر فردة متناهية، وتسمّى أجزاء لا تتجزأ أصلا؛[907] لا قطعا ولا كسرا ولا وهما ولا فرضا. أي: تجويزا عقليا. وقال النظام[908] من المعتزلة: إنّها جواهر فردة غير متناهية. وقال جمهور الفلاسفة: إنّها متصل[909] واحد في نفسه، ليس له أجزاء ومفاصل بالفعل، وأنه قابل لانقسامات غير متناهية. وقال محمّد الشهرستاني من أهل السّنّة: إنّها كذلك إلا أنّه قابل لانقسامات متناهية. وقال[910] ديمقراطيس الحكيم: إنّها أجسام صغار صلبة غير قابلة للانقسام بالفعل أصلا، كذا في **المواقف** وشرحه.[911] ودلائل جمهور المتكلّمين كثيرة، وأقواها دلالة، وأظهرها عند العقل ثلاثة:

الأول: أنّ كلّ جسم محصور بين أطرافه، وانحصار ما لا يتناهى بين الحاصرين محال بالبداهة فضلا عن الحاصرات.

---

905 ب: توهم؛ ع: يتوهمه.

906 ع: المتركبة.

907 ح + أى.

908 إبراهيم بن سيار أبو إسحاق النظام ورد بغداد، وكان أحد فرسان أهل النظر والكلام على مذهب المعتزلة، وله في ذلك تصانيف عدة ولكن لم يبلغ إلى يومنا. وكان أيضا متأدبا، وله شعر دقيق المعاني على طريقة المتكلمين. تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، 623/6.

909 ع: متصل.

910 ب – محمد الشهرستاني من أهل السنة أنها كذلك إلا أنه قابل لانقسامات متناهية وقال.

911 شرح المواقف للجرجاني ومعه حاشيتا السيالكوتي والجلبي، 7/5-8.

والثاني: أنّه لو لا انتهاء الأجسام إلى أجزاء لا تتجزأ في الواقع، لكان الانقسام في السماء والخردلة باعتبار تعلّق قدرة الله تعالى به[912] إلى غير النهاية، ويلزم تساوي أجزائهما،[913] وكلاهما محال بالبداهة.

والثالث: أنّه لو لا الجزء، وانتهاء[914] تقسيم الجزء، لجاز لله أن يقسم[915] الخردلة إلى صفائح غير متناهية، فيعمر بتلك الصفائح وجه الأرض ووجوه السماوات. وبعد ذلك تفضل عليها بما لا يتناهي، وأنه ضروري البطلان. وهذه[916] الدلائل [32ظ]الثلاثة براهين يقينية، والا فلا برهان أصلا، على ما لا يخفى. والعجب من بعض المحقِّقين كالسعدين توقفوا في برهانيتها حتى أوردوا منوعًا باطلةً على مقدِّماتها.

ودلائل جمهور الفلاسفة كثيرة أيضا. وأقواها مغالطة[917] وأظهرها عند الوهم ثلاثة أيضا:

الأول: قولهم أنا لو فرضنا جزءا[918] بين جزأين، فإما أن يكون الوسط مانعا من تلاقيهما أو لا. فعلى الأول يوجد للوسط طرفان، فينقسم الوسط فلا يكون الجزء جزءا.[919] وعلى الثاني يلزم تداخل الجواهر، وهو محال.

والثاني: قولهم أنا لو فرضنا جزأ على ملتقى جزئين؛ فإما أن يلاقي واحدا منهما فقط أو مجموعهما أو من كلّ واحد منها شيئا. والأول محال وإلا لم يكن على الملتقى، فتعيَّن أحد القسمين، فيلزم الانقسام فلا يكون الجزء جزءا.

والثالث: قولهم أنا لو ركَّبنا صفحة من أجزاء لا تتجزأ، ثم قابلنا بها الشمس فإن الوجه المضيء من تلك الصفحة غير الوجه المظلم، فيلزم الانقسام، فلا يكون الجزء جزءا.[920] والجواب عن الأول: إن الوسط يلاقيهما بذاته لغاية صغره جدا بحيث لا أصغر منه أصلا لا بالطرفين الجوهرين كما توهّمتم لذلك. وعن

---

912 ح – به.
913 ع: أجزائها.
914 ب ع: انتهاء.
915 ع: ينقسم.
916 ب ع: وهذا.
917 ب ع: مغلطة.
918 ع: أجزاء.
919 ب ع: أجزاء.
920 ع: جزئا.

الثاني: أنّ وقوع الجزء على الملتقى محال ذاتي لذلك؛ كدخول الجمل في سمِّ الخياط ما داما كذلك على ما لا يخفى. وعن الثالث: إنه ليس لها[921] وجهان جوهريان فلا يكون إلا مضيئا، وهذا ظاهر.

ثمّ الفلاسفة اختلفوا فقال المشائيّون: إنّه مركب من الهيولى التي بها يوجد الجسم والصورة التي يكون بها جسما إنّ جسمية،[922] ونوعًا أنّ نوعية،[923] وكلّ منهما قديم، فيلزم لهم قدم هيولى العالم وصورته، ونفي حشر الأجساد[924] بجميع الأجزاء المتفرقة وما يترتَّب عليه.

وذهب الإشراقيون إلى أنه[925] نفس الصورة الجسمية، وتسمى بالهيولى أيضا، وأنها قديمة. والمتكلّمون لما أبطلوا الهيولى والصورة بما مرَّ وبغيره أبطلوا قدمهما[926] أيضا، وأثبتوا إمكان[927] حشر الأجساد[928] بجمعها،[929] وما يترتَّب عليه عقلا، ووقوعها نقلا، وحدوث الأجزاء عقلا بأن الله تعالى[930] فاعل [33و]مختار، والعالم أثره. وأثر المختار حادث على ما لا يخفى، ونقلا بأمثال قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كلّ شَيْءٍ﴾،[931] وبأمثال قوله[932] عليه السلام : «كان الله ولم يكن معه شيء.»[933]

وأما قولهم: العالم حادث لأنه متغيّر انتهى، فلا يثبت إلا حدوث الحوادث اليومية على ما لا يخفى. وبالجملة أجمع الصحابة والتابعون ومن بعدَهم من العلماء المحقِّقين على أنّ العالم بجميع أجزائه حادث

---

921 ع – لها؛ ح: له.

922 ع: جسميته.

923 ع: جسميته.

924 ع: الأجسام.

925 ب: أن.

926 ع: قدمها.

927 ب: بامكان.

928 ع: الاختيار.

929 ع: مجمعها؛ ح: بجميعها.

930 ب: بالله؛ ع: باذن الله.

931 سورة الرعد، 16/13؛ وفي مواضع أخرى.

932 ب: وأمثاله؛ ع: وأمثال.

933 صحيح البخاري، بدء الخلق 3191.

بالحدوث الزماني؛ لا الذاتي كما زعمه[934] الفلاسفة، وجد بقدرة الله بعد أن لم يكن، بعدية زمانية لا ذاتية. وكان من ضروريات الدين. ولذا[935] ذكره[936] المصنّف في الإلهيّات الضرورية.

هذا[937]وأما الحقيقة العقلية المركّبة من الجنس والفصل القريبين[938] عند المتقدمين من الفلاسفة، ومنهما[939] أو من أمرين متساويين أو أمور متساوية عند المتأخِّرين منهم، فمبنيّة على الوجود الذهني في الحقيقة، وعلى الوجود[940] الكلّي الطبيعي في الخارج في ضمن الأشخاص، وعلى اتحاد الحقيقة العقلية والخارجية بالذات، ولذا حكموا باختلاف حقائق الأنواع الحقيقيّة[941] بالذات، والكلّ باطل في الإسلام عند المتكلّمين المنكرين لها؛ ولذا حكموا بكون الكلّيات الخمس من الأمور الاعتبارية الوهمية المحضة، على ما لا يخفى. وحكموا[942] بأن الحقائق الخارجية للأجسام[943] متَّحدةً بالذات، وإنما الاختلاف بالعوارض المشخَّصة[944] لا غير. هكذا حقِّق المقال،[945] ودع عنك ما قيل[946] أو يقال، ولقد طوَّل الخيالي جلبي هنا[947] أيضا بتطويلات[948] فلسفية وتشكيكات سفسطية، كما لا يخفى على المنصف الخائض[949] فيها، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[إبطال القول بالعلية]

للعُلْوِ بالسُّفْلِ ربْطٌ لا بتعليلٍ ۞ إذْ قدْ يدورُ مدارٌ بلْ مضافانِ

---

934 ب ع: زعمه.

935 ب ع: ولذا.

936 ع: ذكر.

937 ب – هذا.

938 ع: القريبة.

939 ع: منها.

940 ب: الوجود.

941 ب: الحقيقة.

942 ب – بكون الكليات الخمس من الأمور الاعتبارية الوهمية المحضة على مالا يخفى وحكموا.

943 ب: للاسلام.

944 ح: الشخصية.

945 ح: هذا المقام.

946 ب: قيس.

947 ب: هذا أنظر إلى شرح قصيدة النونية للخيالي جلبي، 63-68.

948 ب ع: تطويلات.

949 ع ح: الناظر.

أقول: لما زعم المنجمون والصابئون من الفلاسفة أنّ الكواكب المتحرّكة بتحرّكات[950] الأفلاك هي[951] العلل المؤثّرة للحوادث الواقعة في العالم السفلي من البسائط[952] الأربعة والمركّبات التامّة الثلاثة والناقصة الكثيرة، كالسحاب[953] والمطر والثلج والدخان والبخار ونحو ذلك. واستدلّوا على ذلك بالدوران أي بترتب هذه السفليات على هذه العلويات وجودًا وعدمًا بحسب الحركات في الفصول الأربعة. وزعم بعض المتكلّمين أيضا أنّه [33ظ]لا دخل للعلويات بالسفليات أصلا؛ لا بطريق التعليل ولا بطريق السببية؛ أراد أن يبينه[954] على ما هو الحق. وهو أنّ الله تعالى ربط هذه العلويات بهذه السفليات، بأن جعلها أسبابا لها لحِكَم يعلمها؛ كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا﴾[955] فقال **(للعلو)** أي للأجسام العلويات من الأفلاك والكواكب بحسب حركاتها المختلفة في الفصول الأربعة **(بالسفل ربط)** أي مربوطية[956] بجميع السفليات؛ لا كما زعم[957] بعض المتكلّمين. **(لا بتعليل)** كما زعم[958] المنجمون والصابئون. ولما استدلّوا بالدوران على كون المدار علّة مؤثّرة في الدائر؛ أشار إلى ردِّه بطريق النقض بالتخلُّف فقال: **(إذ قد يدور مدار)** أي قد يكون مدارٌ دائرا، فيلزمه أن يكون الدائر مدارا، فيلزمه أن يكون المعلول علّة والعلَّة معلولا، وهو باطل بالضرورة.

وقوله: **(بل مضافان)** عطف على مدار، أي بل قد يدور كلُّ واحد من المتقابلَين المتضايفين،[959] فيكون كلّ منهما مدارا ودائرا؛ كالأبوة والبنوة. فيلزم مما ذكروه[960] أن يكون كلٌّ منهما علَّةً مؤثِّرةً في الآخر، وهو ضروري البطلان. ويجوز أن يكون **(بل مضافان)** عطفا على مقدَّرٍ، أي هما ليسا بعلَّة ومعلول؛ بل هما مضافان بالسببية والمسبَّبيّة،[961] كما يدلُّ عليه ظواهر النصوص ومجرَّبات الأمور، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

---

[950] ع ح: بحركات.

[951] ب: على.

[952] ب: في البسائط.

[953] ع: والسحاب.

[954] ع ح: ينبه.

[955] سورة آل عمران، 191/3.

[956] ع: مربوطة.

[957] ع ح: زعمه.

[958] ع ح: زعمه.

[959] ب: المتضافين.

[960] ح: ذكروا.

[961] ع – والمسبّبيّة.

[النبوات]

[إرسال الرسل]

اللهُ أرسلَ فينا للهُدَى رسلاً ۞ مصدِّقين بآياتٍ وتبْيانِ

وأقول: لما فرغ المصنّف من الإلهيات شرع في النّبوّات[962] لكونها من أعظم الضروريات الدينيّة أيضا. فقال: (**الله أرسل فينا**) أي بعث إلينا[963] معاشر المؤمنين من لدن آدم عليه السلام إلى نبينا عليه السلام لمزيد اختصاصهم لنا؛ وإلا فهم مبعوثون إلى مطلق الناس (**للهدى**) أي لأجل الهداية[964] وإعلام طريق البُغْية الحقيقيّة لنا بسهولة. والبغية الحقيقيّة[965] لنا هي السعادة الأخروية الأبدية، وطريقها جملة الأحكام الشرعية الإلهية والنبوية الاعتقادية والخُلُقية والعملية[966] الملقَّبة[967] بالأديان الإلهية والشرائع النبوية.

وقوله: (**رسلا**) أي أنبياء عظام، فإن الرسول لغة من الرسالة، وهي نقل الكلام [34و]من أحد إلى أحد بأمره، فعول بمعنى فاعل، وشرعا[968] إنسان بعثه الله تعالى إلى الخلق لتبليغ الأحكام ومعه كتاب له[969] أو لغيره أو شريعة جديدة، والنبي لغة من النبأ بمعنى الخبر، فعيل بمعنى فاعل وشرعا إنسان بعثه الله تعالى إلى[970] الخلق لتبليغ الأحكام ومعه كتاب أو لا، وشريعة جديدة أو لا، فأعمُّ من الرسول، ومن ثمّ ورد في بعض الحديث[971] أنّ الأنبياء عليهم السلام مائة ألف واثنان[972] وعشرون ألفا، والرسل منهم ثلاثمئة وثلاثة عشر، والكتب مائة وأربعة نازلة على ثمانية منهم، وكثيرا ما يجيء الرسول بمعنى النبي، كما في هذا المقام، وكما في قوله تعالى: ﴿كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾،[973] وفي قولنا آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله.[974]

---

[962] ب ح: النبويات.

[963] ع – بعث إلينا.

[964] ح: هداية.

[965] ع: الحقيقة.

[966] ع: العلمية.

[967] ع: الملقبية.

[968] ع – وشرعا.

[969] ب – له.

[970] ع – إلى.

[971] ع – الحديث.

[972] ح: وأربعة.

[973] سورة البقرة، 285/2.

[974] ع ح – وفي قولنا آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله.

وقوله: (**مصدِّقين**) صفة لرسل، أي مصدِّقين من عند الله في دعوى النبوّة، وعند[975] طلب الأمة البيّنة على ذلك (**بآيات**) أي بخلق معجزات كثيرة عظيمة خارقة للعادة دالَّة على ذلك قطعا بتوفيق الله تعالى، وخلقه علما ضروريا لبعض الأمة بأن هذه فعل[976] الله[977] ألبتَّة، خلقها إظهارًا لصدقهم عند العامة.[978]

وقوله: (**وتبيان**) عطف تفسير للآيات[979] ذكره وأفرده[980] للسجع، أي ومعجزات واضحات في كونها من الله تعالى فقط،[981] ودالَّة على صدقهم لكونها خوارق عظام ظاهرة في أيدي ذوات عظام، وقد عرَّفوا المعجزات بأنها أمر خارق للعادة أراد الله تعالى به[982] إظهار صدق من ادعى أنّه نبي[983] الله تعالى، فخرج بقوله (أراد الله) انتهى. الإرهاصات وهي الخوارق في يد النبي عليه السلام قبل النبوّة، والكرامات، وهي الخوارق في يد الولي الذي هو العالم المحقِّق العامل الكامل، والإعانات، وهي الخوارق في يد العالم الصالح في الجملة، وقيل في يد الجاهل الصالح، والاستدراجات، وهي الخوارق في يد الكافر موافقا[984] لدعواه، كما في الدجال، والإهانات، وهي الخوارق في يد الكافر مخالفا دعواه كما في مسيلمة الكذاب؛ حيث ادعى أنّ معجزته تكلُّم هذا المعز، فقال:[985] أنت كذَّاب ملعون. فالخوارق ستة، وأما السحر فعند جمهور المحقِّقين من الأمور العادية؛ لأنه مما يترتب [34ظ]على أسباب، كلّما[986] باشرها أحد يخلقه الله عقيبها.

هذا وقد أنكر بعض غلاة الكفرة[987] مطلق الخوارق والنبوّة والولاية من أصلها عنادا ومكابرة،[988] وتشبَّثوا في ذلك بشبهات باطلة وتوهُّمات عاطلة، فلا فائدة في ذكرها ولو لغرض الإبطال؛ لظهور بطلانها بحيث لا يخفى على آحاد المسلمين، فضلا عن العلماء الراسخين. فلقد طوّل الخيالي جبلي هنا[989] على ما

---

[975] ع ح: عند.
[976] ع – الله وخلقه علما ضروريا لبعض الأمة بأن هذه فعل.
[977] ب – الله.
[978] ع ح: الأمة   ع + علما ضروريا لبعض الأمة بأن هذه فعل الله البتة خلقها إظهارا لصدقهم عند الأمة.
[979] ب – للآيات؛ ع: للأديان.
[980] ب: وأفرد.
[981] ح – فقط.
[982] ع – به.
[983] ب ع + من.
[984] ع: مخالفا.
[985] ع ح: فقالت.
[986] ع: كلها.
[987] ع: الكفر.
[988] ح: أو مكابرة.
[989] انظر إلى شرح قصيدة النونية للخيالي جلبي، 69-71.

هو عليه[990] دأبه بخرفات فلسفية وشبهات سفسطية، فالواجب عليه تركه لما لا يعنيه واشتغاله بما[991] يعنيه؛ إذ لا فائدة في أمثاله[992] إلا توهين عقائد الضعفاء وتمكين شبهات الجهلاء، على ما لا يخفى، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

لِحَاجةِ الخلْقِ في حكْمِ العقولِ إلى ۞ متمّم وكذا في علمِ أديانِ

وأقول: واعلم أنّ بعثة الأنبياء عليهم السلام معلَّل بعلَّتين في الظاهر. الأولى: تحصيلية. وأشار إليها بقوله: (**للهدى**). والثانية: حصولية. وإليها أشار بقوله: (**لحاجة الخلق**). فإن العقول وإن كانت[993] في غاية اللطافة[994] والذكاوة؛ لكنها لمعارضة الأوهام معها كثيرا، وغلبتها عليها في الغالب؛ تخطأ وتغلط غالبا في الأحكام العقلية الصرفة؛ لاسيما الاعتقادية[995] الدينيّة، ولذا كثر[996] المخطئون؛ كالفلاسفة الكفرة والفرق الضالَّة والمتصوفة الملاحدة؛ بخلاف حكم[997] الوحى اليقيني الخالص عن معارضة الأوهام وغيرها،[998] فإنه صواب دائما. ومن ثمّ قال المحقّقون: كثيرا ما يشتبه بداهة العقل ببداهة الوهم، فلا يعتد بالعقائد الدينيّة؛ لاسيما بأصولها اليقينية ما لم تؤخذ[999] من الشرع؛[1000] لاسيما من محكَم[1001] القطعيّ اليقيني؛ كما قاله تعالى الله: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾[1002] الآية، وما قال **صاحب المواقف**:[1003] إنّه إذا تعارض العقل والنقل يقدَّم العقل، ويؤوَّل النقل إذا كان النقل من المتشابهات الظنية لا من المحكَمات القطعيّة، على ما لا يخفى. فمعنى البيت (**الله تعالى أرسل فينا للهدى رسلا مصدِّقين بآيات**

---

[990] ع ح – عليه.

[991] ع + لا.

[992] ح: أمثالها.

[993] ع: كان.

[994] ع: الطافة.

[995] ب: الاعتقادياة؛ ع: الاعتقادي.

[996] ع: كثير.

[997] ع – حكم.

[998] ع: غيره.

[999] ب – ما لم تأخذ.

[1000] ب: من الشرع، وفي هامش ب: إلا من الشرع.

[1001] ح: حكمه.

[1002] سورة آل عمران، 7/3.

[1003] شرح المواقف للجرجاني ومعه حاشيتا السيالكوتي والجلبي، 2/51-57.

وتبيان) لوجود حاجة الناس المخلوقين [35و]في حكم عقولهم بالإثبات والنفي في كمالاتهم العلمية والعملية وغيرها إلى متمّم عظيم؛ لقصور أحكام عقولهم في ذلك من الخطأ والسهو والاشتباه. وقوله: **(وكذا في علم أديان)**[1004] أي[1005] وكذا إلى متمّم عظيم في تصديق الأحكام العظيمة الإلهية لقصور أحكام عقولهم في تصديق تفاصيل ذلك، بحيث[1006] تحتاج إلى الأحاديث[1007] النبوية المبيّنة لمراد الله تعالى أيَّ بيان. وهذا في التحقيق من قبيل[1008] عطف الخاصِّ على العامّ للتعظيم ولمزيد الاهتمام ببيان الأنبياء عليهم السلام.

هذا وفي هذا البيت والبيت السابق إشارة أيضا إلى ردِّ غلاة[1009] المتصوفة الإباحية المصوِّبة المنكرين لبعثة الأنبياء[1010] والشرائع الإلهية من أصلها، حيث زعموا أنّ حكم العقول لا يحتاج إلى متمِّم له أصلا؛ لأن حكم العقول[1011] صواب دائما، وأن مذهب كلِّ شخص حقٌّ بالنسبة إليه وباطل بالنسبة إلى خصمه، وأنا قد تتبعنا[1012] الشرائع فوجدناها[1013] مشتملة على ما لا يوافق العقل والحكمة، فعلمنا أنّها ليست من عند الله تعالى، ومن ثمّ قالوا: هذه الشرائع المجموعة نواميس مؤلَّفة لانتظام أمور الورى، وحيل مزخرفة لا حقيقة لها، وقال ابن العربي[1014] الطائي في فصوصه الردّى:[1015] «أهل الشرائع كلّهم كافرون، وإنّ كلّ من ادعى الألوهية فهو صادق في دعواه، وإنّ مذهب كلّ شخص حقٌّ بالنسبة إليه وباطل[1016] بالنسبة[1017] إلى خصمه»[1018]، إلى نحو ذلك من الضلالات والمحالات.

[1004] ع: اعلم أديان، ب: في أديان.

[1005] ع – أي.

[1006] في هامش ب: بدون.

[1007] ب – تحتاج إلى أحاديث،

[1008] ب – قبيل.

[1009] ب: الغلاة.

[1010] ع – عليهم السلام هذا وفي البيت والبيت السابق إشارة أيضا إلى رد غلاة المتصوفة الإباحية المصوبة المنكرين لبعثة الأنبياء.

[1011] ع: الأصول.

[1012] ب: تبعنا.

[1013] ع: فوجدنا.

[1014] ب: عربي.

[1015] ع: التردي.

[1016] ح: وباطلة.

[1017] ع – إليه وباطل بالنسبة.

[1018] أنظر إلى هامش409-410-414.

ثم بينوا عدم الموافقة للعقل والحكمة بقولهم: إنّ[1019] إباحة ذبح الحيوان[1020] وإيلامه لمنفعة الآكل، وإيجاب الجوع والعطش في صوم الأيام المعينة، والمنع عن الملاذّ[1021] التي بها صلاح البدن مع أنّه لا منفعة في هذا المنع لله تعالى، وفيه مضار للعباد؛ فيكون مخالفا للعقل والحكمة، وأيضا تكليف الأفعال الشاقَّة كطي الفيافي وزيارة بعض المواضع، والوقوف[1022] في بعضها، والسعي بين بعضها، والطواف في بعضها،[1023] والرمي لا إلى مرمى، وتقبيل حجر لا مزيَّة له على سائر الأحجار إلى نحو ذلك كما في الحجّ مع تماثلها[1024] في ذاتها ومضاهات المجانين والصبيان [35ظ]في التعري وتحريم النظر إلى الحرة الشوهاء دون الجارية الحسناء، وحرمة أخذ الفضل في صفقة[1025] وجوازه في صفقتين[1026] مع استوائهما في المصالح والمفاسد، إلى نحو ذلك ،كذا في **المواقف** وشرحه.[1027]

وإنّما بيَّنت هذه الجهالات[1028] والضلالات مع عدم الاحتياج إليها كما عرفت إظهارا لفضائح المتصوفين الملحدين المخلوطين المضلين بضعفاء المسلمين في معظم البلاد الإسلاميّة، وإرشادا لهم إلى[1029] أنّهم من الكفرة المتسترين[1030] بزيِّ الصوفيين[1031] المرشدين إلى[1032] طريقهم[1033] الباطنية، فإنه قد جاء إليها

[1019] ح+ فيها.

[1020] ب: الحيونات.

[1021] ب: الملار، وفي هامش ب: المأكل.

[1022] ع: ولا الوقوف.

[1023] ع – والطواف في بعضها.

[1024] ع: تماثيلها.

[1025] ع: صفة.

[1026] ع: صفقين.

[1027] شرح المواقف للجرجاني ومعه حاشيتا السيالكوتي والجلبي، 8/266-267.

[1028] ب: الجلالات.

[1029] ع: لا.

[1030] ع: المتثرين.

[1031] ع: المتصوفين.

[1032] ع: في.

[1033] ح: الطرائقهم؛ وفي هامش ب: طرقهم.

غلاة الروافض العنادية وعتاة[1034] الشيعة الباطنية الإباحية فأضلوا كثيرا من كبار[1035] العوام الغفلة وأخرجوهم عن الطريق الحقّ إلى طريق[1036] البطَلَة. فتبصَّر ولا تغفل، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

لولاه لمْ يَنتظم أمرُ المعادِ ولَا ۞ أمرُ المعاشِ لإيثارٍ وعدوانٍ

وأقول: هذا البيت كالدليل على ما قبله من البيتين، وإشارة أيضا إلى بطلان ما زعمه غلاة المتصوفة المصوِّبة وما زعمه[1037] سائر الكفرة المنكرين لبعثة الأنبياء عليهم السلام. فمعنى البيت بطريق الخلف **(لولا)** إرسال[1038] الرسل للهدى ولحاجة الخلق في حكم العقول إلى متمِّم، لا سيما في الأحكام الشرعية الإلهية **(لم يَنتظم أمر المعاد)** أي لا تصحُّ الأمور المعادية الأخروية الدينيّة اللازمة، بالجملة؛ منتظمةً مطابقةً موافقةً لرضاء الله تعالى. وهي جميع أنواع السعادات الأخروية من الإكرامات الإلهية في الجنات العالية، **(ولا أمر المعاش)** أي ولا أمور[1039] المعاش[1040] الدنيوية اللازمة في الجملة، وهي جميع أنواع الانتظاميات الدنيوية والمعاملات الإنسانية. وذلك لأن نظام[1041] الآخرة والدنيا إنما هو بجميع الأحكام الشرعية الإلهية المبلَّغة بواسطة الأنبياء عليهم السلام المتكفِّلين[1042] ببيانه على أتمِّ وجه وأكمل تفصيل. **(لإيثار وعدوان)** أي لأجل اختيار كلّ قوي الأشياء الحسنة لنفسه، [36و]وتجاوزه[1043] للحدِّ بالتصرف في ملك الغير ظلما، كما نشاهد من غلاة الظلمة وعتاة الفسقة من الأعيان والقضاة. ومع ذلك لولا الشريعة الشريفة وخوفهم واستحياؤهم منها في الجملة، ليختلَّ النظام بالكلّية، ويقع الهرج والمرج بالمرّة. وقد قال عليه السلام: «صنفان من أمتي إذا صلحا صلح العالم، وإذا فسدا فسد العالم: العلماء والأمراء»،[1044] وقال عليه السلام أيضا: «آفة الدين ثلاثة: فقيه

[1034] ح: وغلاة.
[1035] ب: الكبار.
[1036] ع: الطرائق؛ ح: الطريق.
[1037] ب – غلاة المتصوفة المصوبة وما زعمه.
[1038] ح: أرسل.
[1039] ع ح: الأمور.
[1040] ع ح: المعاشية.
[1041] ع: لانتظام.
[1042] ع: المتكلفين.
[1043] ب ع: وتجاوز.
[1044] الفوائد لأبو القاسم تمام، (تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد – الرياض 1412)، 196/2.

فاجر، وإمام جائر، ومجتهد جاهل»،[1045] أي صوفي متكلّف في العبادات،[1046] جاهل لأحكام دينه، ومع ذلك يفتخر بعبادته الجهلية، ويتكبَّر على غيره، ويعجب بآرائه الوهمية. فتبصَّر، وكن على بصيرة، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[إثبات نبوة محمّد عليه السلام]

محمّدٌ أفضلُ الرسلِ الذِي سمعُوا ۞ تصديقَهُ مِنْ جماداتٍ وذِئْبانِ

وأقول: لما بين إرسال الرسل إلى الأمم على العموم؛ أراد أن يبين إرسال رسولنا محمّد عليه السلام إلينا على الخصوص، وأفضليته من كلّ واحد منهم، بمعنى الأكثرية علما وعملا ومنقبة شريفة في الدنيا وثوابا ودرجة وقربة من الله تعالى في الآخِرَة. ودلائلها كثيرة جدًّا. منها أنّ دينه عليه السلام أكمل الأديان الإلهية الناسخ لسائر الأديان، ومنها أنّ دينه عليه السلام أنفع الأديان، لكونه باقيا إلى آخر الزمان، ومنها أن أعظم معجزاته الذي هو القرآن العظيم، أنفع المعجزات وأبقاها إلى مرِّ الدهور، ومنها أنّه عليه السلام حبيب الله ومقام الحبيب أعلى المقامات، ومنها أنّه عليه السلام مبعوث إلى كافة الناس أو الثقلين إلى يوم القيامة، ومنها أنّه عليه السلام خاتم الأنبياء عليهم السلام ومتمِّم القصور في الأديان، ومنها أنّ علماء أمته أكمل علماء سائر أمم الأنبياء عليهم السلام وأنفعهم للناس، ومن ثمّة ورد[1047] «أنّ علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل»،[1048] ومنها أنّ أمته أكثر الأمم وأفضلهم، [36ظ] كما قال الله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾،[1049] فالحمد لله على ذلك ثم الحمد لله.

واعلم أنّه لما كان له عليه السلام معجزات كثيرة مشهورة؛ أراد التنبيه عليها، فقال: (**الذي سمعوا تصديقه**) من الله تعالى (**من جمادات وذؤبان**)، وذلك ما ذكر في **المواقف** وشرحه[1050] وغيرهما أنّه قال علي رضي الله عنه: «كنت مع النبي عليه السلام بمكة فخرجنا في بعض نواحيها فما استقبله جبل ولا شجر إلا

[1045] كشف الخفاء ومزيل الإلباس للعجلوني، (ت: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي، المكتبة العصرية، 1420هـ/2000م)، 24/1.

[1046] ع ح: العبادة.

[1047] ع – أنّ علماء أمته أكمل سائر أمم الأنبياء عليهم السلام وأنفعهم للناس وثمت ورد.

[1048] المقاصد الحسنة للسخاوي، (ت: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت 1405هـ/1985م)، 702/1؛ كشف الخفاء للعجلوني، 74/2.

[1049] سورة آل عمران، 110/3.

[1050] شرح المواقف للجرجاني ومعه حاشيتا السيالكوتي والجلبي، 280/8-288.

وهو يقول السلام عليك يا رسول الله»[1051] رواه الترمذي وغيره. وعن ابن عمر رضي الله عنهما أيضا قال: «كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فأقبل أعرابي، فلما دنا منه قال له النبي صلى الله عليه وسلم: يا أعرابي أين تريد؟ قال: إلى أهلي. ثم قال له: هل لك إلى خير؟ قال: وما هو؟ قال له: تشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له، وتشهد أنّ محمّدا عبده ورسوله. قال الأعرابي: ومن يشهد على ما تقول؟ قال عليه السلام: هذه السلمة، فدعاها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بشاطيء الوادي فأقبلت تخد الأرض خدًّا حتى قامت بين يديه عليه السلام، فاستشهدها ثلاثا أنّه كما قال عليه السلام، ثم رجعت إلى منبتها.»[1052] رواه الدارمي وغيره، وآمن الأعرابي. وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أيضا: «أنّ راعيا كان يرعى غنما له بالحرَّة، فوثب ذئب إلى شاة فاختطفها فحال الراعي بين الذئب والشاة واسترجعها، فأقعى الذئب على ذنبه، فقال الراعي: أما تتقي الله تحول بيني وبين زرق ساقه الله إلي. فقال الراعي: العجب من ذئب يكلِّمني بكلام الناس! فقال الذئب: ألا أحدِّثك بأعجب من ذلك؟ هذا رسول الله يحدِّث الناس بأبناء ما قد سبق. فأخذ الراعي الشاة وجاء إلى النبي عليه السلام فأخبره بذلك. فقال عليه السلام: صدق، إنّ من اقتراب الساعة كلام السباع.»[1053] رواه بنوع اختلاف في شرح السنة.

وقد روى أبو هريرة رضي الله عنه أيضا هذا المعنى بعبارة أخرى. وعن أم سلمة رضي الله عنها: «أنّه كان النبي عليه السلام يمشي في الصحراء فنادى مناد مرّتين يا رسول الله، فالتفت عليه السلام فإذا ظبية موثقة عند أعرابي نائم، فقالت: ادن مني [37و]يا رسول الله، فقال عليه السلام: ما حاجتك؟ فقالت: إنّ هذا الأعرابي صادني ولي خشفان[1054] في هذا الجبل فأطلقني حتى أذهب إليها فارضعهما وأرجع. فقال عليه السلام: أتفعلين ذلك؟ فقالت: إن لم أفعل ذلك ليعذبني الله عذاب العشار.[1055] فذهبت وأرضعت ورجعت.

[1051] الجامع الكبير للترمذي، المناقب 3626؛ المستدرك للحاكم، (تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية–بيروت 1422هـ/2002م) 277/2.

[1052] سنن الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، (ت. حسين سليم أسد الداراني)، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1412هـ/2000م، 166/1.

[1053] صحيح ابن حبان، (تحقيق: شعيب الأرنؤوط)، مؤسسة الرسالة، بيروت 1412هـ/1991م، 418/14.

[1054] الخشفان جمع خشف، والخشف مثلثة: ولد الظبي أول ما يولد أو أول مشيه، أو التي نفرت من أولادها وتشرّدت. انظر القاموس المحيط مادة "خشف" 3/ 138.

[1055] العشار, بفتح العين والشين: قابض العشور. انظر مادة "عشر" في القاموس المحيط 2/ 92.

فأوثقها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فانتبه الأعرابي من نومه وقال: يا رسول الله ألك حاجة؟ قال: نعم. تطلق هذه الظبية فاطلقها، فانطلقت وهي تشهد أن لا اله إلا الله وأنّ محمّدا رسول الله.»[1056]

وقد روي أيضا «أنّ أعرابيا جاء على ناقة حمراء فأناخ على باب المسجد، ودخل وسلم على النبي عليه السلام فقعد. فقال جماعة: يا رسول الله، الناقة التي تحت الأعرابي سرقة. فقال: ألكم بيّنة؟ قالوا: نعم. فقال عليه السلام: يا علي، خذ حقَّ الله من الأعرابي إن قامت عليه البيّنة، وإن لم تقم فردَّه إليه. فأطرق الأعرابي، فقال عليه السلام: قم لأمر الله وإلا فآذن بحجّتك. فقالت الناقة من خلف الباب: والذي بعثك بالكرامة يا رسول الله أنّ هذا ما سرقني، وما ملكني أحد سواه.»[1057]

وأمثال ذلك كثيرة جدًّا منها اشتكاء النوق عن أصحابها من قلَّة العلف، ومنها النور الذي يظهر في جبين آبائه إلى أن ولد، ومنها ولادته مختونا مسرورا، ومنها خرور الأوثان والأصنام سجَّدا ليلة ولادته، ومنها سقوط أشراف قصور الأكاسرة[1058] بعدها، ومنها خاتم النبوّة بين كتفيه، ومنها طوله عند الطويل ووساطته[1059] عند الوسيط، ومنها رؤيته مَن خلفه كرؤيته مَن قدَّامه، ومنها إظلال السحاب[1060] إلى حيث يمشي، ومنها ينبوع الماء من بين أصابعه إلى أن رويت[1061] جيشه ودوابهم، ومنها شبع الخلق الكثير من طعامه القليل، إلى غير ذلك مما لا يحصي. وسيجيء بعض منها، صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله وأصحابه وأتباعه الصالحين، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

وأمرُه بيّنٌ في حالتيْهِ لِمَنْ ❁ كانتْ له في اعتبارِ الحالِ عينانِ

[37ظ]وأقول: اعلم أنّ نبوته عليه السلام ثابتة بهذه المعجزات الكثيرة، لاسيما بالقرآن العظيم كما ستعرف[1062] عند الجمهور. وقد استدلّ بعض المحقِّقين على نبوته عليه السلام بوجهين آخرين عقليَّين.

[1056] المعجم الكبير للطبراني، (مكتبة ابن تيمية، القاهرة 1415هـ/1994م)، 23/،331؛ قال الألباني في الضعيفة (14/ 525): هذا إسناد ضعيف جداً.

[1057] المستدرك للحاكم، 276/2.

[1058] ع: الأكاثرة.

[1059] ح: ووساطه.

[1060] ب ع: السحابية.

[1061] ع ح: رؤية.

[1062] ح: ستعرفه.

الأول: ما تواتر عند الكلّ قبل نبوته عليه السلام وبعدها من عظيم أحواله الشريفة وعقائده[1063] المتينة وأخلاقه الكريمة وأعماله القويمة وأقواله الحكيمة.[1064] ومن جملتها أنّه عليه السلام كان في غاية من الصبر وتحمل المشاق في تبليغ أحكام الله من غير فتور ولا توان. ثم لما استولى على الأعداء، وبلغ الفرصة العليا لم يتغيّر عما كان عليه. وكان[1065] في غاية الشفقة على الأمة، ونهاية السخاء على الضعفاء حتى خوطب بقوله تعالى: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ﴾،[1066] وعوتب بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كلّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾،[1067] وكان لا يلتفت إلى زخارف الدنيا وأهلها حتى أنّ قريشا عرضوا عليه المال الكثير والرياسة العظيمة ليرجع عن دعوى النبوّة، ولم[1068] يلتفت إليهم أصلا. وكان مع الفقراء[1069] والمساكين في غاية التواضع والمخالطة، ومع الأغنياء وأرباب الرياسة في غاية الترفُّع والمباعدة. ومع ذلك كلّه، قد أوتي من علوم الأولين ولآخرين ما لا يحصي، ولا يضبط؛ كما يشهد له الزبر المؤلفة في بيان الأحاديث النبوية؛[1070] كالكتب الستة وغيرها مع كونه أميا غير قارئ من أحد. وكان يقدم حيث يحجم الأبطال، ولولا ثقته بعصمة الله إياه لا متنع ذلك منه. ومن ثمّ لم يجد أعداؤه مع كثرتهم وقوّتهم وشدَّة عداوتهم وحرصهم على الطعن فيه مطعنا،[1071] ولا إلى القدح فيه سبيلا. فإن العقل يجزم بامتناع اجتماع[1072] هذه الفضائل والفواضل في[1073] غير النبي عليه السلام، وبامتناع أن[1074] يجمع الله تعالى هذه الكمالات[1075] العلمية والعملية في حقِّ من يعلم أنّه يفتري عليه، ثم يهمله ثلاثا وعشرين سنة، ثم يظهر دينه وطريقته على سائر الأديان والطرائق[1076] وينصره على أعدائه، ويعظم دينه [38و]وأتباعه العلماء والأمراء وسائر المؤمنين المتبعين، له ويحيي آثاره بعد

[1063] ع ح: وعقائد.
[1064] ح: الحكمية.
[1065] ب – وكان.
[1066] سورة فاطر، 8/35.
[1067] سورة الإسراء، 29/17.
[1068] ع ح: لم.
[1069] ب – مع الفقراء.
[1070] ع: النبوة.
[1071] ع: مطلقا؛ ح: مطونا.
[1072] ح – اجتماع.
[1073] ح – في.
[1074] ح: أنه.
[1075] ع ح: الكلمات.
[1076] ع – والطرائق.

موته إلى يوم القيامة صلى الله عليه وسلم بأكمل الصلاة وأتم التسليمات. والثاني: أنّه عليه السلام بعث[1077] وادعى النبوّة العظيمة بين أظهر قوم لا كتاب لهم ولا حكمة؛ بل هم كانوا عن الحقّ الصريح معرضين، وعلى البطلان الصرف مصرّين؛[1078] إذ كانت قريش على وأد البنات وعبادة الأوثان، وكان الفرس على عهر الأمهات وتعظيم النيران، وكان الترك على درء العباد[1079] وتخريب البلاد، وكان الهند على عبادة البقر وتعظيم الحجر، وكان اليهود على صنعة التزوير بالقيود وكتم الحقّ بالإيمان الغليظة[1080] والجحود، وكان النصارى على التثليث[1081] في الفرد الأحد والمعبود الصمد إلى غير ذلك. فضلّل آراءهم وسفّه أحلامهم وأبطل مللهم وهدم دولتهم[1082] مع كثرتهم أعوانا وأشياعا، وقلته عليه السلام أصحابا وأتباعا، وكمل البرايا[1083] بالبر والإيمان ونوّر العالم بالعلم والعرفان،[1084] وأظهر دينه على جميع الأديان. وأتم مكارم الأخلاق بين الإنس والجن حتى اشتهر ذلك في الآفاق والأقطار، وصار كالشمس في رابعة النهار فلا معنى للنبوّة[1085] سوى ذلك، صلى الله تعالى عليه وسلم.

كذلك فأشار المصنّف رحمه الله بهذا البيت إلى هذين الوجهين القويين فللّه درّه، فمعنى البيت إجمالا **(وأمره)** أي نبوته[1086] عليه السلام. **(بين)** ظاهر جدًّا. **(في حالتين)** أي قبل النبوّة[1087] وبعدها بحيث لا يشتبه حقيقتها بعد التأمل فيما قلنا أصلا، ولذا[1088] قال **(لمن كانت له في اعتبار الحال)** أي في ملاحظة أحواله الشريفة في حالتين **(عينان)**:عين[1089] البصر، وعين البصيرة، فينظر بعين بصره ويعتبر بعين بصيرته،[1090] كما فصلنا بما لا مزيد عليه، والله أعلم.

[1077] ح: يبعث.

[1078] ح: مصرين.

[1079] ب: العبادة.

[1080] ح: الغليظ.

[1081] ب: التلبيس.

[1082] ح: دولهم.

[1083] ح: يا.

[1084] ع: الفرقان.

[1085] ع: النبوة.

[1086] ع ح: ونبوته.

[1087] ع – عليه السلام بين ظاهر جدًّا في حالتيه أي: قبل النبوة.

[1088] ع ح: ولذا.

[1089] ع – عين.

[1090] ع: بصيرت.

قال المصنّف رحمه الله:

إخبارُهُ عَنْ غيوبٍ كالحكايةِ عَنْ ۞ بَلْوَى تصيبُ بِعُثمانَ بْنِ عفَّانِ

[38ظ]وأقول: يعني أنّ معجزاته صلى الله تعالى عليه وسلم كثيرة جدًّا. منها إخباره عن المغيبات بإعلام الله تعالى. وذلك كالحكاية عن بلوى ومصيبة عظيمة بحسب الظاهر، تصيب بعثمان بن عفان رضي الله عنه (ت. 35هـ/656م)، وهي الشهادة. ذكر البخاري في مناقبه «أنّ أبا موسى الأشعري رضي الله عنه قال: إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل حائطا أي بستانا و أمرني بحفظ بابه، فجاء من وراء الباب رجل يستأذن في الدخول، فأخبرته عليه السلام، فقال: ائذن له وبشِّره بالجنة، فإذا هو أبو بكر رضي الله عنه، ثم رجل آخر يستأذن في الدخول، فأخبرته عليه السلام، فقال: ائذن له وبشِّره بالجنة، فإذا هو عمر رضي الله عنه، ثم جاء رجل يستأذن في الدخول، فأخبرته عليه السلام، فسكت ثم قال: ائذن له وبشِّره بالجنة على بلوى ستصيبه، فإذا هو عثمان رضي الله عنه.»[1091] قصته طويلة مذكورة في السير، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

وَمَا جرَى بَيْنَ كِسْرَى والصَّحابةِ مِنْ ۞ إنفاقِ كنزٍ وَمِنْ تخريبِ بُلدانِ

وأقول: قوله **(وما جرى)** عطف على بلوى في البيت السابق أو على الحكاية. **(وكسرى)** ملك الفرس. وذلك أنّه قد روى عدي: «أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لي: لئن طالت بك حياة لتفتحن كنز كسرى،[1092] ثم قال عدي: كنت ممن افتتح كنوز كسرى ابن هرمز.»[1093] وعن أبي هريرة رضي الله عنه أيضا أنّه قال: «قال عليه السلام: إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده، والذي نفس محمّد بيده لتنفقنَّ كنوزهما في سبيل الله.».[1094] وكان الأمر كما أخبره عليه السلام على ما بيَّن كتب السير. فإن أردت الاطلاع، فارجع إليها، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

وغزوةِ البحرِ مِنْهُمْ مرَّتينِ وأنْ ۞ يكونَ مَعَ أوَّلِهِمْ بِنْتُ مِلْحَانِ

[1091] صحيح البخاري، أخبار الآحاد 2762.

[1092] ع – ثم قال عدي كنت ممن افتتح كنوز كسرى.

[1093] صحيح البخاري، المناقب 3595.

[1094] صحيح البخاري، فرض الخمس 3120.

وأقول: قوله (**وغزوة البحر**) عطف على ما جرى. وقوله (**وأن يكون**) عطف على غزوة. فهما معجزتان أخريان له عليه السلام. وذلك أنّه قال أنس رضي الله عنه: [39و]«دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على بنت ملحان -بكسر الميم وسكون اللام- فاتَّكَأ عندها، ثم ضحك عليه السلام، فقالت لم تضحك يا رسول الله؟ فقال رسول الله: ناس من أمتي يركبون البحر الأخضر في سبيل الله مثلهم مثل الملوك على الأسَّرة، فقالت يا رسول الله، أدع الله أن يجعلني منهم، فقال عليه السلام: اللهم اجعلها منهم، ثم عاد عليه السلام فضحك، فقالت مثل ذلك. فقال لها مثل ذلك، فقالت: ادع الله أن يجعلني منهم، فقال: أنت من الأولين ولست من الآخرين. قال أنس رضي الله عنه: فتزوجت[1095] عبادة بن الصامت فركبت البحر في المرَّة الأولى دون الثانية، كما أخبر[1096] عليه السلام.»،[1097] والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

وشقُّهُ قمرًا والكشفُ إذْ سَأَلُوا ۞ غَدَاةَ مِعراجِهِ عَنْ حالِ رُكبانِ

وأقول: قوله (**وشقُّه**) عطف على إخباره، لا على غزوة؛ إذ ليس هو من قبيل الإخبار عن المغيبات. وذلك أنّه قد روى أنس رضي الله عنه أيضا: «أنّ أهل مكة سألوا رسول الله عليه السلام أن يريهم أية دالَّة على صدقه في دعوى النبوّة، فأشار بإصبعه اللطيف إلى شق القمر فانشق شقين متباعدين، حتى كان الجبل بينهما فلم يؤمنوا من غاية عنادهم ونهاية خذلانهم، خذلهم الله.»[1098]

وقوله: (**والكشف**) عطف على الشق. وذلك أنه[1099] لما أخبر النبي عليه السلام بحديث الإسراء لأهل مكة قال أبو جهل: عليه اللعنة: يا معشر بني كعب بن لؤي هلمّوا إلى هذا فانظروا ماذا يدعي، فجاؤوا فأخبرهم بحديث الإسراء، فمنهم من صفَّق أصابعه ووضع يده على رأسه تعجُّبا وإنكارًا واستهزاءً -قاتلهم الله- ومنهم من سعي إلى أبي بكر رضي الله عنه وأخبره بذلك، فقال رضي الله عنه: إن كان قال ذلك فلقد صدق، قالوا: أتصدِّقه على ذلك؟ فقال: إني لأصدِّقه على أبعد من ذلك، فسُمِّي الصديق رضي الله عنه، وارتدَّ آخرون من ضعفاء المؤمنين. ثم قال أهل مكة: إن كنت صادقا فيما ذكرت فانعت لنا[1100] المسجد الأقصى، فجلَّى الله تعالى عن بيت المقدس، فطفق عليه السلام ينظر إليه وينعته لهم، فقالوا: أما النعت فقد

[1095] ح: فتزوج.

[1096] ع: أخبره.

[1097] صحيح البخاري، غزو المرأة في البحر 2877.

[1098] صحيح البخاري، المناقب 3637.

[1099] ع: لأنه.

[1100] ح – لنا.

أصبت فيه، فأخبرنا عن عِيرنا وركباننا فيه، فأخبرهم بعدد جمالها وأحوالها،[1101] وقال: يقدم عِيركم يوم كذا مع طلوع الشمس يقدمها[1102] جمل أورق، فخرجوا بشروق[1103] ذلك اليوم نحو[1104] الثنيَّة.[1105] فقال قائل منهم: والله الشمس قد شرقت، وقال آخر: هذه والله العير قد أقبلت يقدمها جمل أورق كما قال محمّد عليه السلام، ثم لم يؤمنوا وقالوا: ما هذا إلا سحر مبين.[1106] خذلهم الله، ولعنهم الله، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

والرَّميُ بِالبدرِ بالحصباءِ أعيُنهمْ ۞ والردُّ فِي أُحُدٍ عَيْنَ ابنِ نُعْمَانِ

وأقول: قوله **(والرميُ)** عطف على الكشف. **(والبدر)** في الأصل اسم ماء، كانت العرب تجتمع فيه في[1107] السنة مرَّة لسوقهم وتجارتهم فيه. ثم[1108] قيل للموضع القريب منه بدر. **(أو الحصباء)** دقاق الحصى والرمل. وذلك[1109] أنّ أبا جهل خذله الله لما خرج بجميع أهل مكة ونزل بالبدر، وهو مسافة يوم إلى المدينة للمقاتلة مع[1110] النبي عليه السلام، وكانوا[1111] أكثر من ألف متسلحين، فقال عليه السلام لأصحابه: هذه كفرة قريش قد جاءت بخيلائها وفخرها يكذِّبون رسول الله صلى الله عليه وسلم، فخرج عليه السلام ومع ثلاثة مئة وثلاثة عشر من خُلَّص أصحابه عليهم الرضوان، وكان المتسلحون منهم قليلا، فلما قرب[1112] الفئتان دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: اللهم إني[1113] أسألك ما وعدتني من النصرة، فبالغ في أمثال ذلك حتى وقع رداؤه الشريف من ظهره عليه السلام، فأتاه جبرائيل عليه السلام، فقال: خذ قبضة حصاء فارمهم فأخذها فرمى بها إلى وجوههم، فقال: شاهت الوجوه، فدخل كلّ حصاة عين كافر فلم يبق

[1101] ح – وأحوالها.

[1102] ح: فتقدمها.

[1103] ح: شروق.

[1104] ح: نحن.

[1105] ع ح: السني.

[1106] المستدرك للحاكم، 81/3.

[1107] ع – في.

[1108] ح – ثم.

[1109] ح: ذلك.

[1110] ع: معه.

[1111] ح: وكان.

[1112] ع: قربت.

[1113] ح – إني.

مشرك[1114] إلا شُغِل بعينيه، فانهزموا وردفهم[1115] المؤمنون يقتلونهم ويأسرونهم حتى قتلوا سبعين وأسروا سبعين من صناديدهم،[1116] وذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ﴾ أي حقيقة، ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾ أي ظاهرا ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾[1117] أي حقيقة. وقصته مشهورة ملخصة في التفاسير.[1118] لاسيما في تفسيرنا **مجمع البحرين** يسر لنا[1119] الله إتمامه. هذا وقد روي أيضا أنّ عين ابن نعمان في غزوة أحد سقط إلى الأرض، فأخذها، وجاء بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأخذها عليه السلام، فوضعها في موضعها فصحَّت كالأولى، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

وكَمْ رَوَوْا بأسانيدٍ مصحَّحةٍ ۞ أمثالَ مَا قدْ رَوَى عنْهُ الصّحيحانِ

وأقول: يعني[1120] أن الأحاديث المروية بأسانيد صحيحة في بيان معجزاته عليه السلام كثيرة جدًّا، كما ذُكرت في الكتب الستة في بيان الأحاديث الصحاح التي هي: البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، وأبو داود، وغيرها. فمن أراد[1121] الاطلاع فليرجع إليها. فمعنى البيت: ورواية كثيرة روى المحدثون الثقات، على أن: **(كم)** خبرية للتكثير، مفعول مطلق لرووا، وواجب التقديم للتصدّر. **(بأسانيد مصحّحة)** في بيان معجزاته عليه السلام، أي بسبب[1122] نقل عدول ضابطين متصلين إلى المنتهى،[1123] الذي هو النبي عليه السلام عند الجمهور، أو النبي عليه السلام أو الصحابي[1124] رضي الله عنه أو التابعي رحمهم الله عند البعض. فالأول: يسمى حديثا مرفوعا. والثاني: موقوفا. والثالث: مقطوعا. وذلك لأن الحديث عند الجمهور قول الرسول أو فعله أو تقريره. وعند البعض هذه الثلاثة من الصحابة والتابعين تسمى حديثا أيضا.

[1114] ع: كافر.

[1115] ح: وردهم.

[1116] ع: صناديد.

[1117] سورة الأنفال، 17/8.

[1118] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري، (دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة 1407 هـ)، 207/2.

[1119] في النسخ: يسَّرنا.

[1120] ع – يعني.

[1121] ب + أن.

[1122] ع: سبب.

[1123] ع: منتهى.

[1124] ع: والصحابة.

ثم الحديث باعتبار السند، الذي هو رجال الحديث: إما صحيح أو حسن أو ضعيف. فالصحيح: ما ثبت بنقل عدل[1125] ضابط متصل سنده إلى المنتهى. والحسن: هذا مع نوع قصور في هذه الصفات الثلاث. والضعيف: ما نقص منه صفة أو صفتان أو ثلاث منها، وكثيرا ما يطلق الصحيح فيراد به ما ليس بضعيف، فيشمل الحسن أيضا. وهو المراد هنا، والله أعلم.

وقوله: (**أمثال ما**) مفعول رووا. أي أمثال أحاديث صحاح في بيان معجزاته عليه السلام. (**قد روى عنه**) عليه السلام (**الصحيحان**) أي الكتابان الصحيحان[1126] عند المحدثين وغيرهم، يعني البخاري ومسلم، فإنهما مشهوران عندهم[1127] بذلك، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

دَلالةُ الصّدقِ بينَ الكلِّ مشتركٌ ۞ تواترتْ مِثلَ معنَى شِعرِ حسَّانِ

وأقول: لما ورد أنّه يجب أن يكون دليل المعجزة القطعيّة قطعيّا[1128] متواتريا[1129] [39ظ]حتى يفيد اليقين، ويدلُّ على صدقه عليه السلام قطعا في دعوى النبوّة، وهذه[1130] المذكورات ثابتة بطريق الآحاد الظنية، فلا يصحّ الاستدلّال بها على ثبوت المعجزة القطعيّة؛ أشار إلي جوابه بأن هذه الأحاديث الآحادية الدالَّة على هذه المعجزات المتفرِّقة، وإن كان كلّ منها[1131] آحادا مفيدا للظن،[1132] لكن القدر المشترك فيه بينها،[1133] وهو ثبوت المعجزة الدالَّة على صدقه عليه السلام في دعوى النبوّة؛ قطعيّ بالغ حدَّ التواتر عندنا معاشر أهل السّنّة، كشعر حسان وشجاعة علي وجود حاتم. فيُستدلُّ بالقدر المشترك فيه بينها على صدقه عليه السلام في دعوى النبوّة. فمعنى البيت (**دلالة الصدق**) أي دلالة القدر المشترك فيه على صدقه عليه السلام في دعوى النبوّة قطعا. (**بين الكلِّ**) من هذه الأحاديث الآحادية، (**مشترك**) أي[1134] مشترك فيها

[1125] ع: عدول.

[1126] ب ح – الصحيحان.

[1127] ح: عند.

[1128] ع: قطعية.

[1129] ع: متواترية؛ ب – فطفق عليه السلام ينظر إليه ...... المعجزة القطعية قطعيا متواترايا.

[1130] ب: هذا.

[1131] ب — منها.

[1132] ع: الظن.

[1133] ع ح: بينها.

[1134] ع – مشترك أي.

لأنها توجد في كلّ منها لدلالة[1135] كلّ منها، على ثبوت المعجزة. **(تواترت)** أي هذه[1136] الدلالة بواسطة تواتر القدر المشترك بينها من ثبوت المعجزة،[1137] وهو خبر بعد الخبر.[1138] **(مثل معنى شعر حسان)**، وهو شاعر النبي عليه السلام رضي الله عنه؛ فإن هذا المعنى ثابت[1139] بالتواتر، ومشترك فيه بين الآحاد الدالّة على ذلك ظنًّا، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

وأعْظَمُ الآيِ قرآنٌ لِمَا عَجَزُوا ۞ عنْ سورةٍ مِنْهُ معَ صرفٍ لِأَذهانِ

وأقول: لما ذكر معجزاته الكثيرة وبين أنّ قدر المشترك منها يدلُّ قطعا على صدقه عليه السلام في دعوى النبوّة؛ أراد أن يذكر أعظم معجزاته الذي تواتر عنه عليه السلام أي تواتر ليدلَّ[1140] على كمال صدقه في ذلك، وليكون كالختام بالمسك.

ثم اعلم أنّ جهة إعجازه لبلغاء العرب العرباء مع غاية بلاغتهم وكثرتهم، وحرصهم على المجادلة، وتهالكهم في صرف أذهانهم على المعارضة والمقاومة؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا [40و]عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾؛[1141] هي اشتماله على الطبقة[1142] العليا أو ما يقرب منها من البلاغة، وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال، أي حال المتكلّم أو المخاطَب أو السامع أو غيرها مما لا يحصى، أو لمنع[1143] الخلو عند جمهور[1144] المحقّقين من أهل السّنّة. والمعجز قدر السورة القصيرة أخذا من قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾.[1145] هذا وقيل: نظمه الغريب المخالف لنظم العرب في مطالعه ومقاطعه[1146] ومفاصله. وقيل: اشتماله على المغيبات الكثيرة. وقيل: عدم

[1135] ح: بدلالة.

[1136] ب: هذا.

[1137] ع – تواترت أي: هذه الدلالة بواسطة تواتر القدر المشترك بينها من ثبوت المعجزة.

[1138] ع: خبر.

[1139] ع: ثابتة.

[1140] ح: تواترا يدل.

[1141] سورة البقرة، 23/2.

[1142] ب: طبقة.

[1143] ع ح: لمانعة.

[1144] ح: الجمهور.

[1145] سورة البقرة، 23/2.

[1146] ع – ومقاطعه.

التناقض في[1147] أحكامه الوفيرة. وقيل: مجموع هذه الثلاثة. وزعم بعض المعتزلة والشيعة أنّها بالصرفة. أي بصرف الله تعالى أذهان البلغاء بعد البعثة عن إتيان مثله مع قدرتهم عليه في نفسه. كذا في **المواقف** وشرحه،[1148] وقد ردَّ فيهما غير الأول، وكذا ردَّ فيهما مطاعن الطاعنين، وشبهات الملحدين، بما لا مزيد عليه. ولقد[1149] طوّل **الخيالي جلبي** هنا[1150] بما لا طائل تحته غير ما ذكر، والله أعلم. قال المصنّف رحمه الله:

مِعْراجهُ واقعٌ يقظانَ فِي بدنٍ ۞ بآيةٍ ومشاهيرٍ ووُحْدانِ

وأقول: واعلم أنّ جمهور أهل السّنّة ذهبوا إلى أن معراجه عليه السلام كان في اليقظة بجسده الشريف[1151] من مكة إلى المسجد الأقصى بشهادة الكتاب، ثم منه إلى السماء بالأحاديث المشهورة، ثم منها إلى الجنة أو العرش أو إلى ما وراء العالم في العدم المحض بالأحاديث الآحاد. وهذا معنى قوله: (**بآية ومشاهير ووحدان**). وقال بعض المفسرين في قوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾،[1152] وقوله تعالى: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ﴾:[1153] كان فيما وراء العالم في العدم المحض.[1154] وقصته العجيبة المنيفة على ما في البخاري ومسلم وغيرهما، وقد ميزته عما فيهما بـ(**قد روي انتهى**).[1155]

إنّ أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «إنّ نبي الله حدثهم عن ليلة أسري به فيها بينا أنا في الحطيم –وربّما قال: في الحجر الإسماعيلي– مضطجعا [40ظ]إذ أتاني جبريل عليه السلام، فشقَّ ما بين هذه إلى هذه –يعني من شعر نحره إلى سرَّته– فاستخرج قلبي ثم أُتيت بدابة دون البغل وفوق الحمار أبيض، يقال له براق، يضع خطوه عند أقصى طرفه، فحُملت عليه.»[1156]

[1147] ع ح – في.

[1148] شرح المواقف للجرجاني ومعه حاشيتا السيالكوتي والجلبي، 8/267-280.

[1149] ع ح: ولقد.

[1150] أنظر إلى شرح قصيدة النونية للخيالي جلبي، 82-85.

[1151] ب: الشريفة.

[1152] سورة النجم، 53/9.

[1153] سورة النجم، 53/11.

[1154] ع – وقال بعض المفسرين في قوله تعالى: فكان قاب قوسين أو أدنى وقوله تعالى: ما كذب الفؤاد ما رأى كان فيما وراء العالم في العدم المحض.

[1155] اختار المؤلف طريقا له لنقل أخار المعراج. أنه ينقل بعض الرواية من البخاري ومسلم بدون إشارة. ولكن ينقل بعض الرواية غيرهما بلفظ (قد روي). لم نجد مصادر الرواية غير البخاري ومسلم. وذكرنا مكانه في البخار في البداية فقط، لم نكرر بعده.

[1156] صحيح البخاري، المعراج 3887.

وقد روي أنّه تعالى قال لجبرائيل عليه السلام: اذهب إلى الجنة وخذ البراق، واذهب إلى محمّد حبيبي فائت به عندي ليرى عجائب ملكي وملكوتي، وأتكلّم معه بالذات. فذهب جبرائيل عليه السلام إلى الجنة وأخذ البراق، وسرجه من ياقوته حمراء، وجاء به إلى النبي عليه السلام، فقال: أيها النبي المختار، قم إلى حضرة الله الغفّار، وإن الملائكة لك في الانتظار، فقام فركبه[1157] فارتفع بين الفضاء والهواء كالبرق الخاطف حتى انتهى إلى بيت المقدس، فنزل عليه السلام، فربط جبرائيل البراق بالحلقة التي يربط الأنبياء عليهم السلام دوابّهم، فتمثَّل أرواح جميع الأنبياء بأجسادهم، فسلموا عليه السلام فردَّ عليهم السلام. ثم قال جبرائيل: تقدَّم وصل بالأنبياء عليهم السلام ركعتين فتقدم وصلى بهم ركعتين، فاقتدوا به عليه السلام. ثم قال جبرائيل عليه السلام: اصعد، فصعدت أنا وجبرائيل إلى سماء الدنيا في أسرع من طرفة العين وهي دخان انتهى.

فانطلق بي جبرائيل حتى أتى سماء الدنيا فاستفتح أي جبرائيل من خازن السماء، قيل: من هذا؟ قال جبرائيل عليه السلام، قيل: ومن معك؟ قال: محمّد عليه السلام، قيل: وقد أرسل إليه؟ قال: نعم. قيل: مرحبا به فنعم المجيء جاء، ففتح. فلما خلصت فإذا فيها آدم عليه السلام، فقال: هذا أبوك آدم عليه السلام. فسلِّم عليه فسلَّمت عليه[1158] فردَّ السلام، ثم قال: مرحبا بالابن الصالح والنبي الصالح.

وقد روي: أنّه كان في يمينه أسودة وهي نسم بنيه من أهل الجنة؛ وفي شماله أسودة وهي نسم بنيه من أهل النار، فإذا نظر إلى ما في يمينه ضحك، وإذا نظر إلى شماله بكى انتهى.[1159]

ثم صعد بي حتى أتى السماء الثانية فاستفتح الخ.

وقد روي أنّها من حديد انتهى.

فلما خلصت فإذا فيها يحيى عليه السلام وعيسى عليه [41و]السلام، وهما ابنا خالة، فسلَّمت عليهما فردَّا ثم قالا: مرحبا بالأخ الصالح والنبي الصالح، ثم صعد بي إلى السماء الثالثة.

وقد روي أنّها من نحاس انتهى. فاستفتح انتهى.

فلما خلصت فإذا فيها يوسف عليه السلام، فقلنا مثل ما سبق.

وقد روي فإذا فيها داود وسليمان ويوسف عليهم السلام انتهى. ثم صعد بي إلى السماء الرابعة.

وقد روى أنّها من فضة انتهى. فاستفتح انتهى.

[1157] ح: مركبه.

[1158] ح – عليه.

[1159] صحيح البخاري، كيف فرضت الصلاة، 349.

فلما خلصت فإذا فيها إدريس عليه السلام، فوقع مثل ما سبق، ثم صعد بي إلى السماء الخامسة.

وقد روي أنّها من ذهب انتهى. فاستفتح انتهى.

فلما خلصت فإذا فيها هارون عليه السلام، فكان مثل ما كان، ثم صعد بي إلى السماء السادسة.

وقد روي أنّها من جوهرة بيضاء انتهى.

فلما خلصت فإذا فيها موسى عليه السلام، فكان ما كان، ثم صعد بي إلى السماء السابعة.

وقد روي أنّها من ياقوتة حمراء انتهى. فاستفتح انتهى.

فلما خلصت فإذا فيها إبراهيم عليه السلام، فسلَّمت فردَّ السلام، ثم قال: مرحبا بالابن الصالح والنبي الصالح.

وقد روي أنّه قاعد على كرسي من نور، ومستند ظهره إلى بيت المعمور، فاذا هو من ياقوتة بيضاء، فقال جبرائيل عليه السلام: هذا بيت المعمور الذي يصلي فيه كلّ يوم سبعون ألف ملك، فإذا خرجوا لم يعودوا إليه أبدا انتهى.

ثم رفعت إلى سدرة المنتهى.

وقد روي أنّها شجرة عظيمة جدًّا في الجنة مقرّ لعظام الملائكة وأرواح الأنبياء والعلماء والشهداء والصالحين انتهى.

ثم فرضت عليّ الصلاة خمسين صلاة كلّ يوم. فرجعت ومررت على موسى عليه السلام، فقال: بم أمرت؟ قلت: بخمسين صلاة كلّ يوم، قال: إنّ أمتك لا تستطيع ذلك، وإني والله قد جربت الناس قبلك فارجع إلى ربك فاسأله التخفيف لأمتك، فرجعت فوضع عني عشرا فرجعت إلى موسى فقال ما قال، فرجعت إلى ربي فوضع عني عشرا، وهكذا حتى بقي خمس صلوات. فقال الله تعالى: إنهن خمس صلوات [41ظ]فلكلِّ عشر، فذلك خمسون صلاة، كذا في البخاري ومسلم.

وقد روي أيضا: إني لما ارتقيت من السدرة، فارقني جبرائيل، وقال: والذي بعثك بالحق[1160] نبيّا ما أقدر أخطو شبرا وإلا لاحترقت، فوقعت في بحر أبيض يتلألأ من نور، لو طار الطائر خمسمائة عام ما يصل جزءا من مئة أجزائه، ثم في بحر أحمر كذلك، ثم في بحر أصفر كذلك، ثم مررت بصفوف الملائكة الساجدين، ثم بصفوف القائمين، ثم لما وصلت إلى محدب العرش، فنظرت فوق العرش، لاسيما ولا حجاب ولا زمان

[1160] ع – بالحق.

ولا مكان ولا جهة، فسمعت بقول الله تعالى: ادن مني يا محمّد، فدنوت قاب قوسين أو أدنى، فقلت بإلهام ربي: التحيات لله والصلوات والطيبات، فقال الله تعالى: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، فقلت: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أنّ محمّدا عبده ورسوله، ثم رأيت الله بلا كيف، قالوا: أي بقلبه، وقالوا: أي ببصره، وقالوا: أولا بقلبه، ثم ببصره. ويؤيده قوله تعالى: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾،[1161] فتبصَّر، ثم نزلت على موسى عليه السلام، فقلت: له[1162] ما قلت، فقال ما قال، فكان ما كان، ورجعت إلى مكة في مدَّة ساعتين فأخبرت الناس بذلك، فارتد الناس –والعياذ بالله– وسعى رجال من المشركين إلى أبي بكر رضي الله عنه، فقالوا: هل رأيت صاحبك يزعم أنّه أُسري به الليلة إلى بيت المقدس، ومنه إلى السموات، وجاء قبل أن يصبح، قال رضي الله عنه: لئن قال لك ذلك لصدق، قالوا: أتصدِّقه في هذا؟ قال: نعم، أصدِّقه فيما هو أبعد من هذا، فسمِّي[1163] لذلك الصديق، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

وقوعهُ كانَ تكرارًا وقدْ دفعُوا ۞ بهِ تعارضَ ما دلَّ الحديثانِ

وأقول: قال العلامة السعد في **شرح المقاصد:**[1164] لا خلاف في أنّ المعراج قد ثبت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة. وإنما الخلاف في أنّه في المنام بالروح فقط، [42و]أو في اليقظة[1165] بجسده وروحه معا، أو مرّتين: في اليقظة بجسده وروحه مرَّة من مكة إلى السماء، ومرَّة منها إلى القدس ثم إلى السماء. والجمهور على أنّه في اليقظة بجسده وروحه.[1166] وبعضهم أنّه مرَّة بروحه فقط، ومرَّة بجسده مع روحه، وبعضهم مرّتين بالجسد مع الروح كما عرفت. وكلام المصنّف صريح في الأخيرين لدفع التعارض بين الحديثين. أحدهما يدلُّ على عروجه[1167] بجسده مع روحه من الحطيم أو الحجر كما عرفت من حديث البخاري ومسلم. وثانيهما يدل[1168] على عروجه بروحه فقط، وهو قول معاوية لما سئل عنه قال:[1169] كان رؤيا صالحة.[1170] وقول

1161 سورة النجم، 11/53.

1162 ح – له.

1163 ح + الله.

1164 شرح المقاصد للتفتازاني، 48/5-49.

1165 ب: يقظة.

1166 ب – بجسده وروحه.

1167 ح: العروج.

1168 ع ح – يدلُّ.

1169 ب ع – قال.

1170 السيرة النبوية لابن هشام، (شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، 1375هـ/1955م)، 400/1.

عائشة رضي الله عنها: ما فقد جسد محمّد عليه السلام ليلة المعراج.[1171] وعروجه[1172] بجسده مع روحه أيضا من بيت أم هاني أخت علي رضي الله عنه كما في رواية. وأوّل الجمهور قولهما: أنّ المراد بالرؤيا الرؤيا[1173] بالعين، وبعدم فقد جسده عدم فقده عن[1174] روحه؛ بل كان لمجموعهما،[1175] لما أنّ المعراج في المنام بالروح ليس مما ينكر كلّ الإنكار، والكفرة قد أنكروه غاية الإنكار؛ بل كثير من المسلمين قد ارتدوا بسبب ذلك، والعياذ بالله. وبالجملة، المعراج خاصٌّ لنبينا عليه السلام، ومن أعظم معجزاته [1176]عليه السلام، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

ودينُهُ ناسخُ الأديانِ أجمعِهَا ۞ ولَمْ يكنْ نسخُهَا جهلاً لِدَيَّانِ

وأقول: والمراد بدينه عليه السلام جميع الأحكام الشرعية الإلهية والنبوية الاجتهادية، وبالأديان جميع الأحكام الشرعية كذلك من قبل الأنبياء عليهم السلام. والمراد بنسخها بيان مدَّة بعض أحكامها الفرعية، وانتهاء المصالح المنوطة بها فيها، لوجود المصالح المنوطة بالناسخ فيها كما قال الله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾،[1177]وقوله: **(ولم يكن نسخها جهلا لديّان)** أي الله الذي وضع الأديان كلّها، دفعٌ لما يتوهّم أنّ النسخ يقتضي الجهل، إن لم يعلم فوات المصلحة المنوطة بالمنسوخ، والبداء إنّ علم فواتها، ولكن رأى [42ظ]رعايتها أولا ثم أهملها[1178] ثانيا؛ لا لسبب.[1179] وهذا التوهّم شاع بين اليهود حتى ما جوزوا النسخ على حكم التوراة ولا على الشريعة.[1180] ومن ثمّ زعموا أنّه لو جاز النسخ[1181] لوجب[1182] النصّ على نبينا موسى عليه السلام به لنتبع محمَّدًا في دينه. وقد أجبنا بأنه لا يجب عليه النص،

[1171] السيرة النبوية لابن هشام، 399/1.

[1172] ع ح: أو عروجه.

[1173] ب – الرؤيا.

[1174] ح: من.

[1175] ح: مجموعهما.

[1176] ع – ومن أعظم معجزاته.

[1177] سورة البقرة، 106/2.

[1178] ب ع: أهمل.

[1179] ع: بسبب.

[1180] ب ح: شريعة.

[1181] ع – على حكم التوراة ولا على الشريعة ومن ثم زعموا أنه لو جاز النسخ.

[1182] ع: لوجوب.

إذ ربما يفضي إلى قلق واضطراب في عقائد الأمة، وبأنه جاز أن ينصَّ لبعض الأمة، فلا يُعلمون ذلك حسدا من عند أنفسهم لأمة محمّد عليه السلام بعده، كما هو شأن[1183] أحبار اليهود المحرِّفين.[1184] وكذا الحال في كلّ نبي وأمته،[1185] وسيشير المصنّف إلى الجواب[1186] الثاني،[1187] والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

وربّما نصَّ لَكِنْ ما رَوَوْا حسدًا ۞ بنسْخِ توراتِهِ[1188] موسَى بنِ عِمْرَانِ

وأقول: والمعنى: ونصًّا قليلا نصَّ أمّته، بحسب الاحتمال، وفاعله موسى بن عمران، و(**بنسخ**)[1189] مفعول (**نصَّ**) مضافًا[1190] إلى (**توراة**)، وإنما خصّ موسى، وبنسخ[1191] توراته ردًّا لليهود[1192] القائلين بالاستحالة،[1193] بخلاف النصارى فإنهم يجوِّزونه في ذاته،[1194] ولا يدَّعون الاستحالة مثلهم، فهم أحقُّ بالرد عليهم، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[عصمة الأنبياء

الأنبياءُ بريئونَ اتفاقًا عنْ ۞ كفرٍ وكِذبٍ[1195] وعن فسقٍ بإِعْلانِ

[1183] ح – شأن.

[1184] ح: والمحرّفين.

[1185] ح: لأمته.

[1186] ع: جوابه

[1187] ع ح + فتبصر.

[1188] ع: توراة.

[1189] ع: ينسخ.

[1190] ب ح: مضافا.

[1191] ع ح: نسخ.

[1192] ع: ليهود.

[1193] ح: باستحالة.

[1194] ع: ذات.

[1195] ع: وعن كذب.

وأقول: واعلم أنّ الأنبياء عليهم السلام معصومون[1196] قبل النبوّة وبعدها اتفاقا عن كفر وعن[1197] كذب وعن فسق، أي عن فاحشة قبيحة توجب النفرة[1198] العظيمة، ودناءة الهمة، وتُعمل في ملأ الناس عادة كما[1199] هو عادة الفسّاق. فالقيد بقوله:[1200] **(بإعلان)** لبيان العادة مع رعاية الفاصلة، لا للاحتراز عن الإخفاء، كما في قوله تعالى: ﴿وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾،[1201] ولذا قُبّح هذه الثلاثة في جميع الأديان أشدَّ القبح، فللّه درّ المصنّف في عطف الثالث على الأولين، وتنزيه الأنبياء عنه مطلقا. ومن ثم قال جمهور أهل السنّة: إنّهم معصومون[1202] في الحالين عن الكبيرة المنفِّرة كالزنا واللواطة، ولو من[1203] آبائهم وأمُّهاتهم، كما قال عليه السلام: «لم أزل أنقل من أصلاب الطاهرين إلى أرحام الطاهرات»،[1204] والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[43و]**وعنْ كبائرَ عمدًا عندَ أكثرِنَا ۞ وخِسَّةٍ[1205] مِثْلُ تطْفيفٍ بِأوزانِ**

وأقول: قال جمهور أهل السنّة أيضا: إنّهم معصومون[1206] أيضا في الحالتين[1207] عن تعمُّد الكبائر، وعن[1208] صغيرة خسيسة[1209] منفِّرة، مثل تطفيف حبَّة وسرقة لقمة. وأما صدور الكبيرة الغير المنفرة سهوا بعد النبوّة فجوَّزه الأكثرون، والمختار خلافه، وأما الصغائر الغير المنفرة بعدها فجوَّزه الجمهور عمدا وسهوا،

[1196] ح: مصون.
[1197] ع – عن.
[1198] ب: النبوة.
[1199] ح: لما.
[1200] ح – بقوله.
[1201] سورة النساء، 23/4.
[1202] ح: مصونون.
[1203] ح – من.
[1204] لم أجد سندا لها في كتب الأحاديث.
[1205] ع: وخسته.
[1206] ح: مصونون.
[1207] ع: الحالين.
[1208] ح – عن.
[1209] ب: خسية؛ ع: خيسته.

وأما قبل النبوّة فالكبائر تجوز عمدا عند الجمهور فضلا عن تعمُّد الصغائر. هذا مذهب[1210] علماء أهل السّنّة كما يدلُّ عليه ظواهر النصوص القرآنية، كذا في **المواقف** وشرحه.[1211]

وقد زعم جمهور المعتزلة أنّه يمتنع صدور الكبائر منهم[1212] بعد النبوّة، ويجوز صدورها قبلها. وزعم جمهور الشيعة والروافض أنّه لا يجوز عليهم[1213] ذنب[1214] أصلا، لا كبيرة ولا صغيرة، لا عمدا ولا سهوا، لا قبل النبوّة ولا بعدها. وهذا كما ترى يُرى أنّه تعظيم عظيم[1215] لهم؛ ولذا[1216] اشتهر بين الجهلة[1217] المتصوفين[1218] زعما منهم أنّه هو التعظيم لهم؛ لا ما قال جماهير فحول علماء الإسلام مطابقا للنصوص، موافقا للعقول رضي الله عنهم وأرضاهم،[1219] كذا في **المواقف**[1220] وشرحه وعامّة كتب الكلام، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

يُؤَوَّلُ القصصُ الحاكِي لِذَنْبهم * بأنَّه قبلَ وحْيٍ أو بنِسيانِ

وأقول: لما احتجَّ بعض الفرق الضالَّة، أعني: الحشوية القائلين بجواز[1221] تعمُّد الكبائر عليهم بعد النبوّة، وكذا[1222] بعض الأشاعرة والمعتزلة القائلين بجواز الكبائر عليهم[1223] بعدها سهوا ببعض قصص الأنبياء عليهم السلام الثابت بالآيات[1224] وبالأحاديث،[1225] كما في قصة آدم عليه السلام، وفي قصة موسى عليه السلام، وفي قصة نبينا عليه السلام،[1226] كما قال الله تعالى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا

[1210] ب – مذهب.

[1211] شرح المواقف للجرجاني ومعه حاشيتا السيالكوتي والجلبي، 8/ 289-290.

[1212] ب – منهم.

[1213] ح: عنهم.

[1214] ح: وذهب.

[1215] ح – عظيم.

[1216] ح: ولهذا.

[1217] ع – الجهلة.

[1218] ح: المتصوفة.

[1219] ع: يرضيهم.

[1220] شرح المواقف للجرجاني ومعه حاشيتا السيالكوتي والجلبي، 8/ 289.

[1221] ح: يجوّز.

[1222] ب – كذا.

[1223] ح – بعد النبوة، وكذا بعض الأشاعرة والمعتزلة القائلين بجواز الكبائر عليهم.

[1224] ع – بالآيات.

[1225] ح: والأحاديث.

[1226] ب – وفي قصة نبينا عليه السلام.

تَأَخَّرَ﴾،[1227] إلى نحو ذلك؛ أراد الجواب عن حججهم،[1228] فقال: **(يؤوَّل القصص الحاكي لذنبهم)**، وإنما قال[1229] يؤوَّل القصص الحاكي لذنبهم[1230] لأن ظاهره التصريح [43ظ]بالذنب، على ما لا يخفي، ولذا اعترضنا[1231] على الشيعة والروافض في تنزيههم الكلّي المخالف لظواهر[1232] النصوص بدون صوارف قطعيّة، على ما لا يخفى. **(بأنه قبل وحيٍ أو بنسيانٍ)** بعده.

واعلم أنّ جماهير فحول علماء الإسلام من[1233] علماء الكلام قالوا: إن ما ورد من القصص الحاكي لذنبهم[1234] إن كان بطريق الآحاد ولو صحيحة كما في الكتب الستة فمردود بحسب الظاهر؛ لأن نسبة الرواة إلى الخطأ[1235] أهون من نسبة الأنبياء عليهم السلام إلى الذنب. وإن جاز أن تأوّله بما سيأتي. وإن كان بطريق التواتر كما في الآيات القرآنية والأحاديث المتواترة؛ ففيه أربعة تأويلات مترتبة.[1236]

الأول: أنّه إن كان له محمل[1237] صحيح[1238] آخر، نحمله عليه ونصرفه عن ظاهره، فنقول: المراد ليغفر لأمتك ما تقدم من ذنوبهم وما تأخر؛ لكثرة دلائل العصمة وقوّتها.

والثاني: أنّه إن لم يكن له محمل آخر كما في[1239] قوله تعالى لموسى عليه السلام: ﴿وَقَتَلْتَ نَفْسًا فَنَجَّيْنَاكَ مِنَ الْغَمِّ وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا﴾[1240] نقول: إنّه قبل الوحي بنوع من الخطأ، فإنه عليه السلام أراد دفعه

[1227] سورة الفتح، 2/47.

[1228] ح: حجتهم.

[1229] ح – فقال.

[1230] ب ع ح – القصص الحاكي لذنبهم.

[1231] ح: اعترض.

[1232] ع: مخالف ظواهر.

[1233] ح – علماء الإسلام من.

[1234] ح: لذنب.

[1235] ح: خطأ.

[1236] ح: مرتبة.

[1237] ب: محلّ.

[1238] ب ع – صحيح.

[1239] ح – في.

[1240] سورة طه، 40/20.

فضربه بسلة[1241] قوية[1242] فأفضت إلى الهلاك. وكان في مصر[1243] قبل النبوّة. وأيضا الظاهر أنّه صغيرة لا كبيرة.

والثالث: أنّه بعد الوحي سهوا أو نسيانا.[1244]

الرابع: أنّه من قبيل ترك الأولى والزلّة، وإنما سماه الله تعالى ذنبا تعظيما لمقامهم ومبالغة في تثبيتهم على ما كانوا[1245] عليه من العصمة والتعظيم[1246] لأمر الله ونهيه. ومن ثم قالوا: «حسنات الأبرار سيآت المقربين»،[1247] والمخلصون[1248] على خطر عظيم، كذا في **المواقف** وشرحه.

ثم اعلم أيضا أنّ الأنبياء عليهم السلام معصومون، وبريئون من العيوب[1249] المنفِّرة؛ كالعمى والجذام والبرص ونحوها،[1250] وعن جميع الأخلاق الذميمة؛ كالكبر والرياء والحسد والحقد والغضب بمعنى التهوّر[1251] أو الجبن؛ لا بمعنى الشجاعة ونحوها. وبالجملة هم بريئون عن جميع النقائص البشرية، ومتصفون بجميع [44و]الكمالات الإنسانية[1252] صلوات الله وسلاماته[1253] عليهم، وعلى آلهم وأصحابهم أجمعين، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

وللنَّبِيِّينَ رُجْحانٌ عَلَى مَلَكٍ ۞ تعْليمُ علمٍ وتكريمٌ يدُلَّانِ

[1241] ع: سلة.

[1242] ب ع: قدسية.

[1243] ع – مصر.

[1244] ع: ونسيانا.

[1245] ب: كان.

[1246] ب: التعصم.

[1247] شرح المواقف للجرجاني ومعه حاشيتا السيالكوتي والجلبي، 8/ 293.

[1248] ع: المخلصون.

[1249] ب ع: من العيوب.

[1250] ح – ونحوها.

[1251] ب – التهور.

[1252] ع + الانبياء.

[1253] ع – وسلاماته.

وأقول: واعلم أنّه قال في **المواقف** أنه «لا نزاع في[1254] أنّ الأنبياء عليهم السلام أفضل من الملائكة الأرضية. وإنما النزاع بيننا وبين المعتزلة والفلاسفة في الملائكة العلوية السماوية.[1255] فقال أكثر أصحابنا: الأنبياء عليهم السلام أفضل منهم»،[1256] أي[1257] أكثر ثوابا، أي أعلى درجةً في الجنة ومرتبةً عند الله تعالى؛ لقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾[1258] الآية، فإن الظاهر البيّن أنّ[1259] القصد به تفضيلٌ آدم عليه السلام على الملائكة بتعليم الأسماء له دونهم، وبيانُ زيادة علمه وشرفه عليهم به.[1260] فـ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾،[1261] ولأن الله تعالى أمر الملائكة بالسجود له عليه السلام على وجه التكريم والتعظيم له. ومقتضى الحكمة والعقل أن يؤمر الأدنى بالسجود للأعلى، على ما لا يخفى. وهذان ما أشار إليهما المصنّف بقوله: **(تعليم علم وتكريم يدلّانِ)**، ولقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾،[1262] ولأن الأنبياء عليهم السلام حصَّلوا الفضائل والفواضل العلمية والعملية على وجه أتمّ واجتهاد أهمّ تقرّبا إلى[1263] الله تعالى فقط، مع وجود العوائق الدنيوية[1264] والموانع البشرية. ولا شكَّ أنّ العبادة وكسب الكمالات لله[1265] مع ذلك؛ أشقُّ وأدخل في الإخلاص. فيكون أفضل بالضرورة على ما يدلُّ عليه النصوص القرآنية والأحاديث النبوية.

ثم اعلم أنّ رسل البشر أفضل من رسل الملائكة، ورسل الملائكة أفضل من عامة البشر من المؤمنين الصالحين -ولو في الجملة- [44ظ]وخاصَّتهم. وخاصَّة البشر أفضل من[1266] خاصَّة الملائكة. وعامة البشر كذلك أفضل من عامة الملائكة، بالقياس إلى هذه[1267] الأدلة. وبالجملة هذه المسائل ظنية،[1268] وهذه

[1254] ع – في.

[1255] ع: السمائية.

[1256] شرح المواقف للجرجاني ومعه حاشيتا السيالكوتي والجلبي، 8/ 309.

[1257] ح – أي.

[1258] سورة البقرة، 31/2.

[1259] ح – أنّ.

[1260] ح – به.

[1261] سورة الزمر 9/39.

[1262] سورة آل عمران، 33/3.

[1263] ع ح – إلى.

[1264] ع: البدنية.

[1265] ب ع: الله.

[1266] ع – عامة البشر من المؤمنين الصالحين و لو في الجملة و خاصَّتهم وخاصَّة البشر أفضل من.

[1267] ب: هذا.

[1268] ع – ظنية.

الدلائل دالّة[1269] على ما قلنا بحسب الظاهر بدون صوارف قطعيّة عنها. هذا[1270] وقد تكلّف المعتزلة والفلاسفة بشبهات[1271] وهمية وتشكيكات جهلية، وقد أجاب عنها جهابذة علماء الكلام في المطوَّلات **كالمواقف والمقاصد** وشرحهما[1272]. فالعجب من **الخيالي** أنّه ظن أن[1273] هذه المسئلة يقينية، وأن أدلتها براهين قطعيّة، فأورد منوعا بعيدة[1274] واعتراضات عجيبة، وأطال بما لا طائل تحته سوى توهين عقائد الضعفاء، وتوسيع مطاعن السفهاء.[1275] فتبصَّر، ولا تغفل، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[كرامات الأولياء]

وللوليِّ كراماتٌ كما نُقِلَتْ ۞ عنْ آصفٍ وأبِي الدَّرْدَا وسلمانِ[1276]

وأقول: الولي في اللغة: المحبُّ والناصر والقريب والمعتِق[1277] والمتولي للأمر، أي المتصرف فيه كيف يشاء كسبا أو خلقا. وفي الشرع: هو العالم العامل العارفُ بالله تعالى وصفاته –حسب ما أمكن– وسائر الضروريات[1278] الدينيّة كذلك، بالضرورة[1279] أو بالاستدلال؛ المواظبُ على الطاعات، المجتنب عن السيآت، المعرض عن الانهماك في الشهوات المباحة واللذات. وقد يصدر من[1280] قبله خوارق العادات إكراما له من الله تعالى. والدلائل الدالَّة على وقوعها كثيرة جدًّا بحيث يبلغ القدر المشترك فيها[1281] حدَّ التواتر قطعا؛ كقصة عُزير ومريم وآصف بن برخيا وزير سليمان عليه السلام وأصحاب الكهف، وكقصة ما وقع من أبي الدرداء وسلمان، حيث سبَّحت قصعة عندهما[1282] وسمعا تسبيحها. وبالجملة لا يصحُّ

[1269] ع – دالة.

[1270] ح – عنها هذا..

[1271] ب: شبهات.

[1272] شرح المواقف للجرجاني ومعه حاشيتا السيالكوتي والجلبي، 8/309-314؛ شرح المقاصد للتفتازاني، 5/62-72.

[1273] ع – أن.

[1274] ع: بعيدا.

[1275] انظر إلى شرح قصيدة النونية للخيالي جلبي، 92-95.

[1276] ع: سليمان.

[1277] ح + المعتَق.

[1278] ح: الضرورات.

[1279] ب – كذلك بالضرورة.

[1280] ع: عن.

[1281] ح: منها.

[1282] ع – عندهما.

إنكارها[1283] بوجه إلا جهلا بالضروريات، أو عنادا [45و]بالمحكّمات كما أنكرها المعتزلة بذلك،[1284] وتمسّكوا في ذلك بشبهات وهمية، أقواها: أنّها لو وقعت لاشتبهت بالمعجزة، فلم يتميَّز النبي عن الولي. ورُدَّ بأنها تتميز عن المعجزة بوجوب مقارنة الدعوى والتحدي في المعجزة دون الكرامة، وبأنه لا نبي بعد نبيِّنا، فلا إشتباه في هذا الوقت. واشتهر أيضا في الجواب أن[1285] كرامة الولي معجزةٌ لنبيّه. ولا يخفى أنّه لا يصحُّ على الحقيقة بدون التأويل، كما يقال: الإرهاص معجزة للنبي قبل النبوّة، فإن المعجزة شرطها مقارنتها لدعوى النبوّة، وتحدي الأمة بخلاف الكرامة والإرهاص. فتكون التسمية لهما[1286] بالمعجزة على طريق التشبيه، ولا تغفل، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

وَصَدِّ ساريةَ الفاروقُ عنْ جبلٍ ۞ والبُعْدُ بينهما في القدْرِ شهرانِ

وأقول قوله: **(وصدِّ ساريةَ الفاروقُ)** بجرِّ **(صد)** على أنّه عطف على قوله: **(ما نقلت)** أي وكصدِّ[1287] عمر الفاروق رضي الله عنه لسارية،[1288] وبفتح **(سارية)** لكونه غير منصرف للعلمية والتأنيث، ورفع **(فاروق)** لكونه فاعل **(صدّ)** المضاف إلى مفعوله. و**(عن جبل)** متعلّق بصد. **(والبعد بينهما)** أي بين عمر الفاروق وبين سارية، **(في القدر)**[1289] المسافة شهران؛[1290] إذ قد روي أنّ عمر الفاروق رضي الله عنه أرسل في عهد خلافته بسارية[1291] رضي الله عنه مع جماعة من الصحابة إلى نهاوند، قريب من دياربكر، بينهما مدة شهرين، فمكث سارية زمانا ولم يظهر منه خبر، فكان عمر رضي الله عنه في تشويش، وكان يخطب على المنبر في المدينة، فجاء ذلك لعقله،[1292] فنظر رضي الله عنه إلى جانب نهاوند، فرأى أنّ سارية رضي الله عنه مع جيشه تحت الجبل، والعدو يتطلَّعون[1293] على الجبل، فنادى على المنبر: يا[1294] سارية الجبل، الجبل. فسمع

[1283] ح: إنكارهما.

[1284] ب ع: لذلك. هامش ح: أي بسبب الجهل والعناد.

[1285] ح: أنه.

[1286] ح: لها.

[1287] ع: وصد.

[1288] ح: وصد لسارية.

[1289] ح + في قدر.

[1290] ع ح + مسافة شهرين.

[1291] ح: سارية.

[1292] ع: فعقله.

[1293] ب: يطلعون.

[1294] ع: بيان بيا.

سارية نداءه، فطلع مع جيشه على الجبل، فغلبوا العدو.[1295] فكان[1296] كرامة لهما رضي الله عنهما، أي كرامة[1297] كجريان النيل بكتابة عمر رضي الله عنه، إذ قد رُوي أيضا: أنّ النيل[1298] كان لا يزيد [45ظ]ولا يجري على معتاده إلا إذا رموه بنتا مزيَّنة، فكتب عمر رضي الله عنه في عهد خلافته إلى وكيله في مصر[1299] عمرو بن العاص رضي الله عنه: هكذا أكتب هذا وارمه في النيل، وهو: إنك إن كنت تزيد وتجري بأمر الله فزد واجر، والا فلا نحتاج إليك. ففعل عمرو بن العاص رضي الله عنه فزاد وجرى الآن وبعده إلى يوم القيامة. ونحو ذلك كما سيجيء من أحواله[1300] الخارقة رضي الله عنه، وأرضاه، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[درجة النبي والولي]

فَضْلُ النَّبِيّ جليٌّ بلْ نبوَّتُهُ ۞ فاقَتْ وِلايتَهُ في قولِ إخوانِ

وأقول: معناه أنّ فضل كلّ نبي عليه السلام على كلّ ولي، بمعنى أكثرية الفضائل والفواضل في الدنيا، وأكثرية[1301] الثواب والقرب من الله في الآخِرَة؛ واضح بيّن كالشمس لمن تديَّن بالشريعة الحقَّة، وعلم حقيقة النبي والولي، وما لهما من الفضائل والفواضل، وما يترتب على ذلك من المراتب الدنيوية والسعادة الأخروية. فإن النبي عليه السلام مشرَّف بالوحي وزيادة القرب من الله تعالى ومشاهدة[1302] الملك وغاية الخلوص ونهاية التوجُّه إلى الله تعالى، ومبعوث لصلاح[1303] العالم[1304] ونظام المعاد[1305] والمعاش، ومأمون العاقبة، ومكمَّل بزيادة الكمالات العلمية والعملية، ومكرَّم عند الله تعالى بزيادة المثوبات والقرب من الله تعالى، كما يدلُّ على جميع ذلك النصوص القرآنية والأحاديث النبوية. ولما وزعم غالب مشايخ الصوفية الملاحدة أنّ مرتبة

[1295] دلائل النبوة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ، (الدكتور محمد رواس قلعه جي، عبد البر عباس)، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية، 1406هـ/1986م، 579/1.

[1296] ع: من.

[1297] ع – لهما رضي الله عنهما أي: كرامة؛ ح — أى كرامة.

[1298] ح — النيل.

[1299] ع – في مصر.

[1300] ع: أحوال.

[1301] ع + في.

[1302] ح: هذه.

[1303] ع: لمصالح؛ ح: بصلاح.

[1304] ع — العالم.

[1305] ح: العالم.

الولاية أفضل من مرتبة النبوّ، ومن ذلك قول ابن عربي الطائي في أول[1306] **فصوصه** الرديئ: «الدين لم يكمل بسيّد البشر؛ بل[1307] بقي منه موضع لبنتين؛ لبنة ذهب ولبنة فضة. أنا لبنة ذهب،[1308] ومحمّد لبنة فضة. أنا خاتم الاولياء، ومحمّد خاتم الأنبياء. والولاية أفضل من النبوّة.»[1309] خذله الله ومن تبعه، ردّه بقوله: **(فضل النبي جلي)** أي على فضل الولي[1310] عند آحاد المسلمين، فكيف عند علماء المحقِّقين؟ ولما زعم بعض مشايخ[1311] الصوفية الجهلة أنّ ولاية كلّ نبيّ أفضل من نبوّته نفسه بناء على أنّ ولايته معاملة [46و]مع الله بالعبادة، ونبوّته معاملة مع الناس بتبليغ الأحكام إليهم؛ أشار إلى ردِّه أيضا[1312] بقوله: **(بل نبوته فاقت ولايته)** في الفضل والشرف في الدنيا والآخرة. **(في قول إخوان)** أي عند علماء أهل السّنّة لما عرفت آنفا.[1313] فإن الحقّ أنّ النبوّة مرتبة عظيمة جامعة لمجامع الكمالات العظيمة العلمية والعملية[1314] والمراتب الشريفة الدنيوية والأخروية؛ لا مجرد تبليغ الأحكام إلى الأمة كما توهّموا . وقد قال عليه السلام: «فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم.»[1315] وللخيالي جلبي هنا[1316] تكلّفات باردة، كما لا يخفى على المتصلِّب في الشريعة، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله

[الأفضلية بعد الأنبياء]

وأفْضَلُ الناسِ بعدَ الأنبياءِ أبو ❁ بكرٍ لتصديقِهِ منْ قَبْلِ أقرانِ

وأقول: اعلم أنّه ذهب علماء أهل السّنّة قاطبة إلى أنّ أفضل جميع الناس بمعنى الأكثرية تقوى في الدنيا، وثوابا في الآخرة بعد الأنبياء عليهم السلام؛ أبو بكر الصديق رضي الله عنه على خلاف الشيعة

[1306] ح + أول.

[1307] ح – بل.

[1308] ب ع: الذهب.

[1309] أنظر إلى هامش 409-410-414.

[1310] ب – على فضل الولي.

[1311] ح: المشايخ.

[1312] ح – أيضا.

[1313] ح: اتفاقا.

[1314] ح – العلمية والعملية.

[1315] سنن الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، (ت. حسين سليم أسد الداراني)، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1412هـ/2000م، 334/1؛ الجامع الكبير للترمذي، العلم 2685.

[1316] أنظر إلى شرح قصيدة النونية للخيالي جلبي، 96-97.

وجمهور المعتزلة. واستدلّوا على ذلك بالكتاب والسنة والأثر[1317] والأمارة. أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى﴾﴿الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى﴾[1318] الآية، فإنه في حقِّ أبي بكر الصديق رضي الله عنه عند جمهور المفسرين. فإذا كان أتقى هذه الأمة لزم أن يكون أتقى من[1319] جميع الأمم بالطريق الأولى.

وأما السنة فقوله عليه السلام لأبي الدرداء حين يمشى قدامه: «أتمشي أمام من هو خير منك. والله ماطلعت شمس ولا غربت بعد النبيين والمرسلين على أحد أفضل من أبي بكر»،[1320] وقوله عليه السلام: «ولو وزن إيمان أبي بكر مع إيمان جميع الناس غير الأنبياء لرجح إيمانه على إيمانهم»،[1321] وقوله عليه السلام: «خير أمتي أبو بكر ثم عمر»[1322] رضي الله عنهما. وأما الأثر فما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما: «كنا نقول ورسول الله حيّ: أفضل الناس أبو بكر ثم عمر ثم عثمان.»،[1323] وعن عليّ رضي الله تعالى عنه: «خير الناس بعد النبيين أبو بكر ثم عمر ثم الله أعلم»،[1324] [46ظ]وأما الأمارة كما فما تواتر في أيام أبي بكر رضي الله عنه من تألّف القلوب الكثيرة، وتتابع[1325] الفتوحات الوفيرة، وقهر كثير[1326] من أهل الردَّة، وتطهير وفير لجزيرة[1327] العرب من أهل الشرك والبدعة، وإجلاء الروم عن الشام، وطرد فارس عن حدود سواد الكوفة والعراق. هذا واستدلّ المصنّف على[1328] أفضليته بتصديقه للنبي عليه السلام قبل الأقران من الرجال البالغين من الصحابة الكرام حين سمع دعوى النبوّة من غير تلعثم[1329] في ذلك، ويلزمه كمال محبته، وغاية مطاوعته، ونهاية موافقته[1330] رضي الله عنه. ومجموع ذلك بعد اشتراكه في سائر خصال التقوى مع سائر الصحابة، لاسيما مع كمال تقواه يقتضي ذلك. ولذا قال عليه السلام: «أين مثل أبي بكر! كذّبني الناس وصدقني هو،

1317 ع: والأثار؛ ح: والأثارة.

1318 سورة الليل، 18/92.

1319 ع – من.

1320 فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، (ت: وصي الله بن محمد عباس، جامعة أم القرى، الرياض 1403هـ/1983م)، 132/1.

1321 فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، 1/ 418.

1322 لم أطلع أجده.

1323 سنن أبي داود، السنة 4628.

1324 ح – وعن عليّ رضي الله تعالى عنه: «خير الناس بعد النبيين أبو بكر ثم عمر ثم الله أعلم»؛ فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم لأبي نعيم الأصبهاني، (ت: صالح بن محمد العقيل، دار البخاري، المدينة المنورة 1417هـ/1997م)، 171/1.

1325 ع: تتوابع.

1326 ع: الكثير؛ ح: لكثير.

1327 ع: كجزيرة.

1328 ح – على.

1329 ع: توفق؛ ح: تغثم.

1330 ح: مفارقته.

وآمن بي، وزوجني بنته، وجهزني بماله، وواساني بنفسه، وجاهد معي في ساعة الخوف والعسرة»،[1331] ولعل[1332] المصنّف المرحوم أشار إلى ذلك. بالجملة قد وقع إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الدين على أفضليته أبي بكر الصديق ثم عمر رضي الله عنهما، فلا وجه لذكر شبهة[1333] الشيعة وجمهور المعتزلة هنا لظهور بطلانها ومخالفتها[1334] لهذه الدلائل[1335] القطعيّة، وإجماع[1336] الأمة، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

وبعده عمر الفاروق إذْ هو في ۞ إظهارِ دينِ رسولٍ خيرُ مِعْوانِ

وأقول: واعلم أنّ علماء[1337] أهل السّنّة استدلّوا على ذلك أيضا على خلافهما[1338] بالسنة والأثر والأمارة. أما السنة والأثر فقد مرّوا. وأما الأمارة فهو ما أشار إليه[1339] المصنف من أنّه في إظهار دين رسول الله عليه السلام خير معوان، أي معين، إذ روي أنّه أرسله أبو جهل إلى أن يقتل رسول الله، وكان[1340] المسلمون حينئذ من الرجال والنساء والصبيان تسعة[1341] وثلاثين، فجاءه سالّا[1342] سيفه، فلما رآه رسول الله قال عليه السلام: اللهمَّ أعزَّ الإسلام بإسلام[1343] عمر رضي الله عنه، فلما سمعه عمر رضي الله عنه [47و]اهتز اهتزازا شديدا، وسقط السيف من يده، فقال: لقِّني الإسلام يا رسول الله، فلقَّنه الإسلام رسول لله صلى الله عليه وسلم، فأسلم[1344] رضي الله عنه، أيَّ[1345] إسلام. ثم قال: قم معنا يا رسول الله فنظهر الإسلام، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: نحن قليلون فالحَّ إلى الخروج، فقال رسول الله: نحن قليلون[1346]

[1331] الإبانة الكبرى لابن بطة، (دار الراية، الرياض 1415هـ/1994م)، 804/9.

[1332] ب ح: لعل.

[1333] ع: شبه.

[1334] ح: وفي لغتها.

[1335] ع: الدلالة.

[1336] ع: ولإجماع.

[1337] ع ح – علماء.

[1338] أي: الشيعة والمعتزلة.

[1339] ح – إليه.

[1340] ح: وكانوا.

[1341] ح: بتسعة.

[1342] ح: أسالا.

[1343] ح – باسلام.

[1344] ح: فأرسل؛ ع + عمر.

[1345] ح – أى.

[1346] ح – فالح إلى الخروج فقال رسول الله نحن قليلون.

يا عمر، فنزل جبرائيل عليه السلام بقوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾،[1347] يعني عمر رضي الله عنه، فخرجوا إلى الكعبة، وكان حولها[1348] ثم ثلاثمائة وستون صنما، فكسروا الأصنام، فدخل في هذا اليوم أكثر[1349] من أربعمائة رجل في الإسلام، ثم[1350] فثم[1351] حتى أظهر دين الإسلام، وكان خير معين لخير الأنام. وأيضا قد فتح في عهد خلافته رضي الله عنه كثير من بلاد المشارق والمغارب، وقهر الأكاسرة، وأخذ الخراج من القياصرة، وشلَّ عروشهم، وهدم دولهم،[1352] وسبى أولادهم، وأخذ أموالهم، ورتَّب الأمور، ونفَّذ سياسة الجمهور، وأفاض العدل والإحسان على الرعية والفقراء، وأعرض عن الشهوات النفسانية،[1353] ومتاع الدنيا ومجالس[1354] الأغنياء إلى غير ذلك مما لا يحصى ولا يستقصي رضي الله عنه[1355] وأرضاه، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

وبعد ذلك[1356] قدْ أفْتَى مشايِخُنا ۞ أنْ لا تَرَدُّدَ في تفْضيلِ عُثمانِ

أقول: اعلم أنّه قد ذهب جمهور علماء أهل السنّة إلى أنّ الأفضل بعد عمر الفارق[1357] رضي الله عنه؛ عثمان رضي الله عنه. واستدلّوا على ذلك بالأثر والأمارة. أما[1358] الأثر، فقد مرَّ عن ابن[1359] عمر رضي الله تعالى عنهما، وأما[1360] الأمارة فما تواتر أيضا في خلافته رضي الله تعالى عنه من[1361] فتح كثير من البلاد، وإعلاء لواء الشرع إلى السماء، وتكثير نسخة[1362] المصحف إلى سبع، ونشره إلى الأطراف،

1347 سورة الأنفال، 64/8.

1348 ع + في حول الكعبة.

1349 ب – أكثر.

1350 ب + فتح.

1351 وفي هامش ب: فشم.

1352 ب: دولتهم؛ ح: دورهم.

1353 ع: الفانية؛ ح: النفسانية الفانية.

1354 ب ع: مجالسة.

1355 ح – ولا يستقصي رضي الله عنه.

1356 ب ع: ذاك.

1357 ع ح – الفارق.

1358 ع: وأما.

1359 ب – ابن.

1360 ب – أما.

1361 ب – من.

1362 ب: نسخ.

وتجهيز جيوش المسلمين، والإنفاق في نصرة الدين، والمهاجرة بهجرتين، وكونه ختنا للنبي عليه السلام على ابنتين، وبلوغه إلى غاية[1363] القصوى في الحياء، حتى كان عليه السلام يتغيّر [47ظ]من حاله حين يدخل عليه، «فيقال له: لم تفعل كذلك معه دون سائر أصحابك يا رسول الله؟ فيقول: كيف لا أستحي ممن تستحي منه ملائكة[1364] السماوات والأرض».[1365] هذا وقال بعض علماء أهل السّنّة: نتوقف في تفضيله على علي رصي الله عنه. وقال بعضهم: نفضل عليا على عثمان. وفي كلام المصنّف إشارة إلى ردِّ هذين القولين الضعيفين المخالفين للجمهور بلا دليل كما عرفت. وبالجملة المراد بالأفضلية: الأكثرية تقوى وثوابا، وهي ظاهرة[1366] في عثمان كما يدلُّ عليه الأحاديث والأمارات، على ما لا يخفى، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

وبعدَ ذلكَ[1367] علَيٌّ وهو أقربُهم ﷺ إلى النَّبِيّ وأَحْظَى بيْن أَخْتَانِ

وأقول: اعلم أنّه ذهب جمهور علماء أهل السّنّة إلى أنّ الأفضل بعد عثمان رضي الله عنه؛ علي رضي الله عنه. واستدلّوا عليه بالأمارات فقط. وهو أنّه أقرب إلى النبي عليه السلام بحسب النسب؛ لأنه ابن عمه أبي طالب. **(وأحظى بين أختان)** أي أكثر حظا ونصيبا بحسب الحسب؛ لكونه أعلم من عثمان ومن سائر الصحابة، وأعمل[1368] منهم غير أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم بحسب الظاهر، وأنه كثر في خلافته الفتوحات والغزوات. وبالجملة وجدنا السلف من علماء الصحابة والتابعين قبل ظهور المخالفين على هذا الترتيب. ولو لم يكن لهم دليل؛ بل دلائل لما حكموا بذلك. وخلافتهم[1369] أيضا على هذا الترتيب بإجماع الصحابة كما ستعرف، يدلُّ على ذلك أيضا. وقد[1370] قال عليه السلام: «عليكم بالجماعة»،[1371] فإنّه «من شذَّ عن الجماعة شذَّ[1372] إلى النار»،[1373] والله أعلم. قال المصنّف رحمه الله:

[1363] ب: لغاية.

[1364] ع ح: الملائكة.

[1365] مسند أحمد، 538/1؛ صحيح مسلم، الفضائل 36.

[1366] ب ح: ظاهر.

[1367] ب ع: ذاك.

[1368] ح: وأعلم.

[1369] ع ح: فخلافتهم.

[1370] ب — وقد.

[1371] الجامع الكبير للترمذي، الفتن 2165؛ سنن النسائي، الإمامة 847.

[1372] ع – عن الجماعة شذ.

[1373] الجامع الكبير للترمذي، الفتن 2167.

[المعاد]

[الحشر والمعاد]

الحَشْرُ والبَدَاءُ اِمكانًا وتَمْيِيزًا ۞ ونَفَى مدْخلِ أوقاتٍ سويَّانِ

وأقول: تحقيق هذا المقام يقتضي بسطا في الكلام. فاعلم أنّ المذاهب في الحشر والمعاد ثلاثة: فذهب جمهور علماء[1374] أهل السّنّة من الصحابة والتابعين[1375] [48و]ومن بعدهم من العلماء المحقِّقين إلى أنّ الحشر والمعاد جسماني فقط، بناءً على أنّ الإنسان مجموع البدن الذي هو جسم كثيف والروح الذي هو جسم لطيف، وأنّ الموت بخروج الروح عن البدن، وأنه بعد[1376] مفارقته[1377] عن البدن حيٌّ[1378] بذاته باق إلى الأبد، وأن الحشر والإعادة إما بجمع[1379] الأجزاء الأصلية المتفرقة الباقية من أول العمر إلى آخره، لا الفرعية الحاصلة بالتغذية كما في الأكثر، أو بإقامة الأجزاء الأصلية المجتمعة كما في الأنبياء وبعض الأولياء والعلماء والشهداء والصالحين، أو بإعادة الأجزاء الأصلية المعدومة بعينها في البعض على تقدير، أنّ الله تعالى أعدمها بالكلّية وإعادة أرواحها إليها[1380] في المقادير[1381] الثلاثة، وعليه إجماع الأنبياء عليهم السلام، ودلالة النصوص المحكمة في المواضع[1382] لا تُحصى، بحيث لا يمكن تأويلها بوجه من الوجوه أصلا، فكان من أعظم الضروريات الدينيّة بحيث كان إنكاره كفرا قطعيًّا.

هذا وذهب بعض علماء أهل السّنّة كالإمام الراغب[1383] والحليمي والبيضاوي والغزالي وجمهور الشيعة الإمامية وبعض المعتزلة وكثير من الصوفية المبتدعة كما في **شرح المواقف**[1384] إلى أنّ الحشر والمعاد جسماني

[1374] ع: علماء جمهور.

[1375] ح – والتابعين.

[1376] ح – بعد.

[1377] ح: مفارقة.

[1378] ع: حتى.

[1379] ب: بجموع؛ ح: مجمع.

[1380] ع: إليه.

[1381] ع ح: التقادير.

[1382] ع ح: مواضع.

[1383] الحسين بن محمد الراغب أبو القاسم الأصبهاني: أحد أعلام العلم، ومشاهير الفضل متحقق بغير فن من العلوم وله تصانيف كثيرة: كتاب تفسير القرآن، كتاب أحداق عيون الشعر، كتاب المحاضرات، كتاب الذريعة إلى معالم الشريعة، كتاب المفردات من تفسير القرآن. معجم الأدباء، شهاب الدين الرومي الحموي، 1156/3.

[1384] شرح المواقف للجرجاني ومعه حاشيتا السيالكوتي والجلبي، 316/8-328.

وروحاني معا، حتى زعموا أنّ عليه ظواهر النصوص بناء على أنّ الإنسان في الحقيقة هو الروح المجرّد، حيث زعموا أنّه هو النفس الناطقة المجرّدة عن المادة والصورة المفارقة عن البدن أولا وآخرا المتعلّقة به[1385] بالتدبير والتصرف، وهي المكلّفة المطيعة والعاصية والمثابة والمعاقبة،[1386] والبدن يجري منها مجرى الآلة، وأنها باقية بعد انقطاع التعلّق وخراب البدن أيضا، وهي المرادة بأنا وأنت وهو إلى نحو ذلك. وطريق الإعادة والحشر أنّ الله تعالى يخلق لكلٍّ[1387] واحد من الأرواح المجرّدة بدنًا يتعلّق به ثانيا ويتصرف فيه بلا دخول فيه كما في الدنيا. ولا يخفى [48ظ]عليك أنّ هذا مخالف لظواهر النصوص ولمذهب جمهور المتكلّمين المنكرين لوجود المجرّدات بالكلّية، وموافق لمذهب جمهور الفلاسفة المتوهّمين بذلك.

وذهب جمهور الفلاسفة ومن تبعهم من جمهور الملاحدة والإباحية إلى أنّ الحشر والمعاد روحاني فقط. وهو عندهم عبارة عن مفارقة تعلّق النفس الناطقة المجرّدة[1388] عن بدنها واتصالها بالعالم العقلي الذي هو عندهم[1389] مجموع المجرّدات من العقول العشرة والنفوس التسعة وغيرها،[1390] وسعادتها وشقاوتها هناك بفضائلها ورذائلها النفسانية قبل، ولا جمع ولا إقامة ولا إعادة للأجزاء[1391] الأصلية البدنية أصلا؛[1392] بل هي فانية أبدا، وأيضا لا جنة ولا نار ولا ما فيهما[1393] من الحور والغلمان وسائر النعم. ولا يخفى عليك أنّه كفر صريح وإلحاد قبيح، مخالف للكتب الإلهية وإجماع الأنبياء عليهم السلام. ولهم ولبعض[1394] المتكلّمين أيضا شبهات في الحشر الجسماني بطريق إعادة المعدوم بعينه. أقواها ثلاثة. فلا بأس أن نبيّنها ثم نردّها بأجوبة عقلية قطعيّة لما أنّ المصنّف تعرّض للإشارة إلى بطلانها.[1395]

الأولى: أنّه لو أمكن إعادة المعدوم بعينه، وفرضنا إعادته بعينه –والله تعالى قادر على إيجاد مثله– من جميع الوجوه مستأنفا فنفرضه موجودا مع ذلك المعاد، ويلزم[1396] الإثنينية بدون الامتياز، وهو ضروري

[1385] ح: به.

[1386] ع: العاقبة.

[1387] ب ع: كل.

[1388] ع: عن مجردة.

[1389] ع: عند.

[1390] ع ح: العقول والنفوس وغيرهما.

[1391] ع: الأجزاء.

[1392] ع – أصلا.

[1393] ع: فيها.

[1394] ع: بعض.

[1395] ع ح: إبطالها.

[1396] ب ح: ويلزمه.

البطلان. والجواب: منع[1397] عدم التمايز في ذاته، لاسيما بالنسبة إلى الله الخالق المجازي، كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾،[1398] إذ الإثنينية والمثلية تنافي الإيجاد بالضرورة.

والثانية: أنّ المعاد إنما يكون معادًا بعينه إذا أعيد بجميع أجزائه وعوارضه المشخَّصة، ومنها الوقت، فيلزم أن يعاد الوقت،[1399] وكلّ ما وقع في وقته الأول فهو مبتدأ لا[1400] معاد. والجواب: منع كون الوقت من المشخَّصات، [49و] لأنه أمر وهمي متجدّد،[1401] فليس من العوارض الموجودة القائمة بالتشخُّص[1402] ضرورة أنّ زيدًا الموجود في هذه الساعة هو زيد الموجود قبلها وبعدها مطلقا، وبعض التغيّرات بالزيادة أو النقصان[1403] لا ينافي الاتحاد؛ لا عقلا ولا شرعا، كما لا يخفى.

والثالثة: الحكم الصحيح بأن هذا الذي وجد الآن عين الأول الذي وجد قبله[1404] يستدعي تميزه حال العدم في الخارج وأنه محال؛[1405] لأن النفي الصرف لا يتصوّر له تميُّز[1406] في الخارج. والجواب: منع الملازمة بأن التميز[1407] الحقيقي إنما يحصل في الخارج حال الإعادة لا حال العدم، والتميز الحاصل للمعدوم حال عدمه إنما هو لمفهومه لا[1408] لما صدق هو عليه. فتبصَّر، ولا تغفل، كذا في **المواقف** وشرحه[1409].

فإذا علمت هذا فاعلم أنّ معنى البيت في الجملة (**الحشر**) الجسماني فقط من الله تعالى بالطرق الثلاثة، كما هو مذهب جمهور علماء[1410] أهل السنّة، وعليه إجماع الأنبياء عليهم السلام، ودلالة النصوص المحكَمة. والظاهر هنا الحشر بالطريق الثالث الذي أنكره الفلاسفة، وبعض المتكلّمين. (**والبداء**) أي[1411] وخلق تلك

[1397] ح: مع.
[1398] سورة يس، 79/36.
[1399] ع: للوقت.
[1400] ع: مبدأ ولا.
[1401] ب: مجدد.
[1402] ع ح: بالشخص.
[1403] ع ح: والنقصان.
[1404] ع ح: قبل.
[1405] ع: يحال.
[1406] ع ح – يتميز.
[1407] ح: تميز الحال.
[1408] ع – لا.
[1409] شرح المواقف للجرجاني ومعه حاشيتا السيالكوتي والجلبي، 316/8-321.
[1410] ح – علماء.
[1411] ح – أي.

الأجزاء الأصلية المجتمعة ابتداء. **(إمكانا وتمييزا)** أي حال كون كلٍّ[1412] من حشر الأجزاء المعادة من العدم بعينها ثانيا، وخلق تلك الأجزاء أولا ممكنًا في نفسه ومميزًا[1413] عن غيره بواسطة إمكان تلك الأجزاء في نفسها وتميزها عن[1414] غيرها في أنفسها وفي علم الله المجازي يوم القيامة؛ لا أنّ البدء ممكن والإعادة محال لوجود التميز[1415] في الأول دون الثاني كما توهّموا الشبه، مرَّ بيانها وظهور بطلانها.[1416] **(ونفي مدخلِ أوقاتٍ)** بالنصب عطف على أحدهما. أي وحال كون كلّ منهما منفيًّا عنه، **(مدخل أوقات)** بأن لا يكون الأوقات من المشخّصات للأشخاص، كما هو الحقّ الصريح على ما عرفت؛ لا أنها منها فلا يمكن الإعادة كما زعمه الفلاسفة أيضا. **(سويان)** أي متسويان غاية الاستواء في الإمكان [49ظ]الذاتي، فيجوز وقوع كلّ منهما بالنظر إلى قدرة الله تعالى، بلا لزوم محال؛ لأنه لا يمتنع وجوده الثاني؛ لا لذاته ولا للازمه، والا لم يوجد ابتداء أيضا؛ لأن مقتضى الذات ومقتضى لازمه[1417] لا ينفكّ عن الذات، ولازمه بحسب الأزمنة[1418] المختلفة بالضرورة، ولأنه لو جاز كون الشيء الواحد ممكنا في وقت وممتنعا[1419] في آخر[1420] بحسب الذات، واللازم جاز أن يكون واجبا في وقت آخر أيضا، فيلزم انقلاب الحقائق الثلاثة، واتسغناء الحوادث عن المحدث، واللوازم[1421] كلّها باطلة[1422] وكذا الملزومات. وإلى جميع ذلك أشار سبحانه وتعالى بأمثال قوله تعالى: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾،[1423]وقوله: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعْدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾،[1424] ولعل المصنّف أشار إلى جميع ذلك[1425] أيضا. فللَّه درُّه، والله أعلم.

[1412] ع – كل.
[1413] ع ح: مميزا.
[1414] ع: من.
[1415] ح: التمييز.
[1416] ع ح: فظهر بطلانها.
[1417] ع ح: لازم.
[1418] ع: اللازمة.
[1419] ح: ممنعا.
[1420] ع – آخر.
[1421] ع: واللازم.
[1422] ع – كلّها باطلة.
[1423] سورة يس، 79/36.
[1424] سورة الأنبياء، 104/21.
[1425] ح – ذلك.

قال المصنّف رحمه الله:

بل لا احتياجَ إلى قولٍ بصحةِ أنْ ۞ يعادَ ما عدُمتْ في حشرِ أبدانِ

وأقول: اعلم أنّ المصنّف ترقى بهذا البيت إلى اختيار أنّ الحشر بالطريقين الأولين، كما هو ظواهر النصوص والأحاديث. فلا ترد شبهات الفلاسفة وبعض المتكلّمين أصلا، على ما لا يخفى، ولكن قد يقال: إعادة المعدوم بعينه لازم على هذين الوجهين أيضا؛[1426] لأنه وإن لم تكن أيضا[1427] الأجزاء الأصلية معدومة، ولكن[1428] بعض عوارضها الموجودة معدومة؛[1429] كالحياة وما يتبعها من القوى المدركة والقوى العاملة والألوان والشكل المعيَّن. وقد ورد في الحديث: «أنّ أهل الجنة جرْد مرْد مكحّلين»،[1430] «وأن الجهنّمي ضرسه مثل أحد،[1431] وغلظ جلده مسيرة ثلاثة أيام»،[1432] وأنه «يحشر المتكبِّرون أمثال الذرِّ على صور الرجال»،[1433] إلى غير ذلك. ومن ثمّ توهّم بعضهم أنه ما من مذهب [50و]إلا وللتناسخ الذي هو انتقال الروح من جسد إلى جسد فيه، قدَمٌ[1434] راسخ. والجواب: إنّ الحياة وما يتبعها من القوى قائم[1435] بالروح أو بأجزاء البدن الأصلية، وأما الشكل، فأمر وهمي لا عرض خارجي. وأما اللون فقائم بكل جزء، وأما تنقيص[1436] بعض الأجزاء كما في أهل الجنة، أو تزييدها كما في أهل النار، فهما في الأجزاء[1437] الفرعية، فلا يوجب التغيّر الذاتي في الأجزاء الأصلية، ولا في عوارضها[1438] المشخَّصة، ولا في هيآتها الاعتبارية. فلا يلزم إعادة المعدوم بعينه، ولا التناسخ أصلا، فضلا عن كونه راسخا في كلّ مذهب، كما لا يخفى. وهذا هو مراد المصنّف المحقِّق؛ لا ما قال الخيالي جلبي: «إن مراده، أنّ الله تعالى يجمع الأجزاء الأصلية بوجه ما، ويعيد

[1426] ح – أيضا.

[1427] ح – أيضا.

[1428] ح: لكن.

[1429] ح: المعدومة.

[1430] الجامع لمعمر بن راشد، (ت: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي ببيروت 1403هـ)، 416/11.

[1431] ح – مثل أحد.

[1432] الجامع الكبير للتلرمذي، صفة جهنم 2577.

[1433] الأدب المفرد للبخاري، (ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية – بيروت 1409هـ/1989م)، الكبر 557؛ الجامع الكبير للترمذي، صفة القيامة والرقائق والورع 2492.

[1434] ع – قدّم.

[1435] ع ح: قائمة.

[1436] ب: نقيص؛ ح: النقيص.

[1437] ع: قلنا في أجزاء.

[1438] ع: عوارض.

إليها الأرواح،[1439] ولا يضرنا عدم كون المعاد عين الأول، كما ورد في الحديث.»،[1440] ولا ما قال العلامة السعد في **شرح العقائد**. قلنا: إنما يلزم التناسخ لو لم يكن البدن الثاني[1441] مخلوقا من الأجزاء الأصلية للبدن الأول، وإن سمي مثل ذلك تناسخا كان نزاعا في مجرد الاسم، ولا دليل على استحالة إعادة الروح إلى مثل هذا البدن؛ بل الأدلة قائمة على حقيقته، سواء سمي تناسخا أو لا. فتبصَّر، ولا تغفل.[1442] والله الموفق، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

أجزاءٌ أصليةٌ[1443] كلاً وانْ أُكلتْ ۞ فتلكَ لمْ تكنْ[1444] أجزاءً لجُسمانِ

وأقول: لما كان من شبه الفلاسفة وبعض المتكلّمين المنكرين للمعاد الجسماني بإعادة المعدوم بعينه: أنّه لو أكل إنسان إنسانا بحيث صار جزأ منه فالأجزاء المأكولة إما أن تعاد في بدن الآكل، أو في بدن المأكول. وأيًّا ما كان لا يكون أحدهما معادا بعينه؛ أشار المصنّف إلى جوابه بالمصراع الأول، ولما اعترض عليه بأنه[1445] يجوز أن يكون تلك الأجزاء الغذائية التي هي فضلة في الآكل نطفة وأجزاء أصلية بالنسبة إلى بدن آخر فيعود المحذور، أشار المصنّف إلى جوابه [50ظ]بالمصراع الثاني. فمعنى البيت: الأجزاء المحشورة يوم القيامة (**أجزاءٌ أصليةٌ**) لا مجموع الأجزاء الأصلية والفرعية. (**كُلًّا**) أي حال كونها كلّ الأجزاء الأصلية، بلا زيادة جزء آخر، ولا نقصان جزء منها. (**وإن أُكِلَتْ**) أي وإن فرضنا وجوَّزنا أنّ الأجزاء الأصلية تؤكل كلًّا أو بعضا؛ (**فتلك**) الأجزاء الأصلية المأكولة (**لم تكن**) في الواقع (**أجزاء**) أي أصلية (**لجُسمان**) أي للجسم الآخر، بأن حفظها الله تعالى عن ذلك، فتعاد في بدن المأكول فلا يلزم أن لا تكون معادة بعينها،[1446] والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[1439] ع: الروح.

[1440] شرح قصيدة النونية للخيالي جلبي، 104.

[1441] ع ح – ولا ما قال العلامة السعد في شرح العقائد قلنا إنما يلزم التناسخ لو لم يكن البدن الثاني.

[1442] ع: تقلد.

[1443] ع: الأصلية.

[1444] ب ع: لم تك.

[1445] ب: بأن.

[1446] ع: لا يكون معادا بعينها ح: أن لا تكون معادة بعينه.

[الأخبار المتعلّقة بالسمعيات]

وواقعٌ كلُّ ما نصَّ الصدوقُ به ۞ مِن ممكنٍ كصراطٍ أو كمِيزانِ

وأقول: لما فرغ من بيان أحكام[1447] الحشر الجسماني مع الإشارة إلى ردِّ[1448] ما توهّمه الفلاسفة؛ شرع في بيان وقوعه[1449] ضمنًا، ووقوع ما يقع بعده صريحا إيجازا؛ كالصراط والميزان ونحوهما مما أخبر به الله تعالى ورسوله الصدوقان. ودليل وقوع الكلّ عند أهل السنة أنها[1450] أمور ممكنة، أخبر بوقوعها الله تعالى في كتابه والرسول عليه السلام في حديثه قطعا أو ظنا، وليس لها صارف قطعيّ أو مانع قوي. وكلُّ أمورٍ ممكنة شأنها كذا[1451] واقعة كذلك. فهذه الأمور[1452] الممكنة واقعة كذلك. وإنما قيّدنا بالإمكان؛ لأنه لو أخبر الله ورسوله بالممتنع كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾،[1453] وقوله عليه السلام: «إذا كانت ليلة النصف من شعبان ينزل الله تعالى إلى سماء الدنيا.»،[1454] يجب صرفه عن ظاهره وتأويله بما يناسبه.[1455] وهذا معنى ما قالوا: إذا تعارض العقل والنقل، يقدم العقل ويؤول النقل. وإنما قيّدنا بعدم الصارف القطعيّ أو المانع[1456] القوي؛ لأنه لو وجدا يعمل بمقتضى الصارف القطعيّ؛ كما في المنسوخات والمخصصات بالنصوص[1457] القطعيّة المحكَمة، أو بمقتضى المانع القوي؛ كما في المجازات والاستعارات بشهادة ظهور الواقع وخلاف العادة. ومن ذلك حَمَلَ الفاضل البيضاوي [51و] والفاضل أبو السعود[1458] أمثال قوله تعالى: ﴿إِنَّا

[1447] ح: إمكان؛ ع – أحكام.

[1448] ع ح – رد.

[1449] ب: ووقوعه.

[1450] ع ح: إنما.

[1451] ح: كذلك.

[1452] ب — الأمور.

[1453] سورة طه، 5/20.

[1454] سنن ابن ماجة، إقامة الصلوات والسنة فيها 1389؛ الجامع الكبير للترمذي، الصوم 739.

[1455] ع ح: يناسب.

[1456] ع ح: والمانع.

[1457] ع – بالنصوص.

[1458] محمد بن محمد المولى أبو السعود العمادي الحنفي مفتي التخت السلطاني: وهو أعظم موالي الروم، أخذ عن علماء عصره منهم العلامة المولى قادري جلبي، وألف المؤلفات الحافلة منها التفسير المشهور المسمى بالإرشاد، وله كتاب جمع فيه بعض ملازميه جملة صالحة من فتاويه، وله القصيدة المشهورة. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، نجم الدين محمد بن محمد الغزي، 31/3.

عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾،[1459] وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾[1460] الآية، على المجاز والاستعارة. فتحفظ هذا الأصل ولا تغفل.

ثم **(الصراط)** جسر[1461] ممدود على متن جهنم،[1462] بأدق[1463] من الشعر، وأحدّ من السيف، يعبره أهل الجنة، وتزل[1464] به أقدام أهل النار، كما ورد في الحديث هكذا. ومشى على ظاهره الصحابة والتابعين قبل ظهور المخالفين. ولا شكَّ أنّه ممكن، ولا[1465] صارف قطعيّ عنه، ولا مانع قوي منه، على ما لا يخفى. فإن الظاهر أنّ غالب الأمور الأخروية من قبيل الخوارق العادية، مع أن في[1466] كون الصراط كذلك زيادة تشريف[1467] للمؤمنين، وغاية تقبيح للكافرين. فإنه كما ورد في الأحاديث والآثار، إنّهم يمرون عليه بعضهم كالبرق الخاطف،[1468] وبعضهم كالريح الهابة، وبعضهم كالجواد المسرع، إلى غير ذلك. **(والميزان)** عبارة عما يعرف به مقادير الأعمال من ثقلها وخفتها يوم القيامة، كميزان الدنيا في الظاهر كما جاء في الحديث. ثم الظاهر من قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[1469] أنّها كثيرة حتى قيل: لكل مكلف ميزان، فيوزن بها صحائف الأعمال. أو يجعل الأعمال الحسنة أجساما لطيفة نورانية، والأعمال السيئة أجساما كثيفة ظلمانية، فتوزن. فمن ثقلت موازينه فهو في عيشة راضية، ومن خفت موازينه فأمه هاوية.[1470] قيل: ومن ساوت موازينه فهو في الأعراف. وللوزن[1471] أيضا حِكَمٌ[1472] عظيمة. منها: إظهار محاسن الأحباب،[1473]

[1459] سورة الأحزب، 72/33.

[1460] سورة الأعراف، 172/7.

[1461] ح: جزء.

[1462] ع ح: الجهنم.

[1463] ب ع – أدق.

[1464] ع: تزول.

[1465] ع – ولا.

[1466] ع ح – في.

[1467] ح: يشرف.

[1468] ب ح: والخاطف.

[1469] سورة الأنبياء، 47/21.

[1470] إشارة إلى قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ ۞ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ۞ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ ۞ فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ﴾ (سورة القارعة، 7/101).

[1471] ح: والموازن.

[1472] ب – أيضا حكم.

[1473] ع: الاحبا.

ومقابح الأعداء، وعلى رؤس الإشهاد لزيادة مسرة الأولين ومساءة[1474] الآخرين. ومنها: كمال الترغيب إلى الحسنات والترهيب[1475] عن السيآت. ومنها: إظهار كمال عدله بين عباده إلى غير ذلك مما يعلمه[1476] الله. فلا وجه لإنكار المعتزلة الصراط والميزان بزعم: [51ظ]أنّه لا يمكن العبور عليه، وإن أمكن فهو تعذيب للمؤمنين؛ وبزعم: أنّ الأعمال أعراض معدومة فلا يمكن إعادتها. ولو سلم فلا يمكن وزنها. ولو سلم فعبث لا فائدة فيه. وهكذا شأنهم في تأويل النصوص والأحاديث بأمثال هذه التوهّمات، لقصور نظرهم في المعارف الإلهية، والخوارق الأخروية، ورسوخ قياس الغائب على الشاهد في طبائعهم، وقوة وهمهم على عقلهم[1477] كالفلاسفة بأعيانهم، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

وكالحسابِ وأهوالِ القيامةِ أو ۞ كحوضِ سيّدنا فيها وكيزانِ

وأقول: اعلم أنّ (**الحساب**) ثابت بالنصوص الكثيرة، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾،[1478] وقوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾،[1479] وقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا۞وَيَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِهِ مَسْرُورًا﴾.[1480] اللهم يسّر لنا[1481] آمين.[1482] وكذا بالأحاديث[1483] الكثيرة، مثل قوله عليه السلام: «حاسبوا انفسكم قبل أن تحاسبوا»،[1484] وقوله عليه السلام: [1485] «من حوسب عذّب»،[1486] وقوله عليه السلام: «أول ما يحاسب عليه العبد يوم القيامة صلاته. فإن صلحت فقد أنجح وأفلح، وإن فسدت فقد خاب وخسر.»[1487]

[1474] ع – مساءة.

[1475] ع: والترهب.

[1476] ع: يعلم.

[1477] ح – على عقلهم.

[1478] سورة غافر، 17/40؛ وفي مواضع أخرى.

[1479] سورة الأنبياء، 47/21.

[1480] سورة الإنشقاق، 8/84.

[1481] ع – لنا.

[1482] ع ح – آمين.

[1483] ع ح: في الأحاديث.

[1484] يروى هذا الحديث عن عمر بن الخطاب في الجامع الكبير للترمذي، 25.باب، 2459.

[1485] ح – «حاسبوا أنسكم قبل ان تحاسبوا» وقوله عليه السلام.

[1486] صحيح البخاري، العلم 103؛ سنن أبي داود، الجنائز 3093.

[1487] الجامع الكبير للترمذي، الصلاة 413؛ سنن النسائي، الصلاة 465.

وأما (**أهوال القيامة**) أي شدائدها[1488] الشديدة فكثيرة جدًّا، عصمنا الله تعالى. منها: هول الوقوف تحت الشمس في العرق بحسب المراتب. قيل: ألف سنة وقيل: خمسين ألف سنة، العياذ بالله. ويدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾.[1489] ومنها: هول تطاير الكتب من جانب السماء لقوله تعالى:[1490] ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا﴾[1491] الآية، ومنها: هول السؤال؛ لقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۞ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾،[1492] ولقوله عليه السلام: «لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يُسأل عن أربع: عن عمره فيما أفناه، عن جسده [52و]فيما أبلاه، وعن علمه فيم عمل به، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه.»[1493] ومنها: هول شهادة الألسنة والأيدي والأرجل والسمع والبصر والجلود والأرض واليوم والليلة[1494] والحفظة الكرام؛ لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾،[1495] وقوله تعالى: ﴿شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَجُلُودُهُمْ﴾،[1496] وقوله عليه السلام: «ما من يوم وليلة يأتي على ابن آدم إلا قال: أنا يوم جديد وليل جديد، وأنا فيما يفعل في شهيد.»،[1497] وقوله تعالى: ﴿وَجَاءَتْ كلّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ۞لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾[1498] الآية. ومنها: هول[1499] تغيّر الألوان؛ لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾.[1500] ومنها: هول السوق إلى الجنة وإلى النار؛ لقوله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إلى جَهَنَّمَ زُمَرًا﴾[1501] الآية، ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إلى الْجَنَّةِ زُمَرًا﴾[1502] الآية. ومنها:

[1488] ع: شدئدة.

[1489] سورة الصفات، 24/37.

[1490] ح – ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾ ومنها: هول تطاير الكتب من جانب السماء لقوله تعالى.

[1491] سورة الإسراء، 13/17.

[1492] سورة الحجر، 92/15.

[1493] الجامع الكبير للترمذي،

[1494] ع ح: الليل.

[1495] سورة النور، 24/24.

[1496] سورة فصلت 20/41.

[1497] حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبو نعيم، 303/2.

[1498] سورة ق، 21/50.

[1499] ع – هول.

[1500] سورة آل عمران، 106/3.

[1501] سورة الزمر، 71/39.

[1502] سورة الزمر، 73/39.

هول[1503] الفزع الأكبر، والعياذ بالله؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ۞لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ خَالِدُونَ۞لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ وَتَتَلَقَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ هَذَا يَوْمُكُمُ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾.[1504] اللهم يسر لنا بحرمة هؤلاء السابقين آمين، إلى نحو ذلك مما فصل في الآيات و الأحاديث.

وأما (**حوض سيدنا محمد[1505] صلى الله عليه وسلم وكيزانه**) في القيامة؛ فلقوله عليه السلام: «حوضي مسيرة شهر، زواياه سواء، ماؤه أبيض من اللبن، وريحه أطيب من المسك، كيزانه أكثر من نجوم السماء. من شرب منه فلا يظمأ بعده أبدا»[1506] اللهم يسر لنا،[1507] والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[عذاب القبر ونعيمه]

ومِنْ حياةِ قُبورٍ ما يُذَاقُ به ۞ لذَّاتُ نَعْمَاءَ أو آلامُ دِيَدانِ

وأقول: اعلم أنّه اتفق أهل السّنّة على وقوع نوع من الحياة في القبر. قدر ما [52ظ]يعرف به (**لذات نعماء**) القبر ونحوها للمؤمنين الكاملين الصالحين،[1508] لاسيما للعلماء المحقّقين العاملين الكائنين على كمال الخلوص في هذه الثلاثة. (**أو آلام ديدان**) في القبر[1509] ونحوها لبعض العصاة، لاسيما لغلاة الظلمة[1510] وعتاة الفسقة ولجميع الكافرين، سواء كان بدون إعادة الروح إلى البدن أو بها، أو بسبب[1511] تعلّقه له. ولا يلزم من ذلك أن يتحرك أو يضطرب أو يرى أثر الحياة وأثر التنعيم والتعذيب فيه، فإنه يجوز أن توجد الحية والعقرب وسائر الديدان المؤذية في القبر، ولا ترى[1512] أو[1513] يوجد سمها في الميت بدون ذواتها أو يوجد ألم سمها فيه بدونه، حتى إنّ المأكول في بطون الحيوانات أو الغريق في الماء أو الحريق في النار أو المصلوب على

[1503] ح – هول.
[1504] سورة الأنبياء، 103/21.
[1505] ع ح – محمّد.
[1506] صحيح البخاري، الرقاق 6579.
[1507] ح – لنا.
[1508] ع – الكاملين الصالحين؛ ح – الصالحين ع + المخلصين.
[1509] ع: الغير.
[1510] ع: الظالمين.
[1511] ع: سبب.
[1512] ب ع: ولا نرى.
[1513] ب – أو.

الشجر ينعَّم أو يعذَّب، وإن لم نطلع عليه وعلى كيفيته.[1514] ومن تأمل في غرائب كمال قدرته وجبروته وعظيم عجائب ملكه أو ملكوته؛[1515] لم يستبعد أمثال ذلك بعد ورود الأخبار الصادقة من الشارع في ذلك، فضلا عن أن يحكم بامتناعه، كجمهور المعتزلة والروافض والشيعة زعما منهم:[1516] أنّ الميت جماد، لا حياة له، فتنعيمه وتعذيبه محال. لنا قوله تعالى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾،[1517] و قوله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾،[1518] فإنها نزلت في بيان جواب المؤمنين لسؤال الملكَين، وعدم جواب الكافرين. وقوله عليه السلام: «القبر روض من رياض الجنة أو حفلة من حفر النيران»،[1519] وقوله عليه السلام: «إذا قبر الميت أتاه ملكان أسودان أزرقان يقال لأحدهما منكري و للآخر نكير».[1520] وبالجملة الأحاديث الصحيحة كثيرة جدًّا في بيان تنعيم[1521] القبر وتعذيبه بحيث بلغ القدر المشترك منها[1522] حدَّ التواتر، ثم الظاهر من الأحاديث أنّ الأرواح [53و]تعاد إلى البدن عند سؤال الملكين[1523] ثم تذهب إلى مقامها، ويبقى البدن مع نوع من الحياة إلى يوم القيامة، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[الوجوب على الله]

عُقُوبَةُ الذَّنْبِ عدْلٌ غيرُ واجبةٍ ۞ كذا المَثُوبَةُ مِنْ إحسانِ مَنَّانِ

وأقول: اتفق علماء أهل السّنّة أيضا على أنّ عقاب الكافرين والعاصين على كفرهم ومعاصيهم عدل، غير واجب[1524] عليه تعالى، لكونه تصرُّفا في ملكه. فله تعالى أن يتصرَّف في ملكه كيف يشاء فضلا عن

[1514] ح: كيفيّة.
[1515] ع: وملكوته.
[1516] ع: زعامتهم.
[1517] سورة غافر، 46/40.
[1518] سورة إبراهيم، 27/14؛ ب ع – ﴿وفي الآخرة﴾.
[1519] الجامع الكبير للترمذي، صفة القيامة والرقائق والروع 2460؛ المجم الأوسط لأبي القاسم الطبراني 273/8.
[1520] الجامع الكبير للترمذي، الجنائز 1071.
[1521] ب: تنعيمه.
[1522] ح – منها.
[1523] ح: المنكرين.
[1524] ح: واجبة.

العقاب على ذلك. فلا يُتصوَّر[1525] الظلم، أي التصرف في ملك الغير في حقّه تعالى، على ما لا يخفى، كما زعمه المعتزلة. ولكونه فاعلا مختارا في جميع أفعاله،[1526] وكذا إعطاء الثواب للمؤمنين الصالحين وللعصاة المغفورين على إيمانهم وصلاحهم فضل وإحسان من الله المنان -أي المحسن الكريم- غير واجب عليه تعالى لذلك. ولأن الأغراض ومصالح العباد لا توجب على الله تعالى ذلك كما زعمه المعتزلة، ولكن الله تعالى لا يخلف في وعده اتفاقا، ولا في[1527]وعيده تحقيقا. فإنه لا يجوز الكذب وتبديل القول على الله تعالى. والوعيد من قبيل الأخبار كالوعد بالاتفاق.

وأما آيات الوعيد وأحاديثه فمقيَّدة في التحقيق بالمشيئة أو بعدم المغفرة أو بعدم الشفاعة أو نحو[1528] ذلك بدلالة نصوص أخرى،[1529] مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾،[1530] وترك التقييد[1531] للمبالغة في المنع. هذا وللغفلة عن ذلك ظن بعض[1532] العلماء وغالب الجهلاء أنّ الخلف في الوعيد كرم، يجوز على الله تعالى قياسا للغائب المنزّه عن النقائص، لاسيما عن الكذب وتبديل القول،[1533] على الشاهد الجائز عليه ذلك،[1534] لاسيما الكذب لمصلحة عظيمة غالبة على قبحه العرضي.[1535] واستدلّوا في ذلك بقول الشاعر[1536] الذي شأنه أن يتبع غير الحق، وأن يقول ما لا يفعل كما في النص.[1537] ولا يخفى ضعفه؛ بل بطلانه، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[1525] ب: يصرف.

[1526] ب: أفعال.

[1527] ع – في.

[1528] ع ح: أو بنحو.

[1529] ح: النصوص.

[1530] سورة النساء، 4/48-116.

[1531] ح: التقيد.

[1532] ع: لبعض.

[1533] ع + وقد قال.

[1534] ح – ذلك.

[1535] ح: العرض.

[1536] وإني وإن أوعدته أو وعدته لمخلف إيعادي ومنجز موعدي.

[1537] ح: النصوص.

وكَيْفَ تُلْزِمُهُ طاعاتُنَا عِوَضًا ❁ ونعْمةُ الوقْتِ تَرْبُو كُلَّ شُكْرَانِ

[53ظ]وأقول: لما زعم المعتزلة أنّ طاعاتنا لله تعالى بتكليف الله تعالى لنا إياها، وباحتيارنا[1538] وكوننا خالقين لها، تجعلنا مستحقّين للثواب بالجملة، وتلزم وتوجب عليه تعالى أن يثيبنا في مقابلتها عوضا لها؛ أشار إلى ردّه بقوله: (**وكيف تلزمه**)[1539] تعالى، من الإلزام. (**طاعاتنا**) في الدنيا طول عمرنا (**عوضا**)، أي ثوابا في الآخرة إلى[1540] ما لا نهاية له،[1541] عوضا لها على الحقيقة. (**و**) الحال أنّ (**نعمة الوقت**) أي إنعام الله تعالى علينا في هذا الوقت أي في الدنيا بطريق الكناية بنعم جليلة كثيرة جدًّا ذاتية وخارجية دنيوية ودينية موصلة إلى السعادة الأخروية الأبدية، على ما لا يخفى .كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾،[1542] (**تربو**) أي تزيد في الفضل والشرف (**كلّ شكران**) أي على جميع أنواع الشكر القلبي واللساني والجوارحي طول عمرنا[1543] في الدنيا، فلا يمكن المعاوضة الحقيقيّة، على ما لا يخفى، مع أنّ كون العباد خالقين لأفعالهم، قد أُبطل فيما تقدم. ومن ثمّ قال بعض المحقِّقين: الحمد والشكر لله تعالى على ما ينبغي[1544] لا يمكن لنا أصلا،[1545] فضلا عن المعاوضة والمساواة إما لأن الحمد والشكر كما ينبغي يستلزم التسلسل[1546] في المحامد والشكور بناء على أنّ الحمد والشكر من النعمة أيضا. فلا بدّ لهما من حمد وشكر وهلم جرا إلى غير النهاية. وإما لأن نعم الله علينا في الكثرة والجلالة بحيث لا يقاومها حمد حامد، ولا يوازنها شكر شاكر في الدنيا، فضلا عن الآخرة التي لا انتهاء لنعمها الصافية، ولا انقضاء للذائذها[1547] الباقية. اللهم يسر لنا وأصدقائنا وتلاميذنا[1548] وأحبابنا.[1549]

[1538] ع: باخبارنا.

[1539] ح + الله.

[1540] ب: أي.

[1541] ب — له.

[1542] سورة إبراهيم، 34/14.

[1543] ب: عمر.

[1544] ع + الله.

[1545] ح — أصلا.

[1546] ب: التامل.

[1547] ب: للذ شذ نها، وفي هامش ب: للذي شذ منها؛ ح: للذاتها..

[1548] ب ع: تلامذتنا.

[1549] ب: وأحبابنا؛ ع: احبائنا.

وهذا التقرير هو الموافق للواقع والمطابق للنصوص والملائم للعقول، ودالٌّ على بطلان ما زعمه المعتزلة بالضرورة، على ما لا يخفى هذا. ولكن قرَّر الخيالي جلبي هكذا: «إنّ طاعات[1550] العبد وإن كثرت لا تفي شكر[1551] ما أنعم الله عليه في وقت ما من النعم الدنيوية، فكيف يستحق عوضًا عنها [54و]في الآخرة من النعم الأخروية؟»[1552] وهذا هو المشهور بين الناس والصوفية، فيرِد عليه أنّه يجوز؛ بل الظاهر أن يكون الطاعات لكونها تعظيما لله تعالى، ومقصودا بها تحصيل رضاء الله المنعم العظيم وافية؛ بل أوفى في[1553] شكر[1554] ما أنعم الله تعالى علينا في وقت من الأوقات من النعم[1555] الدنيوية لكونها تلذذا نفسانيا، ومقصودا بها تحصيل[1556] رضاء النفس الأمّارة، على ما لا يخفى. ويدلُّ عليه قوله عليه السلام: «إذا قال العبد الحمد لله، قال الله تعالى: أعطيت عبدي من النعمة ما لا قدر له، وأعطاني من الحمد ما لا حدَّ[1557] له.»[1558] وفي رواية: «ما[1559]أنعم الله على عبد نعمة فقال: الحمد لله إلا أدَّى شكرها. وإن قالها الثانية، جدَّد الله ثوابها، وإن قالها الثالثة، غفر الله ذنوبه»[1560] ويدلُّ على ذلك أمثال قوله تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ﴾[1561] الآية، وأمثال قوله عليه السلام:[1562] «الدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ذكر الله وما والاه أو عالما أو متعلما».[1563] فتبصَّر، ولا تغفل، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[1550] ح: طاعة.

[1551] ح: بشكر بعض.

[1552] شرح قصيدة النونية للخيالي جلبي، 111.

[1553] ب ح: أوفى.

[1554] ح: بشكر.

[1555] ب: النعيم.

[1556] ح – تحصيل.

[1557] ح: حمد.

[1558] لم نجد هذه الرواية في كتب الأحاديث.

[1559] ب: من.

[1560] المستدرك للحاكم، 688/1.

[1561] سورة الحديد، 20/57.

[1562] ب – ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ﴾ الآية، وأمثال قوله عليه السلام:

[1563] سنن ابن ماجة، الزهد 4112؛ الجامع الكبير للترمذي، الزهد 2322.

[العفو عن الكفر]

فِي العقلِ غُفرانُ كفرٍ جائزٌ لكنْ ۞ أَتَى له نصٌّ تَخْلِيدٍ بِنِيرانِ[1564]

وأقول: اعلم أنّه ذهب جمهور أهل السّنّة إلى أنّ غفران الكفر[1565] جائز في نفسه عقلا، لما أنّ العقاب الأبدي في مقابلة حقّه تعالى، فله أن يسقطه. فلا معقِّب لحكمه، وهو أحكم الحاكمين. ولكنه ممتنع سمعا بالنصوص المحكمة، بحيث لا يجوز تأويلها بوجه أصلا،[1566] على ما لا يخفى، من أمثال قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾،[1567] ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾،[1568] ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾،[1569] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ۞خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ﴾،[1570] إلى نحو ذلك. وزعم جمهور المعتزلة، وبعض الماتريدية القائلين بالحسن والقبح العقليين: أنّه غير جائز [54ظ]عقلا أيضا، لأنه مخالف لحكمة التفرقة بين من أحسن غاية الإحسان وبين من أساء غاية الإساءة. والجواب بعد تسليم ذلك: إنّ الحكمة[1571] وإن اقتضت التفرقة في العقل، فيجوز أن يدخل المحسن في الجنة ابتداء، ثم يدخل المسيء بها بعد أزمنة متطاولة. أو يدخلهما معا ولكن يعطي للمحسن[1572] درجات لا ينالها المسيء أصلا. أو يدخل المحسن في الجنة ولا يدخل المسيء في الجنة ولا[1573] في النار. وفي كلام المصنّف إشارة إلى ردّه، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[الجنة والنار]

أُعِدَّتِ الجنَّةُ استدْعَى تكوُّنُها ۞ ونَقْلُ آدمَ منها بعد إسكانِ

[1564] ع: نيران.

[1565] ح: كفران.

[1566] ح – أصلا.

[1567] سورة النساء، 56/4.

[1568] سورة البقرة، 167/2.

[1569] سورة التغابن 5/64؛ وفي مواضع متعددة.

[1570] سورة البقرة، 161/2.

[1571] ح – إنّ الحكمة.

[1572] ح: المحسن.

[1573] ب – يدخل المسيء في الجنة ولا.

وأقول: اتفق أهل السّنّة وكثير من الفرق الإسلاميّة على أنّ الجنة والنار اللتين هما دار الثواب والعقاب مخلوقتان الآن؛ بل قيل: قبل زمان آدم عليه السلام؛ لأن الله تعالى أخبر عنهما بلفظ الماضي في مواضع لا تحصى. كقوله تعالى في حقِّ الجنة: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾،[1574] ﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾،[1575] وفي حقِّ النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾،[1576] ﴿وَبُرِّزَتِ الْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ﴾؛[1577] ولأن الله تعالى نقل آدم وحواء منها إلى الأرض بعد إسكانهما فيها، كما في البقرة.[1578] ولما لم يتحقق هنا القائل بالفصل كان[1579] ثبوت الجنة ثبوتا للنار.[1580] وقد جاء كثير من الأحاديث دالَّة على ذلك، وعليه أيضا إجماع المسلمين قبل ظهور المخالفين. وزعم جمهور المعتزلة أنّهما لم[1581] تخلقا[1582] بعد؛ بل إنهما[1583] تخلقان[1584] يوم العرض والجزاء، بناء على أنّ خلقهما الآن عبث لا فائدة فيه. ولا يخفى بطلانه. وزعم الزمخشري أنّ الجنة لم تخلق بعد. والمراد بما دخل بها آدم بستانا[1585] بأرض فلسطين خلقه[1586] الله تعالى امتحانا لآدم. وحمل الإهباط على الانتقال إلى أرض[1587] الهند. وقال العلامة السعد: ولا يخفى عليك أنّ هذا تلاعب بالقرآن والدين، وخرق لإجماع المسلمين بمجرّد ضد توهّمه ومحض تخيُّله[1588] تطبيقا لمذهبه[1589] [55و]الباطل[1590] ومشربه العاطل، على ما

[1574] سورة آل عمران، 133/3.

[1575] سورة الشعراء، 90/26.

[1576] سورة آل عمران، 131/3.

[1577] سورة الشعراء، 91/26.

[1578] لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾ (سورة البقرة، 36/2) أو يشير إلى قوله تعالى: ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (سورة البقرة، 38/2).

[1579] ع: بالفضل.

[1580] ع: بثبوت النار.

[1581] ح: لا.

[1582] ب: تحققا.

[1583] ع ح: أنما.

[1584] ب: تحققان.

[1585] ع: بستان.

[1586] ع ح: خلقها.

[1587] ع ح: الأرض.

[1588] ع ح – ومحض تخيله.

[1589] ع ح: لمذهبه.

[1590] ب: البطلان.

هو دأبه في أمثاله بلا صارف قويّ، فضلا عن قطعيّ.[1591] وقد قال الإمام فخر الدين الرازي في تفسيره[1592] **الكبير** في سورة آل عمران وفي سورة فصلت: وقد وقع صاحب الكشاف في سفاهة عظيمة، فالأولى أن لا يُلتفت إلى كتابه[1593]. وإن كان قد سعى سعيا حسنا فيما يتعلّق بالألفاظ، إلا أنّ هذا المسكين[1594] بعيد عن المعاني، لاسيما عن العقائد الحقة[1595] التي عليها[1596] جماهير أهل السّنّة، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

نعيمُها أبديٌّ لا زوالَ له ۞ وأكلُها دائمٌ لا أنَّه فانِ

وأقول: (**نعميها أبديٌّ**) بحسب الأنواع المتحقّقة[1597] في ضمن الأشخاص المتجدّدة إلى غير النهاية. بمعنى غير[1598] الواقفة عند[1599] حدٍّ أصلا؛ لا بمعنى الغير المنحصرة في عدد أصلا، وإلا فبرهان التطبيق يخالفه ويبطله.

وقوله: (**لا زوال له**) أي بهذا المعنى تأكيد لما قبله؛ للاهتمام وللإشارة إلى الردِّ على كثير من الملاحدة القائلة بزواله.[1600] (**وأُكُلها**) بضمتين[1601] بمعنى المأكول. (**دائم**) بالدوام التجدُّدي. (**لا أنه**[1602] **فان**) ومنتف بعد أزمان كثيرة كما زعموا،[1603] ويدلُّ على ذلك النصوص القرآنية المحكمة والأحاديث الصحيحة المثبتة،[1604] وإجماع الأنبياء عليهم السلام؛ كأمثال قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا

[1591] شرح المقاصد للتفتازاني، 5/108-109.

[1592] ح: تفسير.

[1593] ع: في كتابه.

[1594] ع: الملكين.

[1595] ب: الحقيقة.

[1596] ب: عليه.

[1597] ع ح: لمتحققة.

[1598] ع – غير.

[1599] ب – عند.

[1600] ع ح: بزوالها.

[1601] ع: وقوله: واكل بتضمين.

[1602] ع: لأنه.

[1603] ع + المبالغة في ذلك.

[1604] ع: المثبة.

وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾،[1605] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا﴾، إلى قوله تعالى: ﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورا﴿إِنَّ هَذَا كَانَ لَكُمْ جَزَاءً وَكَانَ سَعْيُكُمْ مَشْكُورًا﴾،[1606] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ [55ظ]نُزُلًا﴿خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾،[1607] إلى غير ذلك مما لا يحصى. وأمثال قوله عليه السلام كما في الصحيحين عن أبي[1608] موسى الأشعري رضي الله: «إنّ للمؤمن في الجنة لخيمة من لؤلؤة واحدة مجوّفة عرضها –وفي رواية طولها– ستون ميلا في كلّ زاوية منها للمؤمن أهل لا يراهم الآخرون يطوف عليهم المؤمن.»،[1609] «وجنتان من فضة آنيتهما وما فيهما، وجنتان من ذهب آنيتهما وما فيهما، وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن.»،[1610] وقوله عليه السلام كما في رواية الترمذي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «أدنى أهل الجنة منزلة لمن ينظر إلى جنانه وأزواجه ونعمه وخدمه مسيرة ألف سنة؛ وأكرمهم على الله لمن ينظر إلى وجهه تعالى غدوة وعشيا. ثم قرأ: وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة»[1611] وقوله عليه السلام أيضا في رواية الترمذي عن أبي سعيد رضي الله عنه: «أدنى أهل الجنة منزلة الذي له ثمانون ألف خادم، واثنتان وسبعون زوجة، وتنصب له قبة زبرجد ولؤلؤ وياقوت، كما بين الجابية وصنعاء»،[1612] إلى غير ذلك مما لا يحصى ولا[1613] يستقصي. فلعلَّ المراد بمسيرة ألف سنة كناية عن كمال الوسعة، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[أهل الكبائر]

أهلُ الكبائرِ غيرُ التَّائِبِينَ لهمْ ۞ رَجَاءُ عفْوٍ[1614] بِرَغْمِ الحاسدِ الشّانِ[1615]

[1605] سورة البقرة، 25/2.

[1606] سورة الإنسان، 5/76–22.

[1607] سورة الكهف، 107/18–108.

[1608] ع: هي أن.

[1609] صحيح البخاري، بدء الخلق 3243؛ صحيح مسلم، الجنة وصفة نعيمها وأهلها 23.

[1610] صحيح البخاري، التفسير 4878؛ صحيح مسلم، الإيمان 296.

[1611] الجامع الكبير للترمذي، تفسير القرآن 3330؛ روي هذا الحديث عن ابن عمر رضي الله عنه؛ سورة القيامة، 22/75.

[1612] مسند أحمد، 250/18؛ صحيح ابن حبان، 414/16.

[1613] ع – يحصى ولا.

[1614] ع: عفوهم.

[1615] ح: الثان.

وأقول: واعلم أن الكبيرة في المختار: ما قرن به حدٌّ أو لعن أو وعيد شديد، كقتل النفس بغير حقِ والزنا واللواطة والظلم للعباد وعقوق الوالدين المسلمين وأكل الربى والسرقة وشرب الخمر وكتمان الشهادة وشهادة الزور وأخذ الرشوة والسعاية عند السلطان ومنع الزكاة وترك الصلاة والصوم، إلى نحو ذلك مما لا يحصى، كأصول الأخلاق الذميمة ونحوها. حتى قالوا: إنّها إلى[1616] سبعمائة أقرب من سبعين. وقيل:[56و] كل معصية أصر عليها العبد فهي كبيرة. وكلّ ما ستغفر عنها فهي صغيرة. وقيل: إنهما[1617] أمران إضافيان. ثم قال علماء أهل السّنّة: إنها لا تخرج العبد من الإيمان كما زعمه المعتزلة[1618] والقائلة بكفر العاصي مطلقا؛ لأن حقيقة[1619] الإيمان هو التصديق القلبي في المختار، فلا يخرج العبد عن الاتصاف به إلا بما ينافيه، ومجرَّد الإقدام على الكبيرة لغلبة شهوة أو حمية أو أنف أو كسل خصوصا، إذا اقترن به خوف العقاب ورجاء العفو والعزم على التوبة لا ينافيه.

ومن ثم أطلق المؤمن كثيرا على العاصي في الآيات والأحاديث، على ما لا يخفى. نعم، إذا كان بطريق الاستحلال والاستخفاف[1620] كان كفرا لكونه علامة للتكذيب، كسجود الصنم وإلقاء المصحف في القاذورات والتلفُّظ[1621] بكلمات الكفر ونحو ذلك مما ثبت بالأدلة الشرعية أنّه كفر.

أيضا الإجماع من الصحابة والتابعين قد وقع بالصلاة على من مات من أهل القبلة من غير توبة، والاستغفار لهم، مع العلم بارتكابهم الكبائر، بعد الاتفاق على أنّ ذلك لا يجوز لغير المؤمن لأمثال[1622] قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾،[1623] فإنّ الإجماع قد وقع على ظواهرها أيضا قبل ظهور المخالفين.

فاذا عرفت هذا فمعنى البيت **(أهل الكبائر غير التائبين)** حاصل **(لهم)** قبل الموت وبعده عندنا بسبب هذه الأدلة الأربعة. **(رجاء عفو)** من الله تعالى **(برغم الحاسد)** أي على رغم أنف المعتزلة[1624] الحاسد لأهل

[1616] ح – إلى.

[1617] ع ح: أنها.

[1618] ع + القايلة بالواسطة ولا تدخل في الكفر كما زعمه الخوارج المنكرة لها؛ ح: القائلة بالواسطة ولا تدخله في الكفر كما زعمه الخوارج المنكرة لها.

[1619] ب: الحقيقة.

[1620] ع: أو الاستخفاف.

[1621] ع: والتلفيظ.

[1622] ع: ومثل؛ ح: ولأمثال.

[1623] سورة النساء، 4/48-116.

[1624] ع ح: المعتزلي.

السنّة. **(الشان)**[1625] الباغض لهم لسوء[1626] ظنهم أنّهم على خلاف الحقّ، حيث زعموا أنّ مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر؛ بل فاسق، وأنه إن مات بلا توبة فمخلَّد في النار؛ لقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا﴾،[1627] ولقوله عليه السلام: «لا يزني الزاني وهو مؤمن».[1628]

والجواب: أنّ المراد بالفاسق في الآية هو الكافر حملا [56ظ]على الكامل في الفسق. والحديث وارد على سبيل التغليظ والمبالغة في الزجر عن المعاصي، جمعا بين الأدِلَّة، ولذا[1629] قال عليه السلام: «من قال لا اله إلا الله، دخل الجنة. قال أبو ذر: وإن زنى وإن سرق يا رسول الله؟ قال عليه السلام: وإن زنى وإن سرق. ثم قال: وإن زنى وإن سرق يا رسول الله؟ قال عليه السلام: وإن زنى وإن سرق. ثم قال: وإن زنى وإن سرق يا رسول الله؟ قال عليه السلام: وإن زنى وإن سرق على رغم أنف أبي ذر.»[1630] وفي كلام المصنّف إشارة إلى هذا، فتبصر، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

إذْ لا عُقوبةَ تُعْفَى عنْدَه معها ❁ ولمْ تُقَيَّدْ بها آياتُ غُفرانِ

وأقول: واعلم أنّ المعتزلة[1631] لما زعموا أنّ التائب ومرتكب الصغيرة المجتنب عن الكبيرة لا يستحقان العذاب، وكان أصل العفو[1632] ثابتا[1633] بظواهر آيات الغفران التي عليها الأحاديث والإجماع؛ أشار بهذا البيت إلى ردهم في قولهم[1634] بعدم عفو غير التائب. فمعنى البيت: أهل الكبائر غير التائبين، لهم رجاء عفو. **(إذ لا عقوبة تعفى عنده)** أي عند الحاسد الشان[1635] **(معها)** أي مع التوبة، فحينئذ لا معنى للعفو[1636] الثابت بالنصوص، ولأنه **(لم تقيّد بها)** أي بالتوبة **(آيات غفران)**، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ

[1625] ع: الثاني.
[1626] ب: سوء.
[1627] سورة السجدة، 18/32.
[1628] صحيح مسلم، الإيمان 100؛ الجامع الكبير للترمذي، الاستئذان 2625.
[1629] ب ع + لما.
[1630] صحيح البخاري، اللباس 5827.
[1631] ح – أنّ المعتزلة.
[1632] ع – العفو.
[1633] ب: ثابت.
[1634] ح – في قولهم.
[1635] ح: الثاني.
[1636] ع: لعفو.

يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾،[1637] وقوله تعالى: ﴿يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾،[1638] ومثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إنّه هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾،[1639] وعلى ظواهرها الأحاديث والإجماع، على ما لا يخفى، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[الشفاعة]

ولا يَخُصُّ أحاديثُ الشَّفاعةِ ما ۞ ليستْ تَعُمُّ لأوقاتٍ[1640] وأعْيانِ

وأقول: واعلم أنّ علماء أهل السّنّة ذهبوا إلى أنّ الشفاعة للعصاة[1641] لدفع العذاب، وللصلحاء[1642] لرفع الدرجات؛ حقٌّ لمن أذن له الرحمن من الأنبياء والعلماء والشهداء والصلحاء؛ لقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾،[1643] وقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي [57و]يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾،[1644] ولقوله عليه السلام: «ادخرت شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»،[1645] وهذا حديث صحيح مشهور؛ ولقوله عليه السلام: «يشفع يوم القيامة الأنبياء ثم العلماء ثم الشهداء.»؛[1646] بل الأحاديث في باب الشفاعة متواترة المعنى. وهذا يدلُّ على عفو مرتكب الكبيرة بلا توبة أيضا.

وزعم المعتزلة أنّ الشفاعة للصلحاء لرفع الدرجات فقط بقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ﴾،[1647] وبقوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾.[1648] والجواب: أنّها لا تدلُّ على[1649] عموم الأشخاص، ولو سلّم فلا تدلُّ على

[1637] سورة النساء، 48/4-116.

[1638] سورة آل عمران، 129/2؛ ب - وقوله تعالى: ﴿يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾[1638].

[1639] سورة الزمر، 35/39.

[1640] ح: بأوقات.

[1641] ع + مطلقا.

[1642] ع + كذلك.

[1643] سورة طه، 109/20؛ ح - لقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾.

[1644] سورة البقرة، 255/2.

[1645] المعجم الأوسط لأبي القاسم الطبراني، 106/6.

[1646] سنن ابن ماجة، الزهد 4313.

[1647] سورة البقرة، 48/2.

[1648] سورة غافر، 18/40.

[1649] ب ع – على.

عموم الأوقات، ولو سلِّم فلا تدلُّ على عموم الأمكنة، ولو سلِّم فلا تدلُّ على عموم الأحوال، ولو سلِّم فيجب تخصيصها بالكفار جمعا[1650] بين الأدلة، على ما لا يخفى. فمعنى البيت **(ولا يَخُصُّ أحاديث الشفاعة)** أي ولا يجعلها خاصَّة للشفاعة للصلحاء لرفع الدرجات على ما زعموا **(ما)**[1651] أي آيات، مثل هاتين الآيتين ليست تعم لأوقات وأعيان، أي أشخاص، وكذا ليست[1652] لأمكنة وأحوال[1653] على ما عرفت، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

وللرَّسولِ بلْ الأخيارِ كلِّهِمْ ۞ شفاعةٌ لِعُصَاةٍ عنْدَ رحْمَانِ

وأقول: وهذا[1654] البيت كالتفصيل لما قبله[1655] وللتصريح بردِّ زعم المعتزلة،[1656] ولذا خصَّ الشفاعة للعصاة والأولى وللرسل؛[1657] بل للأنبياء. وقد قيل: أنّه عليه السلام مشفَّع في جميع الإنس والجن، إلا أنّ شفاعته في الكفار بتعجيل[1658] فصل القضاء، فيخفَّف عنهم أهوال يوم القيامة، وللمؤمنين بالعفو ورفع الدرجات. فشفاعته عليه السلام عامة كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾،[1659] وقد ورد في الحديث أيضا: «أنّ الله تعالى يقول له: اشفع تشفَّع وسل تعْط. وهو عليه السلام لا يرضى إلا بإخراج[1660] [57ظ]من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان».[1661] وهذا هو الشفاعة الكبرى، التي خصَّ بعض العلماء المقامَ المحمودَ بها، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[1650] ع: جميعا.

[1651] ع – ما.

[1652] ب – الآيتين ليست تعم لأوقات وأعيان أي أشخاص وكذا ليست.

[1653] ب: الأحوال.

[1654] ع: هذا.

[1655] ب: قبل.

[1656] ع: والأولى للرسل؛ وللأنبياء ولذا خص الشفاعة للعصاة.

[1657] ب: وللرسول.

[1658] ع: كتعجيل؛ ح: تعجيل.

[1659] سورة الأنبياء، 108/21.

[1660] ع: بالإخراج.

[1661] مسند أحمد، 213/21؛ صحيح البخاري، التوحيد 1853.

[المسائل المختلفة]

[دعاء الأحياء للأموات]

ولِلدُّعاءِ لِأمْواتٍ وأحْياءٍ ۞ منافعٌ شُوهِدَتْ في بعْضِ أحْيانِ

وأقول: واعلم أنّه قال علماء أهل السّنّة: «أنه تعالى يجيب الدعوات، ويقضي الحاجات»، لقوله تعالى: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾،[1662] ولقوله عليه السلام: «يستجاب دعاء العبد ما لم يدعو بإثم أو[1663] قطيعة رحم ما لم يستعجل»،[1664] ولقوله عليه السلام: «إنّ ربكم حييٌّ كريم يستحي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يردهما صفرا.»[1665] والعمدة في قبول الدعاء: صدق النية وخلوص الطوية وحضور القلب؛ لقوله عليه السلام: «ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة واعلموا أنّ الله تعالى لا يستجيب الدعاء من قلب غافل لاه.».[1666] وقال كثير من العلماء: «إن الاستجابة إما بإعطاء ما سأل بعينه أو بخير منه أو بمثله أو برفع الدرجة أو بعفو السيئة»، ثم قالوا: «إن الدعاء والصدقة للأموات وللأحياء منافع لهم»، على خلاف المعتزلة؛ لما ورد في الأحاديث من الدعاء للأموات والأحياء خصوصًا في صلاة الجنازة. وعن سعد بن عبادة أنّه قال: «يا رسول الله إن أم سعد ماتت فأي الصدقة أفضل؟ فقال: الماء، فحفر بئرا. وقال: هذه لأم سعد»،[1667] إلى نحو ذلك مما لا يخفى على المتتبعين.[1668] والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

قال المصنّف رحمه الله:

[الإيمان]

ولَيْسَ يَدْخلُ في الإِيمانِ أعمالٌ ۞ بلْ ليسَ ذا غيرَ تصْديقٍ وإذْعانِ

[1662] سورة غافر، 60/40.

[1663] ح: و.

[1664] صحيح مسلم، الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار 92؛ صحيح ابن حبان، 164/3.

[1665] المعجم الأوسط لأبي القاسم الطبراني، 31/5.

[1666] الجامع الكبير للترمذي، الدعوات 3479.

[1667] سنن أبي داود، الزكاة 1681.

[1668] ع: المتقين.

وأقول:[1669] إنّه ذهب علماء أهل السّنّة إلى أنّ (**الإيمان**) في اللغة: هو التصديق الاختياري الذي هو فعل من أفعال القلوب، وجعل أحد أمينا.[1670] وشرعا: هو التصديق اللغوي الاختياري بجميع الأحكام الشرعية التي جاء بها نبينا عليه السلام من عند الله تفصيلا فيما عُلِم تفصيلا[1671] [58و]وإجمالا فيما عُلِم إجمالا. وكفاية الإجمالي[1672] إنما هي في الدخول لا في البقاء، فتبصَّر. وقيل: هو التصديق الاصطلاحي المنطقي بها،[1673] الذي هو قسم من العلم[1674] عند المحقِّقين؛ لما يدلُّ عليه ظواهر النصوص؛ مثل قوله تعالى: ﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾،[1675] ﴿وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾،[1676] وقوله تعالى: ﴿وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ﴾،[1677] وقوله عليه السلام: «اللهم ثبّت قلبي على دينك»،[1678] أي على تصديق دينك. وزيادة الإيمان ونقصانه على هذا قوته وضعفه، أو زيادة متعلّقه ونقصانه،[1679] كما في إيمان الأنبياء عليهم السلام وأمتهم، وفي إيمان الصديقين وغيرهم. ومجموع التصديق والإقرار عند جمهور الخلف لما أنّ النبي عليه السلام وأصحابه لم يكتفوا بمجرد التصديق؛ بل طلبوا الإقرار أيضا. ومجموع التصديق والإقرار والعمل الصالح عند جمهور السلف والمعتزلة والخوارج لما أنّ النصوص دلَّت على زيادته بزيادة[1680] الأعمال ونقصانه بنقصانها، إلا أنّ السلف ذهبوا إلى أنّ الأعمال أجزاء فرعية مكمِّلة، وهما ذهبا إلى أنّها أجزاء أصلية مقوّمة. والمصنّف اختار مذهب المحقِّقين. ولكن قوله: (**وإذعان**) يدلُّ بظاهره[1681] على أنّه اختار،[1682] أنّ التصديق اصطلاحي اضطراري، كما اختاره

[1669] ع ح + واعلم.
[1670] ب: أينما.
[1671] ح – تفصيلا.
[1672] ع – وكفاية الإجمالي.
[1673] ع: لها.
[1674] ع: العلوم.
[1675] سورة المجادلة، 22/58.
[1676] سورة النحل، 106/16.
[1677] سورة المائدة، 41/5.
[1678] سنن ابن ماجة، الدعاء 3834.
[1679] ح: أو نقصانه.
[1680] ع – بزيادة.
[1681] ب ح: بظواهره.
[1682] ب: اختيار.

السعد في **شرح العقائد**؛[1683] لا لغوي اختياري كما اختاره الجمهور وصدر الشريعة.[1684] كما[1685] قال أصحابنا في ردِّ أهل القدر: «أن الإيمان هو المعرفة»؛ أنه فاسد؛ لأن أهل الكتاب كانوا يعرفون نبوة[1686] محمّد عليه السلام كما كانوا يعرفون أبناءهم،[1687] مع القطع بكفرهم لعدم تصديقهم باختيارهم. فتبصَّر، ولا تغفل، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

والشَّرْعُ قدْ عَدَّ شَدَّ المرْءِ زُنَّارًا ۞ دليلَ جَحْدٍ كتعْظيمٍ لِأوْثانِ[1688]

وأقول: وكان هذا البيت جواب سؤال مقدر[1689] من طرف المعتزلة والخوارج القائلين: «بأن الأعمال الصالحة[1690] داخلة في أصل الإيمان»، لما أن[1691] تارك بعض الأعمال كما [58ظ]في شادِّ الزنار بالاختيار بدون الإكراه ومعظِّم[1692] الأوثان كذلك يكفر لذلك، وإلا فلا يكفر بأفعال الكفر وألفاظه ما لم يتحقَّق منه[1693] التكذيب والإنكار بالقلب. وحاصل الجواب أنّه لا شكَّ أنّ من المعاصي ما جعله الشارع أمارة التكذيب، وعُلِم كونه كذلك بالأدلة الشرعية كشدِّ الزنار بالاختيار وكتعظيم الأوثان وإلقاء المصحف في القاذورات والتلفظ بالكفر[1694] وبالجملة تعظيم ما حقّره الشرع[1695] وتحقير ما عظمه؛ لا كما[1696]

[1683] شرح العقائد للتفتازاني 274-281.

[1684] عبيد الله بن مسعود بن عبيد الله بن محمود صدر الشريعة المحبوبي، عالم محقق، وحبر مدقق. له تصانيف مفيدة، منها: التنقيح في أصول الفقه وشرحه المسمى بالتوضيح، وشرح الوقاية، واختصر الوقاية. تاج التراجم في طبقات الحنفية، ابن قطلوبغا، 13/1.

[1685] ع ح: لما.

[1686] ع: بنبوة.

[1687] كما دلت عليه آينين: (سورة البقرة، 146/2؛ سورة الأنعام، 20/6)   ب: أنبيائهم؛   ح – أبناءهم.

[1688] ع: الأوثان.

[1689] ح: جوابا لسؤال مقدرة.

[1690] ح: الصالحين.

[1691] ب – أن.

[1692] ع: تعظيم.

[1693] ح: عنه.

[1694] ع ح: بألفاظ الكفر.

[1695] ح: الشارع.

[1696] ب ع: لما.

زعمتم،[1697] ولذا قال المرحوم في **الطريقة**: («لإيمان هو التصديق بالقلب والإقرار باللسان عند عدم المانع حقيقة وحكما أو حكما فقط». فتبصَّر،[1698] والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[الإسلام والإيمان]

ولا يُغايرُ إيمانٌ وإسْلامٌ[1699] ۞ ولمْ يكنْ لهما في الشَّرْعِ حُكْمانِ

وأقول: واعلم أنّ (**الإسلام**) في اللغة: الانقياد والإخلاص، وفي الشرع له أربعة معان في المشهور: عند[1700] الجمهور مرادف للإيمان، وعند البعض لازم مساو له على أنّه الانقياد الباطني لأوامره ونواهيه تعالى بعد التصديق بذلك، وكثيرا ما يطلق على إظهار شعائر الإسلام بشرط الإيمان كما في حديث جبريل عليه السلام، وعلى الدين المحمّدي الكامل كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾[1701]

فقوله: (**ولم يكن لهما في الشرع حكمان**) مبنيّ على المعنيين الأولين. وبالجملة لا يصحُّ في الشرع أن يحكم على أحد: بأنه مؤمن، وليس بمسلم؛ أو مسلم، وليس بمؤمن. ولا نعني بوحدتهما سوى[1702] هذا، سواء كانا[1703] مترادفين،[1704] أو متساويين بطريق الحمل أو بطريق التحقق.[1705] قال علامة السعد في **شرح العقائد**: «فإن قيل: قوله عليه السلام: «الإسلام أن تشهد أن لا اله إلا الله وأنّ محمّدا رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحجُّ البيت إن استطعت إليه سبيلا»[1706] دليلٌ على[1707] أنّ الإسلام هو الأعمال؛ [59و]لا التصديق[1708] القلبي. قلنا المراد ثمرات الإسلام[1709] وعلامته ذلك. وهذا[1710] كما

[1697] ع + بشر.
[1698] ح + ولا تغفل.
[1699] ع: والإسلام.
[1700] ع ح: فعند.
[1701] سورة آل عمران، 19/3.
[1702] ح: سواء.
[1703] ب: كان.
[1704] ع: مرادفين.
[1705] ع: التحقيق.
[1706] صحيح مسلم، الإيمان 1؛ سنن أبي داود، السنة 4695.
[1707] ب: إلى.
[1708] ع: لتصديق.
[1709] ع – الإسلام.
[1710] ح: وهكذا.

قال عليه السلام: «الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها قول لا اله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق»[1711] انتهى فتبصَّر. فعلى هذا ما اشتهر بين الناس[1712] شرط الإسلام خمسة غلط، أو[1713] مبنى على الادعاء، والا فهي ثمرات كبيرة وعلائم عظيمة للإسلام، كما لا يخفى على الأعلام، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[إيمان المقلِّد]

ولِلْمُقَلِّدِ إيمانٌ يُثابُ به ۞ وإنْ يَكُ عاصيًا في تَرْكِ إيقانِ[1714]

وأقول: اختلفوا في إيمان الجاهل المقلِّد الذي يصدّق الأحكام الشرعية الاعتقادية تقليدا للعلماء، بلا سعي في معرفتها بالأدلة اليقينية[1715] في أصول العقائد الدينيّة؛ ولو إجمالية كجهلة العوام وبطلة أهل السوقة الهوام. فقال جمهور علماء أهل السنّة: إنّ إيمانهم الإجمالي التقليدي صحيح عند الله تعالى، يثابون به[1716] بدخول الجنة لاكتفاء النبي عليه السلام وأصحابه عن جهلة الأعراب بذلك، ولعموم البلوى ووجود الحرج العظيم في التفصيل التحقيقي، على ما لا يخفى. ولكنهم عاصون جميعا في تركهم معرفتها اليقينية بتعلُّم الأدلة وكيفية دلالتها؛ ولو في الجملة؛ لأنهم لم يخلقوا عبثا ولم يتركوا سُدًى، مع أنّ المقصد الأقصى للمؤمن هو تحصيل العقائد تحقيقا[1717] والتلذّذ بنعيم الجنة غدا، على ما لا يخفى. ونقل قول[1718] عن الأشعري بعدم صحته أصلا، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

لا عُذْرَ منْ عاقلٍ في جهْلِ خَالِقِهِ ۞ إنْ نالَ مدَّةَ فكْرٍ عنْد نُعْمَانِ

[1711] صحيح ابن حبان، 420/1؛ شرح العقائد للتفتازاني 291-292.

[1712] ب: الإنسان؛ ع ح + أن.

[1713] ب – أو.

[1714] ح: إمعان.

[1715] ع: اليقينيات.

[1716] ح – به.

[1717] ع: يقينا.

[1718] ب – قول.

وأقول: واعلم أنهم[1719] اختلفوا أيضا فيمن نشأ[1720] على شاهق جبل، ولم يسمع صيت الإسلام. فقال الشيخ أبو الحسن الأشعري ومن تبعه في ذلك: إنّه مؤمن عند الله تعالى، ولو اِتصف بالكفر؛ لعدم استقلال عقله [59ظ]بمعرفة الصانع وكمالاته، ولعدم الحسن والقبح العقليين، فهو معذور مطلقا؛ ولقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾،[1721] وقال الشيخ أبو منصور الماتريدي نقلا عن الإمام الأعظم ومن تبعه في ذلك: إنّه مؤمن إن صدّق وجود الصانع وكمالاته العظيمة؛[1722] مثل كمال قدرته وغاية علمه وشمول رحمته، ونحو ذلك من الظواهر الإلهية، بعد مشاهدة هذا العالم البديع بعد[1723] أن نال مدَّة فكر؛ وكافرٌ إن لم يصدّق ذلك بعدها لاستقلال[1724] عقله بذلك، ولأن الرسول في الآية شامل للعقل وللحسن والقبح العقليين، ويجوز أن يراد بالعذاب: العذاب على الفروع والأصول التي لم يستقلّ العقل في معرفتها. وقال غالب الحنفية: إنه مؤمن إن صدق ذلك أو لم يصدّق، ولم يتصف بكفر صريح، وكافر إن اتصف به وهو الظاهر. كذا في **التلويح والمرآة** والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[سقوط الأمر والنهي عن العبد]

وليْس مرْتَبَةٌ لِلعبْدِ مُسْقِطَةً ۞ تكليفَهُ كَمَجَانِينٍ وصِبْيانِ

وأقول: اعلم أنّه قال كافة علماء أهل السّنّة والجماعة: إن العبد مادام عاقلا بالغا لا يصل بأنواع الرياضات وأصناف التجرُّدات إلى مرتبة يسقط عنه الأمر والنهي والتكاليف الشرعية لعموم الخطابات الواردة في التكاليف[1725] وإجماع المجتهدين على ذلك، ولأن أكمل الناس في المحبة لله والإيمان بالله هم الأنبياء عليهم السلام، لاسيما حبيب الله عليه السلام، مع أن[1726] التكاليف في حقّهم أتم وأكمل، وأما قوله عليه السلام:

[1719] ب ع: أنه.

[1720] ع: شاء.

[1721] سورة الإسراء، 15/17.

[1722] ب: كمالات العظيم.

[1723] ب – بعد.

[1724] ب: بعدم استقلال.

[1725] ب: التكاليفات.

[1726] ب: أنه.

«إذا أحب الله عبدا لم يضره ذنب.»[1727] فمعناه: أنه[1728] عصّمه الله[1729] من الذنوب، فلم يلحقه ضررها.[1730]

وذهب غلاة الملاحدة الصوفية إلى أنّ العبد إذا ارتقى إلى العلم الباطن والسر النافع الذي هو مقام الفناء[1731] في التوحيد، بحيث يضمحلّ ذاته في ذاته تعالى، وصفاته في صفاته تعالى، حتى يتحد معه أو يحلّ فيه أو يظهر على صورته؛ بل يعرف [60و]عيانا أنّ كلّ شيء هو الله تعالى. وعليه محقِّقوهم. ومن ذلك ما قال[1732] رئيسهم لشيخه **التبريزي**: «أنت إلهي الذي أوصلتني إلى الحق. وأنت الحق[1733] الذي أديت حقِّي، حيث علمتني مذهب الوجودية، وعرفتني أنك، وجميع الكائنات إله، ولو لا أنتَ لكنتُ أعتقد كما يعتقد أتباعُ الأنبياء والرسل من أنّ وجود الله هو غير وجود الكائنات، وأنه خالق[1734] للمخلوقات، وحينئذ كنتُ من القاصرين الغافلين، لا من المحقِّقين الواصلين». ومنه قول رئيسهم ابن العربي الطائي في **فصوصه** الردئ: «كل منْ اِدّعى الألوهية فهو صادق في دعواه، وكلّ من عبد الأصنامَ فقد عبد الله، لكن أخطأ الطريقة؛ لأنه قصر العبادة على الأصنام، ولم يعبد كلّ الأشياء. وإن الحقّ المنزَّه هو الخلق المشبَّه»[1735] إلى نحو ذلك من الكفريات القبيحة والإلحادات الشنيعة. ثم قالوا: «كلامنا محمولٌ على ظاهره ولا يجوز تأويله». قبحهم الله ولعنهم.

وقد زعم غالب الصوفية الجهلة، وبعض العلماء الغفلة:[1736] أنّ العبد إذا بلغ غاية المحبة، وصفى قلبه بسبب شدَّة الرياضات في الرباطات، وكثرة المجاهدات في الخلوات، حتى جاوز عالم النفس والهوى بالتجريد، ووصل إلى عالم الحقيقة والفناء في الفناء في التوحيد، وهو كمال استغراق العارف في ملاحظة جناب القدس عند ظهور أنوار التجليات، بحيث يضمحلّ في نظره وجود الكائنات؛ يسقط عنه تناول العادات وأنواع

[1727] حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبو نعيم، (دار الفكر، القاهرة 1416هـ/1996م)، 318/4.

[1728] ب – أنه.

[1729] ع ح – الله.

[1730] ع: ضرها.

[1731] ب ع + في الفناء.

[1732] ع ح + بعض.

[1733] ب – وأنت الحق.

[1734] ب – وأنه خالق.

[1735] ومن عرف ما قررناه في الأعداد وأن نفيها عين ثبتها علم **أن الحق هو الخلق المشبه** وأن كان قد يتميز الخلق من الخالق. فصوص الحكم لابن العربي (ت: أبرار أحمد شاهي وعبد العزيز سلطان المنصوب)، شركة القدس، القاهرة، الطبعة الأولى، 81؛ أيضا أنظر إلى هامش 409-410-414.

[1736] ب: الفضلة.

العبادات لعجزه عن مراعات الجانبين، ويكون عبادته[1737] تفكُّرا وذكرا[1738] قلبيًّا، ولا يدخله الله النار بارتكاب الكبائر. واختاره[1739] مشايخ النقشبندية والخيالي جلبي أيضا تقليدا لهم بالاعتساف وقصرا لنظره في أحوال الأنبياء والأسلاف.

وقد قال العلامة السعد في **شرح العقائد**: «وهذا كفر وضلال أيضا فإنّ أكمل الناس في المحبة والإيمان هم الأنبياء، خصوصا حبيب الله [60ظ]تعالى عليه السلام، مع أنّ التكليف في حقّهم أتمّ وأكمل.»[1740] وأيضا لو جاز هذا في الشرع لبيّنة الله تعالى في الكتاب أو بيّنة في السنة أو عالم مجتهد ثقة في اجتهاده كالأئمة الأربعة رحمهم الله تعالى. وقد أشار[1741] المصنّف بهذا البيت إلى ردِّ جميع ذلك. فللّه دره، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله عليه:

[المجتهد يخطئ ويصيب]

قدْ يُخْطِئُ المَرْءُ في فَتْوَاهُ مُجْتهدًا ۞ كحُكْمِ داودَ مَعَ فُتْيَا سُلَيْمانِ

وأقول: اعلم أنّ المجتهد قد يخطئ وقد يصيب عند جمهور أهل السّنّة؛ لأن حكم[1742] الله تعالى في المسائل[1743] الاجتهادية واحد معيَّن، وعليه دليل ظني،[1744] إن وجده المجتهد أصاب، وإن فقده أخطأ. والمجتهد غير مكلف بإصابته لغموضه وخفائه، ولذلك كان المخطئ معذورا؛ بل مأجورا. والدليل على ذلك أمثال قوله تعالى: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾،[1745] والضمير للحكومة والفتيا.[1746] وأمثاله قوله عليه السلام

[1737] ب: عادته.

[1738] ح – وذكرا.

[1739] ب: واختياره.

[1740] شرح العقائد للتفتازاني 348.

[1741] ح + إليه.

[1742] ع – بحيث يضمحلّ ذاته في ذاته تعالى...... وقد يصيب عند جمهور أهل السنة لأن حكم.

[1743] ح: مسائل.

[1744] ب: وعليه السلام ظني، وفي هامش ب: والدليل عليه ظني.

[1745] سورة الأنبياء، 79/21.

[1746] ح: أو الفتيا.

أيضا: «إن أصبت فلك عشر حسنات وإن أخطأت فلك حسنة.»،[1747] وفي حديث آخر: جُعل «للمصيب أجرين وللمخطئ أجرا واحدا»[1748] وإن الثابتَ بالقياس ظاهرا ثابتٌ بالنص حقيقة. وقد أجمعوا على أنّ الحقّ فيما[1749] ثبت[1750] بالنص واحد. وأنه لا يفرق[1751] في العمومات الواردة في الشريعة بين الأشخاص. فلو كان كلّ مجتهد مصيبا لزم اِتصاف الفعل الواحد بالمتنافيين[1752] من الحظر والإباحة والصحة والفساد والوجوب والحرمة إلى نحو[1753] ذلك. هذا وزعم جمهور[1754] المعتزلة وبعض الأشاعرة إلى أنّ كلّ مجتهد في المسائل الشرعية الفرعية التي لا قاطع فيها مصيب[1755] بناء على أنّه ليس لله تعالى في المسائل الاجتهادية حكم معين قبل اِجتهاد المجتهد؛ بل حكمه[1756] ما أدّى إليه رأى المجتهد.

وذهب بعض الماتريدية والأشاعرة إلى أنّ كلّ مجتهد مصيب بالنظر إلى الدليل بناء على أنّه أقامه على وجهه مستجمعا [61و]لشرائطه[1757] وأركانه. ومصيب أو مخطئ بالنظر إلى الحكم، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[الاستثناء في الإيمان]

لا ينْبغِي الشَّكُّ في الإيمانِ من[1758] أَحَدٍ ۞ وإنْ نَوَى مُنْجِيًا في يوْمِ هِجْرانِ

وأقول: واعلم أنّه إذا وجد من العبد التصديق والإقرار صحَّ له أن يقول: «أنا مؤمن حقا»، ولا ينبغي أن يقول: «أنا مؤمن إن شاء الله تعالى»؛ لأنه وإن كان مراده به التبرك أو التأدّب أو إحالة الأمور إلى مشيئة الله أو الشك في العاقبة أو الشكّ في الإيمان الكامل أو الشك في الإيمان الباقي[1759] المنجي لكنه يوهم الشكَّ

[1747] المعجم الأوسط لأبي القاسم الطبراني، 162/2.
[1748] صحيح ابن حبان، 446/11.
[1749] ح: فيها.
[1750] ع: يثبت.
[1751] ع ح: لا تفرقة.
[1752] ع: بالثنافيين.
[1753] ع: والحرمة ونحو.
[1754] ع – جمهور.
[1755] ب ع – مصيب.
[1756] ع: حكماء؛ ح: حكمة.
[1757] ع: شرائطه؛ ب: بشرائطه.
[1758] ح – من.
[1759] ح – في الإيمان الباقي.

أصل في الإيمان الحالي، وهو كفر في الظاهر. فعلى هذا مراده بقوله (**لا ينبغي الشك**) أي[1760] التكلّم بكلمة الشكِّ؛ لا نفس الشكّ لما عرفت أنّه كفر في الظاهر؛[1761] لأن الثابت المقرر في الأصول وفي الكلام أنّ اليقين الحاصل قبل لا يزول بالشك الطارئ في الحقيقة، وهذا هو الوجه الوجيه في تجديد الإيمان بكلمة الشكِّ. نعم الشكُّ أولا ينافي ثبوت الإيمان، فإن الشكَّ ضدُّ اليقين. وهذا هو منشأ الواقفين[1762] والمنكرين لتجديد الإيمان. فتبصَّر، ولا تغفل، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[اللعن على إبليس]

ولا عِقابَ بِتَرْكِ اللَّعْنِ مِنْ أحدٍ ۞ في حقِّ إبْليسَ وهو[1763] الكافرُ الجانِ

وأقول: واعلم أنّ الأسلم والأولى ترك كثرة اللعن. وهو التبعيد عن رحمة الله العظيمة الدنيوية أو الأخروية[1764] في حقِّ إبليس –عليه اللعنة– وإن كان كافرا قطعيا وصاحب جناية عظيمة، على ما لا يخفى وهذا توطئة لترك كثرة[1765] اللعن على يزيد عليه اللعنة؛[1766] كما هو شأن بعض الغلاة، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[اللعن على يزيد بن معاوية]

فَلَنْ يَزيدَ يزيدٌ منْه مَفْسدةً ۞ فاسْكُتْ ولا ترْضَ لوْمًا باسْمِ لعّانِ[1767]

وأقول: واعلم انّهم اختلفوا في يزيد بن معاوية رضي الله تعالى عنه ، حتى ذكر في **الخلاصة** وغيرها: «أنه لا ينبغي اللعن عليه ولا على الحجّاج، لأن النبي عليه السلام نهى عن لعن[1768] المصلين ومن كان من أهل القبلة إذا لم يوجد مكفِّر، والظاهر أنّه عليه السلام نهى عن كثرته؛[1769] [61ظ]لأنه عليه السلام لعن

[1760] ع – أي.

[1761] ح + وإنما قلت في الظاهر.

[1762] ع ح: الوافقين.

[1763] ب ع: فهو.

[1764] ب: والأخروية.

[1765] ح – اللعنة. وإن كان كافرا قطعيا وصاحب جناية عظيمة على ما لا يخفي وهذا توطئة لترك كثرة.

[1766] ع: اللعناء.

[1767] ح: نعان.

[1768] ح – عن لعن.

[1769] ع ح: كثرته.

الراشي والمرتشي والمرائين[1770] ونحوهم. وبعضهم أطلق اللعن عليه لما أنّه كفر حين أمر بقتل الحسين. واتفقوا على جواز اللعن على من قتله أو أمر به أو أجازه أو رضي به. وقال العلامة السعد في **شرح العقائد**: «والحقّ أنّ رضاء يزيد بقتل الحسين واستبشاره بذلك وإهانته لأهل بيت[1771] النبي عليه السلام مما تواتر معناه، وإن[1772] كان تفاصيلها آحادا فنحن لا نتوقف في شأنه؛ بل في إيمانه لعنة الله عليه وعلى أنصاره وأعوانه.».[1773] وكلام المصنّف يحتمل[1774] المذهبين، كما لا يخفى،[1775] والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[الإمامة]

نَصْبُ الإمامِ علينا واجبٌ سمعًا ۞ لِدفْعِ مَظْنونِ إضرارٍ وطُغْيانِ

وأقول: اعلم أنّه يجب على الخلق نصب الإمام سمعا؛ لقوله عليه السلام: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»[1776]؛ ولأن الصحابة جعلوه أهم الأمور بعد وفاة النبي عليه السلام؛ حتى قدَّموه على دفنه عليه السلام لما يتوقَّف عليه كثير من الواجبات الشرعية؛ كدفع ضرر مظنون وطغيان مظنون،[1777] وكتنفيذ أحكام المسلمين وإقامة حدودهم، وسدِّ ثغورهم وتجهيز جيوشهم، وأخذ صدقاتهم للصرف إلى الغزاة والفقراء، ونحو ذلك مما توقَّف على الإمام.

[1770] ح: الميران بين.

[1771] ع ح: بيته.

[1772] ب – إن.

[1773] شرح العقائد للتفتازاني 344.

[1774] ح – يحتمل.

[1775] ع ح + فتبصر.

[1776] قال الألباني في هذا القول: «لا أصل له بهذا اللفظ»، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، (دار المعارف، الرياض 1412هـ/1492م)، 525/1.

[1777] ب ح – وطغيان مظنون.

ثم اعلم أنّ مسألة الإمامة ليست من العقائد في الحقيقة؛ لكن لَمَّا جعلها الشيعة منها، وزعموا فيها أمورا مخالفة لجمهور أهل السّنّة؛ جرَتْ عادة علماء أهل[1778] الإسلام بإيرادها في آخر العقائد حفظا لعقائد[1779] عامة المسلمين في حقِّ الخلفاء الأربعة، وردًّا على الشيعة وسائر الملاحدة، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[إمامة أبي بكر الصديق]

إمامُنَا بإِشاراتِ[1780] الرَّسولِ أبو ﷺ بكْرٍ كما أجْمعَ القاصِي مع الدانِ

وأقول: واعلم أنّ الخليفة الحقّ بعد رسول الله عليه السلام أبو بكر الصديق رضي الله عنه. وليس فيه نصٌّ جلي بطريق العبارة؛ بل ثبت [62و]بإشارات رسول الله عليه السلام، حيث قدَّمه في قريب من وفاته عليه السلام للإمامة في الصلاة، واقتدى به. وجعله وكيله أميرَ الحاجِّ في السنة التي توفي بعدها. وقال في حقّه أنّه: «ما طلع الشمس[1781] ولا غربت على أحد أفضل من أبي بكر الصديق»،[1782] إلى نحو ذلك، وبإجماع الصحابة أيضا، وإن ألوفا كثيرة من الصحابة رضي الله عنهم قد أجمعوا[1783] حين وفاته عليه السلام من الأماكن البعيدة والقريبة في سقيفة بني ساعدة،[1784] فقال الأنصار للمهاجرين: مِنَّا أمير ومنكم وزير،[1785] فقال لهم أبو بكر الصديق: منا الأمراء ومنكم الوزراء، واحتجَّ عليهم بقوله عليه السلام: «الأئمة من قريش.»[1786] واستقرَّ[1787] رأي هؤلاء الصحابة الكثيرة العظام[1788] بعد المشاورة والمراجعة على خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وأجمعوا على ذلك. وبايعوه وبايعه عليّ على رؤوس الأشهاد بعد توقف منه. ثم دفنوه عليه السلام كما في البخاري ومسلم وسائر كتب الحديث.

[1778] ع – أهل.

[1779] ب – حفظا لعقائد.

[1780] ح: بإشارة.

[1781] ع ح: شمس.

[1782] فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، (جامعة أم القرى، المكة المكرمة 1403هـ/1983م) 352/1.

[1783] ع ح: جمعوا.

[1784] ع: سلمة.

[1785] ع ح: أمير.

[1786] مسند أحمد، 21/33؛ سنن الكبرى للنسائي، (ت: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة – بيروت 1421هـ/2001م)، 405/5.

[1787] ع ح: فاستقر.

[1788] ب – العظام.

ولو لم تكن الخلافة حقًّا له كما زعمه الشيعة لما اتفق عليه الصحابة مع غاية كثرتهم ونهاية عظمهم في معرفة[1789] الحقّ والثبات عليه ومعرفة الباطل والإعراض عنه، ولنازعه[1790] عليّ كما نازعه معاوية ولاحتجَّ[1791] عليهم لو كان في حقّه نصٌّ، كما زعمت الشيعة، وكيف يُتصوّر في حقِّ أصحاب رسول الله عليه السلام الاتفاق على الباطل، والمخالفة لقول رسول الله عليه السلام. ولقد غلا الطوسي اللعين في آخر **التجريد** في حقِّ الخلفاء الثلاثة وادعاء النصوص في حقِّ علي على خلاف إجماع الأصحاب. فإن أردت كمال الاطلاع على ملعنته فارجع إليه[1792]، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[إمامة عمر بن خطاب]

وبعده[1793] نَصَّ أبو بكرٍ لِفارقٍ ۞ وبعْدَه صارَ شُورَى بيْن أرْكَانِ

وأقول: واعلم أنّه[1794] لما انقضت على خلافته أبي بكر رضي الله عنه سنتان وأربعة أو ستة أشهر[1795] ومرض، وأيس من حياته؛ دعى عثمان رضي الله عنه وأمْلَى عليه كتاب العهد [62ظ]لعمر رضي الله عنه. فقال: أُكتب بسم الله الرحمن الرحيم. هذا ما عهد أبو بكر بن أبي قحافة في آخر عهده بالدنيا خارجا عنها، وأول عهده بالآخرة داخلا فيها، حين يؤمن الكافر ويتوب الفاجر: إنّي اسْتخلفتُ عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فإن[1796] عدل[1797] فذلك ظني به ورأيي وإن جار[1798] فلكلِّ امْرِئٍ ما اكتسب من الإثم والخير،[1799] ولا أعلم الغيب، ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾.[1800]

[1789] ب: ومعرفة.

[1790] ع: ونازعه.

[1791] ع: حجة؛ ح: حج.

[1792] تجريد العقائد لنصير الدين الطوسي، (تحقيق: عباس محمد حسن سليمان، دار المعرفة الجامعية، 1996م)، 135-150.

[1793] ح: وبعد   ب ع + قد.

[1794] ب – أنّه.

[1795] ب: وستة أشهر.

[1796] ع: فإني.

[1797] ع + ما.

[1798] ب: ورأيي؛ ع: وأرى فيه.

[1799] ع ح + أردت.

[1800] سورة الشعراء، 227/26.

فلما كتب ختم الصحيفة وأخرجها إلى الناس، وأمرهم أن يبايعوا لمن في الصحيفة. فبايعوه حتى مرَّت بعلي فقال: بايعنا لمن فيها وإن كان عمر، فوقع الإجماع[1801] على خلافته أيضا،[1802] فقام[1803] عشرة سنين بأمر الخلافة، وأقامها على كمال العدل والاستقامة، واستشهد في ذي الحجّة سنة ثلاث وعشرين من الهجرة على يد أبي لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبة. وحين استشعر موته رضي الله عنه، قال: «ما أجد أحدًا أحقّ بهذا الأمر من الذين توفي عنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو[1804] عنهم راض»، فسمّى عثمان وعليا والزبير وطلحة وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، وجعل الأمر شورى بين هؤلاء الأركان للدين.[1805] والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[إمامة عثمان بن عفوان]

فسَلَّمَتْ خَمْسةٌ مِنْهُمْ لِسادِسِهِمْ ۞ فبايَعُوه بطَوْعٍ بيْن أعْيانِ

وأقول: فإنه سلّم خمسة منهم إلى عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، ورضوا بحكمه، فاختار عثمان، وبايعه بمحضر من الصحابة الأشراف، فبايعوه ظاهرا[1806] وانقادوا له، وصلوا معه الجمع والأعياد. وصار ذلك إجماعا أيضا، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[إمامة على بن أبي طالب]

وَذَاكَ عُثْمانُ ثُمَّ القوْمُ جِلَّتُهم[1807] ۞ قدْ بايَعوا عَلِيًّا[1808] عقدَ[1809] رِضْوانِ

[1801] ع ح + أيضا.

[1802] ع ح – أيضا.

[1803] ح + اثنى.

[1804] ب ح: وهم.

[1805] ع: الدين.

[1806] ع ح – ظاهرا.

[1807] ح: جلهم.

[1808] ح: بعلي.

[1809] ب: عند.

وأقول: لماّ استشهد عثمان رضي الله عنه بعد أن تولّى الخلافة تسع سنين وثمانية أشهر ترك الأمر مهملا، فأجمع[1810] كبار المهاجرين والأنصار بعد ثلاثة أيام أو خمسة أيام على عَلِيٍّ، والتمسوا منه قبول الخلافة، فقبل، [63و]فبايعوه. فصارت[1811] خلافته إجماعا. فقام بأمر الخلافة ستة سنين واستشهد على رأس ثلاثين. فتم نصاب الخلافة الكاملة العادلة المشار إليه[1812] بقوله عليه السلام: «الخلافة بعدي ثلاثون سنة. ثم تصير ملكا عضوضا»،[1813] فمعاوية ومَن بعده لا يكونون خلفاء[1814] كاملين عادلين؛ بل ملوكا[1815] صالحين أو أمراء[1816] جائرين. وهلم جرّا، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

لا نَصَّ فيه جلِيًّا بلْ قَدِ اجْتهَدوا ۞ لكنْ معاويةُ المُخْطي كَمَرْوَانِ

وأقول: قد زعم الشيعة أنّ في خلافة علي بعد رسول الله نصٌّ جلي؛ بل نصوصا جلية؛[1817] كما زعمه مهين[1818] الدين الطوسي في آخر **التجريد،**[1819] وأشار المصنّف إلى ردّه. وقد عرفت مردوديته بما لا مزيد عليه، ولكن معاوية رضي الله عنه مخطئ في دعوى الخلافة بعد عثمان، كدعوى مروان بن يزيد بن معاوية. وما وقع بين علي ومعاوية من المحاربات والمخالفات لم يكن عن نزاع في خلافته الحقَّة؛[1820] بل عن خطأ في الاجتهاد، فعلينا السكوت في حقِ الأصحاب؛ بل الذكر الجميل على كلّ حال، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[ذكر الصحابة بكل خير]

[1810] ح: فاتجمع.

[1811] ع ح: فصار.

[1812] ح: إليها.

[1813] صحيح ابن حبان، 392/15 بدون لفظ "عضوض".

[1814] ح – الخلفاء.

[1815] ح – عضوضا فمعاوية ومن بعده لا يكونون كاملين عادلين؛ بل ملوكا.

[1816] ح: وأمراء.

[1817] ب ع – بل نصوص جلية.

[1818] ع ح: مهين.

[1819] تجريد العقائد لنصير الدين الطوسي، 135-150.

[1820] ب: الحق.

واذكُرْ[1821] أصْحابَ رسولِ اللهِ[1822] قاطِبةً ❁ بالبِرّ والخَيْرِ[1823] واهْجُرْ طَعْنَ مِطْعانِ[1824]

وأقول: ذلك لما ورد في الأحاديث الصحاح في مناقبهم ووجوب الكّف عن الطعن في حقّهم، كقوله عليه السلام: «لا تسبّوا أصحابي، فلو أنّ أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما بلغ مدّ أحدهم ولا نصيفه.»،[1825] وقوله عليه السلام: «أكرموا أصحابي فإنهم خياركم.»،[1826] وقوله عليه السلام: «الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضا من بعدي. فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله، ومن آذى الله يوشك أن يأخذه الله.».[1827] إلى نحو ذلك مما لا يحصى، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

[63ظ]**وكُلُّهُمْ بَذَلُوا لِلدّينِ[1828] مُهْجَتَهُمْ ❁ ولِلشَّريعةِ كانوا خيْرَ مِعْوانِ**

وأقول أيضا: (**كلّهم**) قد (**بذلوا**) لإظهار الدين وإعلاء كلمة الله أرواحهم الشريفة الطيبة[1829] في الجهاد مع الكفار عند غُرْبة[1830] الإسلام. وكانوا أيضا للشريعة الحقَّة المحمّدية خير معينٍ وضابطٍ، على ما لا يخفى، رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم،[1831] والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

يَا رَبِّ لا تَسْلُبَنِّي حُبَّهُمْ[1832] أبدًا ❁ مَنْ قال أَمِينَ يَأْمَنُ سَلْبَ إيمانِ

[1821] ح: واذكروا.

[1822] ب ع: الرسول.

[1823] ع: بالخير والبر.

[1824] ح: طعان.

[1825] مسند أحمد، 138/17.

[1826] الإبانة الكبرى لابن بطة، (دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض 1415هـ/1994م) 285/1.

[1827] مسند أحمد، 169/34؛ الجامع الكبير للترمذي، المناقب 3862.

[1828] ح: بالدين.

[1829] ع – الشريفة الطيبة.

[1830] ب: غريب.

[1831] ع ح + وأرضاهم.

[1832] ع: جهنم.

وأقول أيضا: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾.[1833] **(ولا تسْلُبْني حبَّهم)**،[1834] وحبَّ سائر[1835] التابعين لهم في العقائد والأخلاق والأعمال، وحبَّ كبار[1836] العلماء المحقِّقين المتصلبين الحافظين لدينك والقائمين بمراسم شريعتك والآمرين بمعروفك والناهين عن المنكر[1837] لديك،[1838] وكذا لا تسلبني بغض من لا يحبهم ويخرج من طريقهم[1839] الغراء إلى الطرائق[1840] البراء، آمين.[1841] وقد قال عليه السلام: «الحب في الله والبغض في الله أفضل العبادة.»[1842] وقد قال[1843] عليه السلام أيضا: «إنّ في الجنة لعمدا عليها غرف من زبرجد لها أبواب مفتّحة تضيء كالكوكب الدري. قالوا: فمن يسكنها يا رسول الله؟ قال عليه السلام: المتحابون في الله والمتجالسون في الله والمتلاقون في الله.».[1844] ومن ثم قال عليه السلام أيضا: «المرء مع من أحب.»[1845] صدق رسول الله، والله أعلم.

قال المصنّف رحمه الله:

ودامَ[1846] نصرةُ[1847] مَنْ بالخيْرِ يذْكُرِني ۞ ما اخْضَرَّ وجْهُ الرُّبَى مِنْ قَطْرِ نِيْسانِ[1848]

[1833] سورة آل عمران، 8/3.

[1834] ع: جهنم.

[1835] ع ح: كبار.

[1836] ب: كبائر، وفي هامش ب: سائر.

[1837] ح: عن المنكر.

[1838] ب ع: لديك.

[1839] ح: طرائقهم

[1840] ب: طريق.

[1841] ع ح + ثم آمينا.

[1842] سنن أبي داود، السنة 4599.

[1843] ح: وقال.

[1844] شعب الإيمان للبيهقي، (ت: مختار أحمد الندوي – عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض 1423 هـ/2003م)، 8589/11.

[1845] صحيح البخاري، الأدب 6170؛ صحيح مسلم، البر والصلة والآداب 165.

[1846] ب: ودوام؛ ع: وآدم.

[1847] ب ع: نصرة.

[1848] ب ح: نسيان.

وأقول **(ودوام)**[1849] أيضا[1850] **(نصرة**[1851] **من)** يدرس هذا الشرح وينشره بين الطلبة **(ويذكرني)** بالرّحمة والمغفرة ويضبط ما[1852] فيه، فإنه خلاصة العقائد الإسلاميّة وزلالة القواعد الدينيّة، على ما لا يخفى. أرجو من عظيم كرمه تعالى وكثير رحمته أن يجعله صدقة جارية وسنّة حسنة، كما قال صلى الله عليه والسلم: [64و]«إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له.».[1853] وقال عليه السلام أيضا: «من سنَّ سنَّة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة من غير أن ينقص من أجورهم بشيء.»[1854] اللهم يسِّر لنا.[1855] وقد **فرغْتُ** من تأليفه سنة ألف ومائة وتسع وستين في القصبة البركية المباركة بواسطة حلول المرحوم وطلبة العلوم فيها، لا بالنسبة إلى غالب أهاليها المنافقين، عصَّمنا الله تعالى منهم ومن نفاقهم، وحشرنا الله مع المحقِّق المدقق المرحوم، آمين ثم آمين.[1856]

[1849] ع – ودوام؛ ح + ودام.

[1850] ع + ودام.

[1851] ح – نصرة.

[1852] ب ح: بما.

[1853] صحيح مسلم، الوصية 14؛ شعب الإيمان للبيهقي، 121/5.

[1854] صحيح مسلم، العلم 15؛ سنن ابن ماجة، السنة 203.

[1855] ع ح + لنا.

[1856] ح – ثم آمين.

المراجع

الإبانة الكبرى

أبو عبد الله عبيد الله بن محمد المعروف بابن بَطَّة العكبري، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض 1415هـ/1994م.

الأدب المفرد

محمد بن إسماعيلبن إبراهيم البخاري (ت: محمد فؤاد عبد الباقي)، دار البشائر الإسلامية، بيروت 1409هـ/1989م.

البداية والنهاية

ابن كثير، دار الفكر، 1407 هـ/1986 م، 10-11-13.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة

جلال الدين السيوطي، (ت: محمد أبو الفضل إبراهيم)، المكتبة العصرية – صيدا، 1.

تجريد العقائد

نصير الدين الطوسي، (ت: عباس محمد حسن سليمان)، دار المعرفة الجامعية، 1996م.

تاج التراجم

أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطلُوبغا، (ت: محمد خير رمضان يوسف)، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1413هـ/1992م.

تاريخ بغداد

الخطيب البغدادي، (ت: الدكتور بشار عواد معروف)، دار الغرب الإسلامي – بيروت، 1422هـ/2002م، 3.

الجامع

معمر بن راشد، (ت: حبيب الرحمن الأعظمي)، المكتب الإسلامي، ببيروت 1403هـ، 11.

الجامع الكبير للترمذي

محمد بن عيسى الترمذي، (ت: بشار عواد المعروف)، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1996م.

الجواهر المضية في طبقات الحنفية

عبد القادر بن محمد محيي الدين الحنفي، دار المعارف النظامية، حيدر آباد 1332هـ.

حاشية على شرح العقائد النسفية

خيالي جلبي، مطبعة حاجي محرم أفندي، إسطنبول 1279هـ.

حلية الأولياء وطبقات الأصفياء

أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الفكر، القاهرة 1416هـ/1996م،4.

دلائل النبوة

أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، (ت: الدكتور محمد رواس قلعه جي، عبد البر عباس)، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية، 1406هـ/1986م، 579/1.

الرسالة

الإمام البركوي، مترجم ومبسّط: محمد شوكت أيقي؛ أحمد أرسين يوجل،كتبة بدر، إسطنبول 1964م،1.

الرسالة القشيرية

عبد الكريم القشيري، (ت: الإمام الدكتور عبد الحليم محمود، الدكتور محمود بن الشريف)، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ، 1.

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة

أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، دار المعارف، الرياض 1412هـ/1492م، 1.

سنن أبي داود

أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، 1430هـ/2009م).

سنن ابن ماجة

محمد بن يزيد، إبن ماجة القزويني، (ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون)، مؤسسة الرسالة، بيروت، بدون تارخ.

سنن الدارمي

أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، (ت. حسين سليم أسد الداراني)، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1412هـ/2000م.

سنن الكبرى

أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، (ت: حسن عبد المنعم شلبي)، مؤسسة الرسالة، بيروت 1421هـ/2001م، 5.

السنن الكبرى للبيهقي

أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، 1424هـ/2003م.

السيرة النبوية لابن هشام

عبد الملك بن هشام، (شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، 1375هـ/1955م.

شرح الأحاديث الأربعين

...للإمام البركوي والأقكرماني، (طابع وناشر: سرويلي حافظ محمد)، إقدام مطبعسي، در سعادت 1323هـ.

شرح الأمالي

بكر توبال اوغلو، جامعة مرمرة وقف كلية الشريعة، اسطانبول 2015.

شرح التلويح على التوضيح

سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، مكتبة صبيح بمصر، بدون طبعة وبدون تاريخ.

شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية

محمد بن محمد حسن شراب، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1427هـ-2007م.

شرح العقائد النسفية

...مع حاشيته جمع الفرائد بإنارة شرح العقائد ويليهما شرح ميزان العقائدمكتبة المدينة، كراتشي-باكستان 1433هـ/2012م.

شرح المقاصد

سعد الدين التفتازاني (ت: الدوكتور عبد الرحمان عميرة)، عاله الكتب، بيروت 1419هـ/1998م، 4-5.

شرح المواقف

سيد شريف، جرجاني ومعه حاشيتا السيالكوتي والجلبي، دار الكتب العلمية، بيروت 141هـ/1998م، 1-8.

شعب الإيمان

أحمد بن الحسين البيهقي (ت: مختار أحمد الندوي – عبد العلي عبد الحميد حامد)، مكتبة الرشد، الرياض 1423 هـ/2003م.

الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية

عصام الدين طاشكبري زاده، دار الكتاب العربي – بيروت، 1975 م، 1.

صحيح ابن حبان

محمد بن حبان التميمي، (ت: شعيب الأرنؤوط)، مؤسسة الرسالة، بيروت 1412هـ /1991م.

صحيح البخاري

محمد بن إسماعيلبن إبراهيم البخاري، دار ابن كثير، بيروت، 1423هـ/2002م.

صحيح مسلم

مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، (ت: محمد فؤاد عبد الباقي)، دار الكتب العلمية، بيروت 1412هـ/1991م.

الطبقات السنية في تراجم الحنفية

تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الغزي، (ت: عبد الفتاح محمد الحلو)،القاهرة 1390هـ/1970م.

طبقات الشافعية الكبرى

تاج الدين السبكي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1413هـ، 6-8-10.

طبقات المفسرين

شمس الدين الداوودي المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت 1403هـ/1983م، 1.

عيون الأنباء في طبقات الأطباء

أحمد بن القاسم أبو العباس ابن أبي أصيبعة، (ت: الدكتور نزار رضا)، دار مكتبة الحياة، بيروت.

فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم

أبو نعيم الأصبهاني، (ت: صالح بن محمد العقيل)، دار البخاري، المدينة المنورة 1417هـ/1997م، 1.

فضائل الصحابة

أحمد بن محمد بن حنبل، جامعة أم القرى، المكة المكرمة 1403هـ/1983م.

الفوائد

أبو القاسم تمام بن محمد (ت: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد – الرياض، 1412هـ.

كشف الخفاء ومزيل الإلباس

إسماعيل بن محمدل العجلوني، (ت: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي)، المكتبة العصرية، 1420هـ/2000م.

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل

أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة 1407 هـ.

الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة

نجم الدين محمد بن محمد الغزي، (ت: خليل المنصور)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ/1997م، 3.

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد

نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، مكتبة القدسي، 1414هـ / 1994م.

المستدرك

أبو عبد الله الحاكم الحاكم، (تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية–بيروت 1422هـ/2002م.

مسند أحمد بن حنبل

أحمد بن محمد بن حنبل، (ت: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون)، مؤسسة الرسالة، ببيروت 1421هـ/2001م، 1-50.

معجم الأدباء

شهاب الدين الرومي الحموي، (ت: إحسان عباس)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ/1993م، 3.

المعجم الكبير

سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة 1415هـ/1994م.

معجم المؤلفين

عمر بن رضا كحالة، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت 5-9.

المعجم الوسيط

مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة.

المقاصد الحسنة

شمس الدين أبو الخيرالسخاوي، (ت: محمد عثمان الخشت)، دار الكتاب العربي، بيروت 1405هـ/1985م.

المنتظم في تاريخ الأمم والملوك

جمال الدين الجوزي، دار الكتب العلمية، بيروت 1412 هـ/1992م، 13-14.

نزهة الأنام في تاريخ الإسلام

صارم الدين إبراهيم العلائي القاهري الملقب بابن دُقْماق، (ت: الدكتور سمير طبارة)، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت 1420هـ/1999م، 1.